



السياسة الاسرائيلية تجاه شرقي القدس

من التهميش الى الضمّ

هذا البحث قام بإعداده المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار

بالتعاون

مع دائرة شؤون المفاوضات

كانون ثاني - 2017

قام بإعداد هذا البحث: خالد عنبتاوي



(1) مقدمة وأهداف عامة:

يسعى البحث التالي لاستعراض وتحليل الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه شرقي القدس في العقد الأخير والتحوّل الذي جرى في هذه الاستراتيجية من سياسة الإهمال الى استراتيجية الضمّ لتثبيت واقع ومقولة " القدس العاصمة الوحيدة والموحّدة لإسرائيل" وفرضها. ويفحص البحث التحول في الاستراتيجية الإسرائيلية في القدس المحتلة من خلال تبيان الأدوات والليات التي اتبعتها الاستراتيجية الجديدة ومستوياتها المتعددة ومراجعة الاستثمارات، المشاريع والخطط (البلدية والحكومية)، التي رسمتها وترسمها السلطات الإسرائيلية لتحقيق هذا الجانب بمستوياته المختلفة التي تضم: التشريعي-السياسي، القانوني-التخطيطي، الديمغرافي، الخدماتي (التعليمي والاجتماعي)، الثقافي والاستيطاني-الاحلالي.

(2) الأهداف العينية:

استعراض واستبيان الخطط والاستراتيجية التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية وأدعها المختلفة المنطوية- جدليا، في اطار الاستراتيجية الإسرائيلية نحو الضمّ الفعلي لشرقي القدس، وذلك في مستوياتها المختلفة. التي قام البحث بفحصها في خمس أبواب ومستويات:

(2.1) مستوى التخطيط والبناء: ويندرج ضمن هذا الباب، رصد المخططات الإسرائيلية فيما

يتعلق بالتخطيط والبناء والسيطرة عليه وعلى الأرض، وسياسات الهدم.

(2.2) مستوى الاستيطان والهندسة الديمغرافية: يتطرق هذا الباب الى رصد المشاريع

المستمرة، في جانب الاستيطان، في مستوييه الرسمي الحكومي والمدني، وكذلك التطرق

لمسألة الهندسة الديمغرافية من وجهة النظر الإسرائيلية.

(2.3) المستوى السياسي العام: يتطرق هذا الباب الى رصد الغطاء القانوني الذي يشكل

دفيئة للمشروع الاستعماري في القدس على مستوى مشاريع الاقتلاع وخنق السكان

والتضييق السياسي.

(2.4) المستوى الهوياتي-الثقافي: يتناول هذا الباب مسألة ما نسميه إعادة تشكيل هوية

الفرد المقدسية بما يتلاءم مع الخطة الاستعمارية، ويتناول جانب مشاريع الأسرلة

المختلفة المفعلّة مؤخرًا في شرقيّ القدس، على رأسها مشروع الخدمة "الوطنية-المدنيّة"

الإسرائيلي والتعليم والتعليم العالي.

إضافة للمستويات الأربع سيقف البحث مع الواقع الاجتماعي-السياسي-الاقتصادي لشرقيّ القدس في العقد

الأخير، كمقدمة واطار للبحث وللجوانب آنفة الذكر.

(3) منهجية البحث:

يعتمد البحث في منهجه: المنهج التحليلي Analytical Approach والمنهج الوصفي Descriptive

Approach والمنهج الاستقرائي Inductive Method ، وذلك من خلال عرض، استقراء وتحليل

المعطيات والأبحاث ذات الصلة.

(4) فرضية البحث:

يفترض البحث أن ثمة تغيير طراً في السياسات الاستراتيجية الإسرائيلية خلال العقدتين الأخيرين من

الزمن، وذلك من أجل تثبيت السياسة الدائمة والثابتة منذ احتلال شرقيّ القدس، أي فرض واقع "

العاصمة الموحدة والأبدية لإسرائيل"، ويتمحور هذا التغيير باتباع سياسة احتواء للسكان بعد ان

اتسمت بالتهميش التام في السابق وضمّ للأراضي والفضاء.



الفهرس

- (1) الفصل الأول مدخل وسياق عام ----- 5
- (1.2) مدينة القدس بعد الاحتلال ----- 6
- (1.3) الواقع الاجتماعي-الاقتصادي لشرق القدس ----- 8
- (1.4) الإطار النظري التحليلي ----- 11
- (2) الفصل الثاني: التخطيط والبناء ----- 14
- (2.1) مقدمة عامة واطار نظري لفهم التخطيط ----- 14
- (2.2) التخطيط والبناء في القدس: ----- 15
- (2.3) التخطيط الحالي المعد للقدس ----- 16
- (2.4) سياسة الهدم الاسرائيلية ----- 24
- (2.5) تلخيص ----- 27
- (3) الفصل الثالث: الاستيطاني والديمغرافي ----- 30
- (3.1) الاستيطان ----- 30
- (3.1.2) الجديد في الاستيطان ----- 38
- (3.1.3) الاستيطان "المدني" ----- 41



- 42-----"جمعية "العاد" (3.1.3.1)
- 49-----"عطيرت كهانيم" (3.1.3.2)
- 51-----"حوموت شاليم" (3.1.3.3)
- 52-----تلخيص (3.1.4)
- 53-----الهندسة الديمغرافية (3.2)
- 54-----جدار الفصل والضم العنصري (3.2.1)
- 56-----قانون لم شمل العائلات (3.2.2)
- 57-----معيرات تسجيل مولود (3.2.3)
- 57-----تقييدات في حق الإقامة (3.2.4)
- 58-----تلخيص (3.2.5)
- 59-----الفصل الرابع: المستوى السياسي العام (4)
- 61-----القوانين العنصرية الأخيرة (4.2)
- 63-----موجة القوانين الأخيرة (4.2.2)
- 65-----احكام القبضه الأمنية (4.3)
- 70-----دور المؤسسات الخدماتية (4.4)



71-----تلخيص (4.5)

72-----الفصل الخامس: المستوى الهوياتي- الثقافي (5)

(5.1) مشاريع الاسرلة

72-----الخدمة المدنية (5.1.1)

75-----فرض مناهج التعليم (5.1.2)

75-----واقع التعليم (5.1.2.1)

76-----تغيير المناهج (5.1.2.2)

84-----الجامعات الإسرائيلية (5.1.3)

(5.2) تلخيص

87-----الفصل السادس: ملخص (6)

2.6)



الفصل الأول

(1) مدخل وسياق

لطالما شكّلت مدينة القدس المحتلة العصب المركزي والحيوي لمسيرة الصراع مع نظام الاستعمار الكولونيالي الصهيوني، ذلك نظرا لمكانتها الجيوسياسية والتاريخية وغيرها من المستويات بالنسبة للشعب الفلسطيني، ولطالما شكّلت رمز السيادة والسيطرة بالنسبة للنظام الإسرائيلي وللحكومات الاسرائيليات، بالتالي كانت المدينة محورا مركزيا في كل محطات الشعب الفلسطيني. وكما وصف ذلك العديد من الباحثين الإسرائيليين أمثال ميخايل رومان وابراهيم اشكنازي وغيرهم، بأن "قضية القدس" لا تشير إلى العلاقة الداخلية بين العرب واليهود وحسب، إلا أنها جزء من الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي الأشمل على المستوى القومي. ومن منطلق هذه المركزية تكمن أهمية بالغة في محاولة فهم السياسات الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه مدينة القدس، وان كان بعض هذه السياسات ثابت الا ان بعضها الآخر ليس ثابتا على الدوام، وهذا ما سنحاول ان نبينه من خلال هذا المادة، اذ ان السياسة الاستراتيجية باتت تُظهر تحوُّلا ما في بعض السياسات والمستويات وذلك من سياسة التهميش لشرقيّ المدينة الى سياسة الضمّ والاحتواء، واذا كانت السياسة الاستراتيجية الإسرائيلية قد تغيرت في مستويات معينة وأقل في الأخرى، ثمة استراتيجية ثابتة أعلى وأهم للنظام الإسرائيلي وهي فرض مقولة "العاصمة الأبدية الموحدة" كأمر واقع غير قابل للتفاوض مستقبلا. سنحاول في هذه المادة تبين واستيضاح اهم المؤشرات والدلالات في الاستراتيجية السياسية للنظام الإسرائيلي في العقد الأخير من الزمن بغية اظهار التغيير الذي ذكرت في هذه السياسة.

(1.2) مدينة القدس بعد احتلال 1967:

تشير المصادر الإسرائيلية ان نسبة سكان القدس ازدادت بنسبة 66% بين العام 1946 الى 1968 (حيث ارتفع من 165 الفا عام 1947 الى 275 الفاً عام 1968)، وشكلت نسبة الزيادة للسكان اليهود 159% حيث ارتفعت من 83.984 نسمة عام 1948 الى 217,230 نسمة عام 1968، ليشكلوا بذلك 75% من السكان. وتشير المعطيات ان عدد سكان شرقيّ القدس في أيلول عام 1967 بلغ 65,857 نسمة موزعين دينياً كاتي (82.1% من المسلمين، 16.4% من المسيحيين و 1.5% آخرون).

كما أدت عملية الضم لشرقيّ القدس بعد احتلال المدينة عام 1967 الى مضاعفة مساحة القدس الى ثلاث اضعاف ما كانت عليه رسمياً، حيث لم تكتف السلطات الإسرائيلية بضم 6 كيلومترات (وهي المساحة لشرقيّ المدينة) بل بضم 64 كيلومتراً إضافية كانت خارج حدود مدينة القدس وتعد تابعة للاردن وسائر الضفة الغربية، وهي المساحة التابعة لقرابة 28 قرية في الضفة الغربية، وجزء آخر للسلطين المحليتين في بيت لحم وبيت جالا. (جبارين، 2016).

منذ احتلال شرقيّ القدس عام 1967 شرعت المؤسسة الإسرائيلية في عملية الاحلال والتهويد للمدينة، وهي ما ينظر اليه بوصفه عملية تفرض سيطرة هوية يهودية على بلد كان في الماضي القريب عربياً فلسطينياً في غالبيته، (يفتاحيل، 2012، 2013).

تشير الأبحاث انه فور احتلال القدس الشرقية عام 67 باشرت إسرائيل بتفعيل سياسة الضم للمدينة حتى قبل إقرار قانون الضم الرسمي في الكنيست عام 1982، وذلك باتباع خطوات عديدة.

نذكر منها مثلاً شروع إسرائيل بأمر سلطة البث الرسمية بعد أيام محدودة من تغيير اسم المدينة الى "اورشليم" بدل القدس، قبل ان يستقرّ الأسم الذي اتّبع لاحقاً " اورشليم-القدس"، (عميراف، 2007).

تلى ذلك الإعلان خطوات قضائية وإدارية لفرض الضم، فبتاريخ 25.06.1967 أقرت الحكومة الإسرائيلية سريان القانون الإسرائيلي على شرقيّ القدس، كما أقرت الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) بتاريخ 1967/6/27 م تعديلاً لقانون أنظمة السلطة والقضاء للعام 1948 وإضافة المادة 11 ب وجاء في نصها: "يسري قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها على كل مساحة من أرض (إسرائيل) حددتها الحكومة في مرسوم"، (الغول، هفت، 2001).

لتصدر بعده بثلاثة أيام مرسوم أنظمة السلطة والقضاء الذي جاء فيه: " أن المنطقة المبينة في الذيل المرفق



بالمرسوم هي منطقة يسري عليها قضاء الدولة وإدارتها. أما المنطقة الميمنة في ذيل المرسوم المذكور فتشمل المساحة التي كانت تحت إدارة البلدية العربية قبل العام 1967م ، إضافة إلى مناطق أخرى أدخلت ضمن حدود القدس، (الأسطل، 2007).

كما أقرت الحكومة الإسرائيلية في هذا الصدد تعديلاً لقانون البلديات ومنح سلطة لوزير الداخلية بتحديد وتوسيع مناطق نفوذ ما لبلدية ما، وهو ما استخدمه وزير الداخلية بشأن بلدية القدس، وتضم حدود بلدية القدس اليوم المناطق العربية التالية: البلدة القديمة – وادي الجوز-الشيخ جراح – المصراة – العيسوية – شعفاط - بيت حنينا ، وتستمر حدود (البلدية) شمالاً حتى مطار قلنديا يضم المطار وطريق القدس رام الله والمسكن المقامة على جانبه الغربي (وتستثنى المساكن الواقعة شرقي الطريق وضاحية البريد والرام). أما في الجنوب فتشمل حدود (البلدية) قرى (بيت صفافا – سلوان – الثوري – صور باهر – أم طوبا – السواحة الغربية)، (وتستثنى حدود البلدية ضواحي مثل: أبو ديس والعيزرية في الشرق). وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومة الإسرائيلية والبلدية حرصتا على أن تشمل المناطق التي ضمت إلى بلدية القدس أقل عدد ممكن من السكان العرب.¹ (الأسطل، 2007).

بعد ذلك بأيام أزيلت بتاريخ 1967/6/29 الحواجز التي كانت تفصل بين "القدس الشرقية" و "القدس الغربية"، وصدر قرارا بحل المجلس البلدي العربي، ومنحوا السكان الهوية الإسرائيلية، وألغى سريان القوانين وأنظمة المحاكم الأردنية، والنظام المالي الأردني والبنوك العربية، وفرضت الضرائب، كما فرضت مناهج التعليم الإسرائيلية في بعض المدارس العربية، (الجعبري، 1995).

كان ذلك قبل الخطوة المصيرية التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية عام 1980 بإقرار قانون أساس "القدس عاصمة إسرائيل"، حيث تنص مادة القانون ان " اورشليم الكاملة والموحدة عاصمة إسرائيل"² وإذا كانت المؤسسة الإسرائيلية قد سخّرت جلّ أذرعها من أجل احكام السيطرة على مدينة القدس على المستوى الديمغرافي، الجغرافي والاداري، من خلال شتى السياسات الاستعمارية الاحلالية من مصادرة للأرض،

¹ أنظر سجلات بلدية القدس للعام 1967.

² لنص القانون على موقع الكنيست انظر: <http://main.knesset.gov.il/About/Occasion/Pages/JerusalemCapitalLaw.aspx>

واتباع سياسة "تخطيط الهيمنة" (جبارين، 2016)، وانشاء جدار الفصل والضم العنصري، وتهويد المكان، وممارسة القمع السياسي والتضييق الاجتماعي الاقتصادي وغيرها، فيبقى العائق الأساسي أمام السياسة الإسرائيلية هو عامل السكان والناس، بالرغم من اتباع سياسة " اكبر عدد من العرب على أصغر رقعة من الأرض" كما أوضحت أعلاه، وكما سألين في الباب الذي يتناول مستوى السيطرة القانونية من ناحية التخطيط والأرض، يبقى عامل التواجد البشري مربكا لمشروع التهويد اذ يهدد المحافظة على الطابع اليهودي للمدينة. إضافة لما تشير المعطيات ان عدد الفلسطينيين في شرقي القدس قد ازداد من 67 الفا عام 1967 الى أكثر من 264 الفا حتى منتصف عام 2016 (دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2016).

(1.3) الواقع الاجتماعي-الاقتصادي لشرقي القدس:

لقد بلغ عدد السكان الفلسطينيين في شرقي القدس حتى منتصف العام 2016 أكثر من 264 ألفاً فلسطينياً وفقاً لدائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني؛ ويشكلون وفقاً لدائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية 39% من إجمالي سكان القدس³. كما نشرت مؤسسة حقوق المواطن للعام 2013 تقريراً حول الأوضاع المعاشية في شرقي القدس نعرض موجزاً لها، حيث تشير المعطيات ان عدد الأنفوس المعرفة تحت خط الفقر 79.5% من مجموع السكان؛ 85% من الأطفال؛ وتشكل هذه النسبة التراجع الأعلى عبر السنين⁴ كما لا تزيد مكاتب الخدمات الاجتماعية عن ثلاث مكاتب في شرقي القدس تعالج ما يقارب ثلث السكان، وجاري التحضير لمكتب رابع، مقابل 188 مكتباً للخدمات الاجتماعية في القدس الغربية؛ أي ان عاملة اجتماعية واحدة في القدس الشرقية تعالج رقماً مضاعفاً من العائلات لذلك الذي تعالجه عاملة اجتماعية في غربي المدينة.

³ المسح الإسرائيلي لدائرة الإحصاء المركزية حتى 31.12.12

⁴ مؤشر الفقر والفجوات الاجتماعية، 2011، تقرير سنوي، مؤسسة التأمين الوطني. جدول 11 أ ص 31.

يعد 7,748 من الأولاد كأولاد في دائرة الخطر عام 2012؛ في الثلاث سنوات الأخيرة هناك 86 طفل تم إخراجهم من بيوتهم وتوجيههم إلى مراكز الطوارئ بسبب حالات عنف أو إهمال. مع العلم إنه لا يتم التعامل مع كل التوجهات نظراً للنقص في ملاكات القوى البشرية العاملة في هذا المجال⁵

كما يعتبر مؤشر التربية والتعليم والنواقص الخدماتية في هذا المجال من الأعلى على مستوى الدولة، من حيث النقص في الغرف التدريسية: هناك 46% من الطلاب في القدس الشرقية يتعلمون في المدارس البلدية، هناك نقص مستمر في عدد الغرف التدريسية يفوق الألف غرفة دراسية في نظام التعليم الرسمي، وعلى الرغم من قرار المحكمة العليا الإسرائيلية للقضاء على هذه الفجوة، إلا إن أعداد الغرف التدريسية الجديدة التي تضاف كل سنة لا تتجاوز العشرات، ولا تغطي النقص الهائل⁶

إضافة للنقص في رياض الأطفال: ثمة 10 رياضات بلدية في القدس الشرقية مقابل 77 روضة بلدية و966 روضة بلدية - دينية في القدس الغربية؛ وهناك صعوبة بالغة في تطبيق قرار الحكومة الإسرائيلية القاضي بسريان قانون التعليم الإلزامي على سنّ 3-4 سنوات في السنة الدراسية القادمة.

كما تشير المعطيات الى نسبة تسرب عالية في التعليم الثانوي والجامعي: نسبة التسرب في صفوف طلاب الصف الثاني عشر تبلغ 40%⁷؛ كما ينوه التقرير ان الطلاب الذين بحوزتهم شهادة الإنهاء التعليم الثانوي الفلسطيني (التوجيهي) يجدون صعوبة في القبول للجامعات الإسرائيلية؛ بعض الألقاب الأكاديمية من الجامعات الفلسطينية بما في ذلك جامعة القدس- ابوديس، لا يُعترف بها في إسرائيل.

وحول مجالات العمل يبيّن التقرير ان 25% يعملون في الفنادق والمطاعم؛ 19% في التربية والتعليم؛ 19% يقدّمون خدمات عامّة [البيانات- حول لواء القدس]⁸.

كما تطرق التقرير لمستوى التخطيط والبناء مشيراً انه لا يُسمح للفلسطينيين بالبناء إلا على 14% من مساحة القدس الشرقية، وهي تعادل 7.88% من كل مساحة القدس، وقد جرى استغلال غالبية هذه المساحة للبناء، نَسب البناء المسموح بها في الأحياء الفلسطينية تصل غالباً إلى 25%-50% مقابل 75%-

⁵ وفقاً لمعطيات أرسلت من مكتب الخدمات الاجتماعية لتقرير المؤسسة لحقوق المواطن.

⁶ علامة سقوط: جهاز التربية والتعليم الفاشل في القدس الشرقية: المؤسسة لحقوق المواطن وجمعية عير عاميم، اب 2012.

⁷ مكتب المعارف في بلدية القدس للعام 2011.

⁸ مركز الإحصاء الفلسطيني، 2011.



125% في الأحياء اليهودية⁹. ورصد مركز معلومات وادي حلوة خلال النصف الثاني من عام ، 2012 26 حالة هدم بيوت في القدس الشرقية بحجة عدم الحصول على ترخيص بناء.

كما تفيد المعطيات ان ثلث أراضي الفلسطينيين في القدس قد صودرت ، وبُنيت عليها آلاف الشقق للسكان اليهود؛ 355% من المساحات التي خضعت للتخطيط في الأحياء الفلسطينية تندرج تحت التعريف "مساحات طبيعية مفتوحة" ولا يسمح بالبناء عليها، والخرائط الهيكلية للأحياء الفلسطينية لا تشمل معظم المساحات التي تقع تحت ملكية السكان.

لا تنحصر مشكلة التخطيط في القدس بمصادرة الأراضي فحسب انما تنعكس المشكلة على مستوى السكن والاكتظاظ حيث يظهر من التقارير ان 13% فقط من الوحدات السكنية التي صودق على بنائها في القدس في الفترة الواقعة بين العامين 2005 و 2009، تقع في أحياء فلسطينية، بيد ان المساحة المتوافرة للسكن للفرد الواحد في الأحياء اليهودية تصل إلى 20 متراً مربعاً في الأحياء الفلسطينية¹⁰

يعتبر جدار الفصل والحواجز من أكثر مظاهر القمع والتضييق للنظام الاستعماري الإسرائيلي، فقد تم بناء 142 كيلومتراً من جدار الضمّ والتوسع، وإغلاق المعابر، وتطبيق سياسة تصاريح الدخول، كلّ هذه العوامل عزلت القدس عن الضفة الغربية وأضعفت سكاها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. في أيلول 2012 تم اغلاق حاجز رأس خميس الذي كان يمر عبره سكان رأس خميس أثناء توجههم للقدس.

ونتيجة لذلك وجدت أحياء كاملة نفسها ما وراء الجدار وبهذا عُزل عن المدينة حوالي 90,000 من سكاها الذين يحملون بطاقات هوية زرقاء، وذلك من الأحياء التالية: رأس خميس؛ ضاحية السلام؛ مخيم شعفاط للاجئين؛ كفر عقب؛ سميراميس. حيث يُطلب من هؤلاء عبور الحواجز في كلّ يوم لغرض تلقي التعليم والعلاجات الطبيّة والقيام بالزيارات العائليّة وما شابه.

لا تنحصر هذه السياسة التي ترمي لحصر أكبر عدد من العرب على أقل بقعة ممكنة من الأرض على الجدار فحسب، بل يتضح من التقارير ان المكانة القانونية لآلاف مُهددة: هناك 965 عائلة فلسطينية في القدس

⁹ انظر تقرير بمكوم،

¹⁰ بيان جمعية " بمكوم" للصحافة، 9.1.11

تنتظر إجراءات لمّ الشمل، إذ يكون فيها أحد الأزواج لا يحمل بطاقة هوية إسرائيلية، ونتيجة لذلك تتضرر الحقوق الأساسية لهؤلاء في مجال الصحة والرفاه وغيره. ما بين الأعوام 1967-2012 قامت إسرائيل بسحب بطاقات الإقامة الاسرائيلية من 14.263 مقدسي، منهم 116 شخص في 2012¹¹

أما بخصوص النظام الصحي، تشير المعطيات بوجود 25 مركزاً للأمومة والطفولة في القدس الغربية، بينما يوجد فقط 4 كهؤلاء في القدس الشرقية. ما يقارب 80-85% من البالغين و900% من الأطفال المحتاجين لعلاج نفسي لا يحصلون عليه¹²

إضافة انه في العام 2010 كان 71.1% من المعالجين في المستشفيات في شرقيّ القدس من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة¹³. بعد بناء جدار الضم والتوسع، والقيود التي فُرضت على وصول المرضى والطواقم الطبية من الضفة الغربية تولد عجز مادي مزمن لدى هذه المستشفيات.

العديد من النواحي الخدماتية تعاني كذلك من نواقص شدة، وسيتم تناولها في أبواب الكتاب، فعلى سبيل المثال لا الحصر ثمة نقص بقرابة 50 كيلومتراً من خطوط الصرف الصحيّ، واستخدام آبار الامتصاص بدلا عنها؛ تفيض آبار الصرف مراراً وتكراراً، وتتسبّب في مضارّ صحيّة خطيرة؛ صعوبة متواصلة في الربط بشبكة المياه كذلك لا يوجد سوى 9 مكاتب للبريد في القدس الشرقية، مقابل 42 في القدس الغربية؛ وغيرها الكثير. (مؤسسة حقوق المواطن، 2013).

(1.4) الاطار النظري للتحليل:

يطرح يفتاحيل مشروع التهويد بوصفة عملية تفرض سيطرة هوية يهوديّة على بلد كان في الماضي القريب عربياً/فلسطينياً في غالبيته، يُلزم توسّع يهودي وفصل مفروض على المستوى الدينيّ، الجماهيري الثقافي السياسي والجغرافي. وفي حالة المجتمعات المختلطة يَرّجح ان السائد هو التوسّع والسيطرة، كما ان التهويد

¹¹ معهد أبحاث القدس لدراسة إسرائيل، 2006

¹² من المعطيات التي أرسلتها وزارة الداخلية لمكتب حماية الفرد.

¹³

كان مشروع الدولة الاثنقراطية منذ نشأتها، ويحوّل إسرائيل ليس ليهودية فحسب بل لمهودة، (يفتاحئيل، 2013).

لقد كان عامل الأرض والسيطرة عليه كسيطرة على المصادر المصادر من العوامل الرئيسية للمشروع الكولونيالي الاستيطاني ولا يمكن للمشروع ان يتحقق دونة، (wolfe,2001)، ويمكن اختصار مميزات المشروع الاستعماري الكولونيالي ببعض الأمور، والتي تتطابق في الحالة الإسرائيلية مع بعض التمايزات:

ومن هذه الميزات: (1) امتلاك الأرض والحيز، وبناء جغرافية وتاريخ جديدين، بيدآن من وصول المستعمر. 2- التخلّص من السكان الأصليين: بدءًا بالمذابح، ومرورًا بوسائل عديدة أخرى. 3- بنيوية العنف. حيث إنّ العنف ليس حدثًا، إنّما هو حالة ثابتة وترجم بالعنف السياسي، والقانوني، والثقافي. 4- منطقته التبريريّ مختلف. وذلك خلافًا للاستعمار الذي يبرّر وجوده بجلب التحضّر للمستعمر. ويعتمد الاستعمار الاستيطاني تبريرات أخرى كالحق الإلهي، أو وصول الأرض الفارغة العذراء، (الأرض بلا شعب) وغير ذلك، (روحانا، 2015). أما اذا اردنا تطبيق هذه المميزات على الحالة الاستعمارية الصهيونية فنراها مطابقة تماما مع تميّزات إضافية للحالة العينية التي نحن بصدها، فالمشروع الاستعماري الصهيوني ما زال مستمرا، كما ان الحركة الصهيونية تقدّم نفسها باعتبارها حركة قومية ونجحت في بناء أمة، إضافة للمبررات الدينية التي يسوقها وتسوغها الحركة الاستعمارية في مشروعها، (روحانا، 2015).

ان المشروع الكولونيالي والتوجهات الاستعمارية تجاه مدينة القدس لا تنفصل بل تتطابق مع المشروع الاستعماري للحركة الصهيونية في العموم، بالتالي من الممكن ان نلائم النظريات انفة الذكر في تحليل واستقراء السياسات الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية الزاحفة للسيطرة على مدينة القدس وجعلها العاصمة الأبدية الموحدة بالاستعانة بالعرض سابق الذكر، مع مراعاة لبعض التمايزات.

حيث تقدّم غانم (2015) محاولة تمييز بين مراحل وأشكال المشروع الكولونيالي الصهيوني تجاه مدينة القدس وسائر المدن وبين المشروع الكولونيالي الصهيوني وسائر المشروعات، حيث وعلى خلاف سير المشروع عام 1948 والذي يظهر انه نجح في طرد السكان الأصليين وحسم الصراع عبر هزيمتهم وتهميشهم على غرار



المشاريع الاستعمارية في العالم كالولايات المتحدة، نيوزيلاندا، كندا، وأستراليا، فان احتلال المدينة من جديد عام 1967 خلق واقعا جديدا يستوجب تعاملًا جديدًا، وهو بمثابة إعادة الصراع بين المستعمر والأصلائي على مستقبله في المدينة والحيز. وعلى خلاف المشروع الكولونيالي في سائر الضفة الغربية يمتاز المشروع الكولونيالي في القدس على تركزه في مناطق مأهولة بالسكان مدفوعا ببعدا مسيحيانيا وسياسا يفضي لتثبيت واقع العاصمة الموحدة وتهويد المدينة، وما ينتج عن ذلك من صدام يومي مباشر على فرض السيطرة على الأرض والحيز والفضاء، الهيمنة من جهة المستعمر وتقويضها من جهة المستعمر. كما ان المشروع الكولونيالي بعد عام 1967 تحوّل لمشروع دولة وليس مشروع حركة كما كان عليه الأمر عام 1948، وما يميّز المشروع في القدس انه مكوّن من مركّبين: المركب الديني المسيحيّ والكولونيالي العلماني من الجهة الأخرى. (غانم، 2015).

كما أشرت سابقا بعد ان احكمت المؤسسة الإسرائيلية سيطرتها على الأرض شكّل عامل السكان معضلة أساسية في المشروع الكولونيالي في القدس، اذ رغم السعيّ الدائم على امتلاك الأرض والاستحواذ عليها دون السكان، كما كان يسمّها ليفي اشكول كنايةً كما ورد من مداولات حزب مباي: "أدرك انك تحبّين المهرلكن لا تحبين العروس" موجّها الحديث لجولدا مئير التي كانت بدورها تصادق على الكلام. لقد طرح ادوارد سعيد مفهوما للسيطرة والهيمنة في كتابته يتعدّى البعد الجغرافي، فيطرح في "الاستشراق" مفهوم "التمثيل" و "الصور المتخيلة" و "المبتكرة" كأدوات هيمنة وإعادة تشكّل وبناء (سعيد، 1978). كما تطرح الباحثة في الخطاب ما بعد الاستعمار، البريطانية والهندية الأصل، أنيا لومبا، مفهومها للخطاب الاستعماري بوصفه: "ليس مجرد مصطلح جديد وهي، إنه بالأحرى يدل على طريقة جديدة في التفكير، تشترك فيها عمليات ثقافية وفكرية واقتصادية وسياسية معا في ادانة وتعرية الاستعمار، (ترجمة غنوم، 2007). من هنا لا يمكن التعامل مع مفهوم الاستعمار بوصفه احلالا للمكان والفضاء فحسب بل جزء من عملية إعادة تشكّل المستعمر وسلوكه وهويته، وهو ما ادعي انه يأخذ طورا جديدا في القدس بعد حسم مسألة الأرض والسيطرة والهيمنة على المكان، وفي هذا حلّ للمعضلة أنفة الذكر من وجه النظر للمشروع الكولونيالي الصهيونيّ.



يمكن مقارنة ذلك الى ما طرحه تيدي كوليك رئيس بلدية القدس بين الأعوام 1965 – 1993 مفهوم " السيادة الوظيفية" و " التعايش المنفصل" في آن، إذ يقول، إن من شأن شبكة موسعة من السلطة الإدارية أن تلعب دوراً ما في التسوية الدائمة، كما السلطة الوظيفية يمكن تقسيمها (عمودياً) وبالتالي أن تصبح أقل مركزية في مدينة القدس، (كوليك، 1988).



الفصل الثاني

(2) التخطيط والبناء

ويندرج ضمن هذا الباب، رصد المخططات الاسرائيلية فيما يتعلق بالتخطيط والبناء والسيطرة عليه وعلى الأرض.

(2.1) مقدمة عامة واطار نظري لفهم التخطيط:

من نافل القول ان السياسة الإسرائيلية عمدت على مدار عقود تسخير المؤسسات المختلفة في خدمة الأهداف التوسعية، احد اهم هذه الاستراتيجيات هي مجال التخطيط والبناء والسيطرة على الأرض، وهما جانبان مرتبطان احدهما بالآخر، وسنبين من خلال المعطيات والدراسات ذلك. وما من شك ان المؤسسة الإسرائيلية اعتمدت سياسات تخطيط مديني واجتماعي وعمراني بغية تعزيز اهداف جيوسياسية، لا سيما تثبيت مقول القدس " العاصمة الموحدة والأبدية"، سنبين من خلال هذا الفصل ابرز واطار المشاريع الاسرائيلية التي استهدفت مدينة القدس وشرقها بالتحديد، مشددين على العقدين الاخيرين.

يقترح بروفيسور يوسف جبارين (2016، 2013) اعتماد نظرية تخطيط الهيمنة بغية فهم وتحليل السياسات الإسرائيلية في التخطيط والسيطرة على الأرض، اذ تعرف النظرية تخطيط الهيمنة بوصفه تخطيطا يرتكز على ايدولوجية معينة، لا ترى الا مصلحة طرف معين على حساب الطرف " الاخر"، اذ يحوي في طياته تناقضا بين مستوى التخطيط والتعمير لفئة معينة من جهة، مقابل تهميش واقصاء وسلب لحق " الاخر"، كما يمتاز بوصفه تخطيطا ذي ابعاد جيوسياسية بعيدة المدى. كما تبين هذه النظرية استخدام وتداخل الدولة

ومؤسساتها وأجهزتها في عملية التخطيط المرافق بأيدولوجية وفكر معين، بغية فرض واقع جيوسياسية معين (Jabareen, 2015)

ان اعتماد هذا التوجه النظري إضافة لتحليل المخططات والمقترحات التي تنفذها وتعرضها أجهزة المؤسسة الإسرائيلية في القدس، يمكننا من الوصول لحقيقة الأهداف المؤكدة من وراء ذات السياسات، والتي يمكن تلخيصها بفرض ورسم واقع جيوسياسي في القدس يتركز في تثبيت القدس وضمائها عاصمة ابدية وموحدّة لإسرائيل، غير قابلة للتقسيم، ومنع إقامة عاصمة منفصلة في منطقة شرقي القدس.

كذلك تتوافق سياسة التخطيط الإسرائيلي الاستعماري مع ما يطلق عليه عالم الاجتماع سالمون (2002) بالخوف من الفضاء، فالتخطيط الإسرائيلي كما سنبين يقوم على محو الفلسطيني وتراثه من الفضاء المكاني له.

(2.2) التخطيط والبناء في القدس:

عند الحديث عن التخطيط والبناء حول القصد لا يمكن تناول الموضوع من الزاوية القانونية الصرفة والضيقة المرتبطة بمسألة التخطيط العمراني بوصفه مشروعاً منعزلاً عن مجمل المشروع الاستعماري، بل بوصفها احد اهم الأدوات في يد النظام الاستعماري لإعادة تشكيل الحيّز المكاني للأصلايين بشكل يتوافق يكمل ويخدم النظام الاستعماري وسياسته، انه بهذا المعنى، إعادة تشكيل المكان والجغرافيا برؤى استعمارية.

وعند تنازل الزاوية يمكن العودة ليس فقط للتخطيط الإسرائيلي منذ عام 48 وتحديدًا بعد احتلال شرقي القدس عام 1967، وانما لفترة الانتداب البريطاني والتخطيط الأول الذي وضع لمدينة القدس بعد وعد بلفور، حيث لا يمكن فهم هذا التأسيس للتخطيط ما لم يخضع لتحليل الخطاب الاستعماري.

يرى ادوارد سعيد في تنظيره للاستشراق انها عملية إعادة تشكّل وبناء " للآخر " " الشرق " من خلال تنميته وإعادة رسمه والحديث باسمه كجزء من إعادة رسم الذات وشرعنة السيطرة على حيّزه وفضائه، (Said, 1978). لقد تعامل التخطيط الأول للقدس الذي وضع على يد البريطانيين، من هذا المنطلق وهذا المنظور، وفقا ما يتخيّله الاستعمار عن المدينة واحتياجاتها، في أعقاب دخول الجنرال اللنبي قام المهندس ماكلين، مهندس مدينة الإسكندرية وضع الخطة الهيكلية الأولى لمدينة القدس. اذ قسم المدينة الى أربعة اقسام: البلدة القديمة ومحيطها حيث اعتبرت منطقة محظورة البناء، منطقة القدس الشرقية التي شملت معظم التجمّعات الفلسطينية، والقدس الغربية التي شملت معظم التجمّعات اليهودية وصنّفت كمنطقة تطوير وانماء، (سمير، 1981).

وقد تعامل الاحتلال الإسرائيلي مع المدينة بعد احتلالها بنفس المنطق، أي من منطق التخطيط والمشاريع التخطيطية التي تخدم مشروعه الاستعماري بضمان السيطرة على القدس، قضم ما يمكن من الأراضي تهويد المدينة والتضييق على ما يتبقى من سكّان.

فبعد احتلال المدينة عام 1948 فعّلت المؤسسة الإسرائيلية قانون أملاك الغائبين لعام 1950 من اجل بالاستيلاء على أملاك الفلسطينيين والمقدرة ب 40% من المساحة الكلية للمدينة (هالبر، 2000).

في عام 1967 كما ذكرنا فان حدود مدينة القدس قد زادت من 6.5 كم الى 71 كم، وصادرت ما يقارب 85% من الأراضي بموجب قوانين وأنظمة تعود لفترة الانتداب، (أريج، 2010). وفي عام 1993 زادت الى 130 كم بعد ان شرعت الحكومة الإسرائيلية باحداث توسعا جديدا، وفي عام 2005 اقرت لجنة تخطيط المدينة وبلدية القدس المخطط الهيكلية " القدس 2000 – 2020"، الذي يقوم على التوسّع للمدينة في الغرب نحو 40%، كما صنّف وفقا للتخطيط اكثر من نصف المنطقة في شرقي القدس على انها مناطق بناء و 24.4% مناطق خضراء وحدائق عامة يمنع فيها البناء، ويذكر ان هذه التصنيفات قابلة للتغيير بناء على المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية، فما يصنّف اليوم كمنطقة خضراء بغية تسهيل مصادرتة تقوم السلطات الإسرائيلية عادة بعد المصادرة بتغيير التصنيف لمنطقة بناء ليتسنى استخدام المنطقة او الأرض في المشاريع

الاستيطانية كما جرى سابقا في جبل أبو غنيم التي غيرت سلطات الاحتلال تصنيفه الى منطقة بناء لتحويله الى مستوطنة "هار حوما"، (أريج، 2010).

(2.3) التخطيط الحالي المعد للقدس:

يحلل جبارين (2016) المخططات الإسرائيلية في كتابه على فترة زمنية امتدادها 66 عاما، ضمن تحليل الخرائط الهيكلية والمخططات وتبيان الاسقاطات السياسية والجغرافية، المادية، الاجتماعية والسكانية لهذه المخططات في اطار سياسة تخطيط الهيمنة، ليخلص الى مجموعة من الاستنتاجات، نورد ملخصها فيما يلي، كما جاءت:

- تدمير شامل للبلدات الفلسطينية غربي القدس: حيث بلغت مجموع مساحات البلدات العربية 251,935 دونما، وعدد سكانها 28,256 نسمة، اذ تم اقتلاع 38 بلدة فلسطينية. إضافة لتهجير السكان الفلسطينيين فيما بات يسمى " القدس الغربية"، وبلغ تعدادهم 45,000 نسمة، واقتلاع الأراضي التي بلغت مساحتها 20,790 دونما.¹⁴
- السيطرة على الأحياء والارث المعماري الفلسطيني في " القدس الغربية".
- سقوط حاضرة فلسطين.
- مصادرة غالبية أراضي القدس الشرقية 1976-2015: مصادرة ما يقارب 67% من الأراضي الفلسطينية بين هذه السنوات، بغية الحيلولة دون التوسع الطبيعي للأحياء الفلسطينية، إقامة احياء يهودية جديدة واستخدام الحيّز الفلسطيني من اجل إعادة البناء وفرض شرعية ورواية تاريخية معينة للحوض المقدّس.
- تجريم أكثر من 80% من الفلسطينيين : تحويل الفلسطينيين الى مجرمين وفق قانون التخطيط الإسرائيلي، حيث يوجد في القدس اليوم 44,000 منزل فلسطيني غير معترف به وفق القانون الإسرائيلي، ويؤدي ذلك وفق القانون الإسرائيلي لدفع الكثير من الغرامات إضافة للتجريم.

¹⁴ Abu Sitta Salman. 1998. The Palestinian Nakba 1948: The Registered of Depopulated Localities in Palestine. London: The Palestinian Centre.

- خلق واقع ديمغرافي جديد: بحيث تحولت شرقي القدس إلى مدينة «ثنائية القومية:» من الناحية السكانية لتصل نسبة اليهود فيها اليوم إلى % 43 يهود مقابل % 57 من الفلسطينيين.
- افقار المجتمع المقدسي: وصلت نسبة الفقر عند الاطفال المقدسين %70، كما عملت إسرائيل على تطوير اقتصادي للقدس الغربية من خلال تطوير الصناعات وأهملت الاقتصاد الفلسطيني، حيث تعتبر %75 من المصالح التجارية في مبان غير مرخصة، ووصلت نسبة العائلات الفلسطينية المصنفة تحت خط الفقر إلى %55 من العائلات، ونسبة النساء اللواتي لا يعملن بأجر إلى % 91 مقال %9 فقط يعملن بأجر.
- تحويل أحياء القدس العربية إلى مساكن فقر: Slums – فتعيش المدينة حالة سيئة من ناحية البنى التحتية فوفقا لهذه الدراسة ينقصها أكثر من 10,000 دونم من الأراضي لأغراض الخدمات العامة في الأحياء والمدينة عامة، كحدائق الأحياء العامة، المراكز الثقافية، الرياضية، الصحية، التعليمية وغيره.
- تحويل القدس الشرقية إلى كانتونات منفصلة ومبعثرة: تحولت القدس الشرقية اليوم إلى كانتونات متفرقة دون تواصل جغرافي بينها، وبدون بنية تحتية اجتماعية مادية وبيئية أساسية سليمة، وبدون حقوق أساسية في موضوع الإسكان، مع انعدام فرص الحصول على المسكن والتخطيط. كما مزقت المستوطنات والاحياء الإسرائيلية المدينة وخلقت كانتونات غير منسجمة ومتواصلة.
- عرقلة إقامة عاصمة فلسطينية مستقلة في القدس الشرقية: يظهر من التحليل والمعطيات انفة الذكر ان إقامة مدينة وعاصمة فلسطينية شرقي القدس امرا صعبا اذ تحولت القدس الشرقية اليوم إلى منطقة ثنائية القومية بشكل واضح ومطلق، وفرضت إسرائيل واقعا جيو-سياسيا في القدس الغربية والشرقية وشرقي الشرقية. ما تبقى اليوم هو صراع يومي على المسكن وصراع على الحوض المقدس والبلدة القديمة والحرم الشريف والرواية التاريخية. (جبارين، 2016).

كما اسلفنا الذكر، فمنذ احتلال شرقي القدس عام 1967 تعاملت جميع الخطط التخطيطية والخطط الهيكلية من نفس المنطلق، أي اعتبار الوجود الفلسطيني خطرا استراتيجيا وديمغرافيا، بالتالي وجب عزلة من إمكانية التطور التخطيطي وعزله عن التخطيط والتطوير في المدينة، وإبقاء المناطق المأهولة بالتجمعات الفلسطينية اشبه بمانتوسانات معزولة لا يتيح لها التخطيط الإسرائيلي أي إمكانية تطور في الفضاء المكاني. الا ان المخططات الأخيرة وان كانت ليست ببعيدة عن هذا المنطلق الا انها تحمل خطورة اكبر في مسألة حسم مسألة القدس واطباق الخناق على الفلسطينيين ومنع أي إمكانية تطوره مستقبلا.

وفي هذا الجانب يمكن الاستعانة بالتحليل الذي قدمه جبارين (2016) للخطط القومية، الشاملة والمحلية لمدينة القدس لتبيان خطورتها والتي فصلها في الكتاب الأخير حول الموضوع، اذ يشير الى ثلاث مستويات من التخطيط الأخير للقدس: الخطة القومية (#35) والخطة المناطقية وخطة القدس 2000 والتي تعد من اخطر ما اعد للتخطيط في المدينة.

اذ يرى جبارين (2016) ان الخطة القومية (#35) تهدف بالدرجة الأولى الى تثبيت القدس كعاصمة موحدة للدولة الإسرائيلية من خلال ضمان السيطرة على شرقي القدس في خدمة المشروع الاستعماري، وضمان التفوق العددي اليهودي في المدينة ليصل في عام 2020 الى 663 الف من بين مليون وستين الف، أي ما يعادل 62.5% من السكان مقابل 37.5% من الفلسطينيين، وتعزيز القدس كمناطق ميثروبولية من اهم المناطق الميثروبولية في إسرائيل، من خلال تعزيز الخدمات الحكومية والمراكز الاقتصادية والسياحة وغيرها، (جبارين، 2016).

كما تشكّل الخطة المناطقية الأخيرة لمنطقة القدس (تمام 1- تصحيح 30) أيضا رفدا لاهداف الخطة القومية، انفة الذكر، فهي تقوم على ضمان وتثبيت القدس كعاصمة موحدة لإسرائيل، جذب اليهود اليها وربطهم بها لزيادة التفوق الديمغرافي وضمان تشكيل اليهود 70% من السكان مقابل 30% من الفلسطينيين وإجراءات تخطيطية تضمن تحويل شرقي القدس الى كانتونات معزولة من خلال اقتراح نظام نقل يربط

ويوحد شقيّ المدينة الغربي والشرقي، كما يسعى هذا النظام الى ربط المستوطنات فيما بينها ، إضافة الى ضمان مزيد من مصادرة الأراضي الفلسطينية وهدم كتل سكنية، (المصدر السابق).

تعتبر خطة "القدس 2000" اخر الخطط الخطيرة التي وضعتها المؤسسة واهمها على المستوى التخطيطي المستقبلي للمدينة، حيث شارك في وضعها ما يقارب 95 مهني من الفروع التخصصية المختلفة وممثلين عن الوزارات وهيئات التخطيط (لم يشارك الا فلسطيني واحد منهم لا يمثل أي هيئة رسمية) وتم استبعاد السكان الاصلانيين من الخطة كما تجاهل احتياجاتهم ولم يتم التشارك او عقد اجتماعات تشاورية مع أي من الأطراف السكنية الفلسطينية (المصدر السابق).

من تحليل الخطة يمكننا تبين التماهي التام مع الخطط سابقة الذكر، وكما بيّنها تقرير اعد خصيصا لمجلة حوليات القدس (2010) بحيث تسعى الخطة بناء على ذات المصدر الى:

- توحيد المدينة وضمان السيطرة الإسرائيلية عليها (يشمل البلدة القديمة، الحوض المقدس، حدود البلدية الموسّعة والمستوطنات).
- ضمان التفوق السكاني اليهودي بحيث تكون نسبة اليهود 70% من السكان، مقابل 30% من الفلسطينيين. تقوم الخطة على عدة اقتراحات من اجل ضمان التفوق السكاني من بينها: إقامة مناطق وضواحي جديدة لليهود، توفير سكن إضافي من خلال زيادة الوحدات السكنية، ضبط تكاليف الإسكان، ضمان الخدمات البلدية النوعية والكمية، خلق فرص عمل و ضمان تجربة حضرية جديدة، (جبارين، 2016).
- تطوير المدينة والاستثمار بها بحيث تتحول للمركز الأساسي للحكم كعاصمة لإسرائيل.
- فرض معالم ثقافية وحضارية يهودية تكون هي الطابع المهيمن على الفضاء الحضاري للمدينة، كمدينة الشعب اليهودي المقدّس.
- احداث تغييرات ديمغرافية، سياسية، اجتماعية، ثقافية واقتصادية لمركز المدينة والحوض المقدّس، وفرض التهويد في أسماء المواقع والشوارع.

- تطوير شبكة طرقات ونقل رئيسية لربط المستوطنات، وإقامة شبكة طرق وسكك حديد (خفيفة) في منطقة البلدة القديمة والحوض المقدّس (سلوان-حي البستان، وادي قدرون، وادي حلوة، رأس العامود، جبل الزيتون الشيخ جراح ووادي الجوز).
- تتعامل الخطة مع البلدة القديمة كمركز حضاري اثري ل "اورشليم"، لتستكمل معها بناء مدينة سياحية يمتد من شارع الواد حتى باب الأسباط ودمج باب العامود وطريق الآلام وحيّ السعدية حتى مشفى "المهوسبيس"، وانشاء مراكز تعليمية في مركز مدينة القدس وتطوير السياحة. (حوليات القدس، 2010).

تهمل الخطة تمام الحاجة السكانية والتوسعية للسكان الفلسطينيين في شرقيّ القدس رغم ذكرتها للأزمة في هذه المسألة، كما تتعامل مع مناطق الاسكان في شرقيّ القدس بانها "إشكالية" غير قانونية و"فوضوية" وتقتراح سلسلة من الاقتراحات التي لا تلبى الحاجات السكانية، كما تقترح تطبيق "قانون التخطيط والبناء" كشرط لتطبيق المبادئ التنفيذية للخطة. وهذا في مقابل انها لا تعطي أي اطار قانوني يحول "الأبنية غير القانونية" وفقا للقانون الإسرائيلي لقانونية. إضافة الى اهمال الجوانب الحياتية المعيشية في مجالات الصحة، التعليم الثقافة والرياضة. (جبارين، 2016).

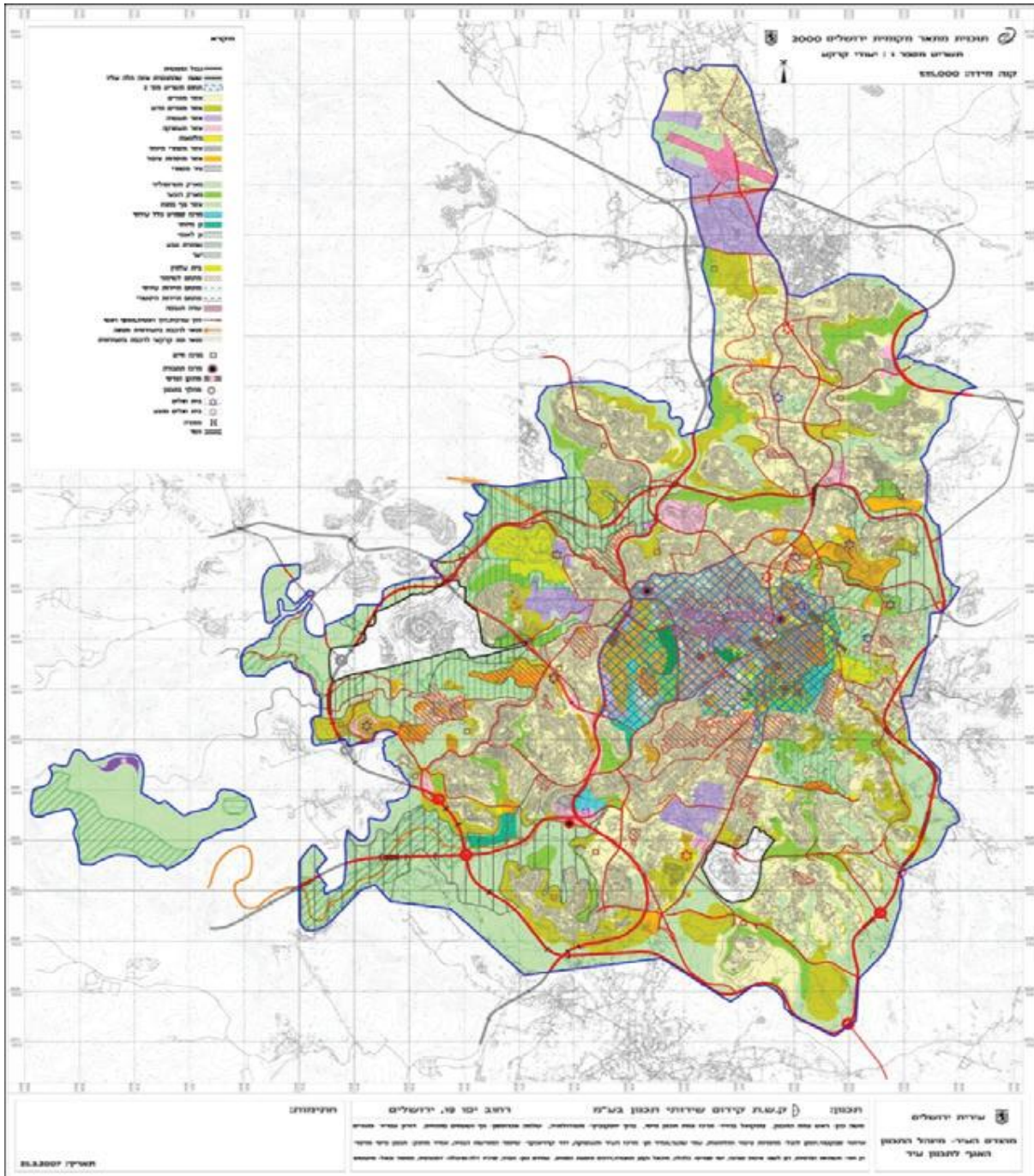
كما توصي الخطة القدس 2000، استمرار مصادرة الأراضي الفلسطينية حيث تقترح مصادرة 19,424 دونما لاستعمالها كمناطق خضراء وهو ما يشكل قرابة 28% من مساحة شرقيّ القدس، ونحو 1,976 دونما لاقامة مطار جوي وأبنية عامة. كما تعد مساحة الأراضي المعدة والمخططة للفلسطينيين هي 13%، بهذا ستصل مساحة الأراضي المصادرة الى 70% من مجمل مساحة شرقي القدس، أي اما صودرت او استخدمت لأغراض عامة، (جبارين، 2016).

من هنا يمكن الخلاصة ان الخطة المقترحة تمعن في تطبيق وتشكيل الغطاء التخطيطي للسياسة والاستراتيجية الاستعمارية المركزي أي تحويل القدس لعاصمة موحدة وابدية لإسرائيل، ناهيك عن شلّ أي



إمكانية تخطيط حضري وملائم للسكان الفلسطينيين في شرقي القدس، بل مزيد من المصادرة والاقصاء عن الفضاء المكاني، إضافة للسيطرة على منطقة الحوض المقدس، كما أشرنا.

(الخطة المحلية رقم 2000)



(2.5) الطرق الالتفافية:



وهي أداة إضافية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من روافد التخطيط الذي يخدم المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلية، وواحدة من إستراتيجية السيطرة ومصادرة الأراضي وتجريف قسم منها ضمن حجة التطوير وتأمين حركة المستوطنين. يستعرض الجدبة (2011) أهم هذه الطرق في القدس على النحو التالي:

- " طريق رقم 1: يربط باب العمود مع التلة الفرنسية في المرحلة الأولى، ثم سيمتد في مرحلة ثانية نحو الشمال ليصل إلى النبي يعقوب وسيؤدى إلى مصادرة 380 دونماً من الأراضي الفلسطينية، ويهدف إلى فصل الأراضي الفلسطينية الزراعية عن أصحابها في قرى بيت حنينا وشعفاط مما يمهد لمصادرتها.

- طريق رقم 45 وطريق رقم 5: يُعدّ هذان الشارعان سوراً يطوق القدس الشرقية، وفاصلاً ملموساً لها عن الضفة الغربية، وقد تمّت مصادرة 16000 دونم لبناء هذه الشوارع.

- طريق رقم 4: يمتدّ على مساحة 2300 دونم، ويصل ما بين عطروت ومطار القدس مع مستعمرة ريختس شعفاط ليمتدّ إلى جيلو، وسيقضي على مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية الزراعية لقريّة بيت صفافا، وستمنع بيت حنينا من التوسع غرباً.

- طريق رقم 16: يمتدّ من وادي الجوز في القدس عبر نفق يخترق جبل الزيتون أسفل مستشفى

المطلع مروراً من قرية الزعيم ليلتقي مع الطريق رقم 5 ، والطريق المؤدي إلى جفعات زئيف ومعاليه أدوميم وصولاً حتى أريحا.

- الطريق الدائري الذي يحيط بالقدس العربية لربطها بالقدس الغربية. ". (الجدبة، 2011).



الطريق الدائري حول القدس

المصدر: alquseya.ahladailil.com/t3371-topic

(2.6) سياسة الهدم الاسرائيلية:

يمثل قانون التخطيط والبناء الإسرائيلي الناظم الأساسي لسياسة الهدم الذي تنتهجه سلطات الاحتلال، حيث بموجبه لا بد من الحصول على رخصة لبناء منزل او توسيع شقة، وللحصول على هذه الرخصة لا بد من وجود خطة محلية مفصلة. وفقا لهذا القانون فان ما يقارب 80% من سكان شرقي القدس يعدّوا مجرمون وفقا للقانون، حيث ما يقارب 44 الف منزل غير مرخص في شرقي القدس وفقا لهذا القانون، (جبارين، 2016).

أدت السياسة التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية وعلى رأسها بلدية القدس، في مجال التخطيط والبناء، إلى تفاقم أزمة السكن في المناطق العربية، وهي الأزمة التي تشير إليها أيضا الخطة 2000، رغم عدم طرح اطار قانوني. ونتيجة لعدم المصادقة على المخططات الهيكلية لهذه الأحياء العربية، وبالتالي منع البناء. دفع المواطنين الفلسطينيين إلى القيام بالبناء بدون ترخيص، الأمر الذي يؤدي إلى تهديد بالهدم أو تقديم لمحاكمات تكون الغرامات فيها أكبر من تكاليف البناء. أما الحكومة الإسرائيلية أو شركات المقاولات فإنها لا تقوم بالبناء للجانب العربي وبيعها للعرب كما يحدث للجانب اليهودي، كما ان تكاليف التقدم للحصول على طلب رخصة، وهو ما يقابل بالرفض عادة، يعد باهظا جدا ويحتاج ليبروقراطية شديدة تصل سنوات عديدة، (الجدة، 2011).

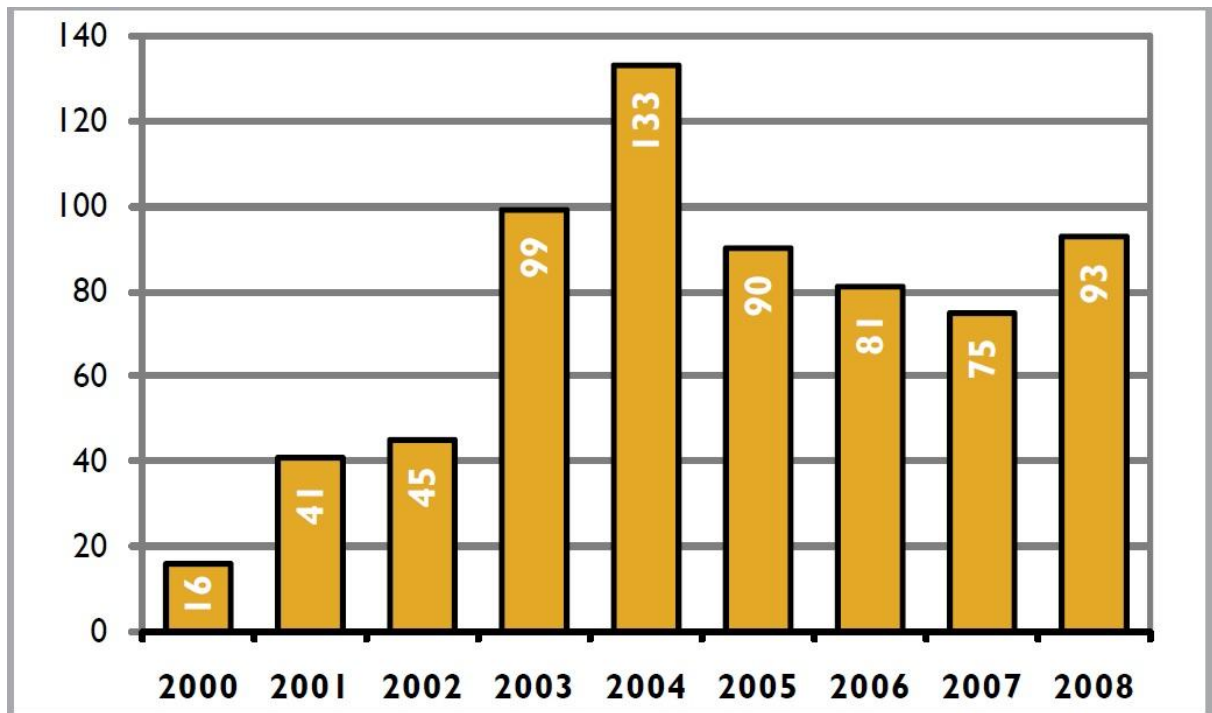
وفقا لتقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأراضي الفلسطينية المحتلة، التابع للأمم المتحدة، فإنه منذ عام 1967 قامت السلطات الإسرائيلية بهدم آلاف المباني التي يملكها الفلسطينيون في المناطق الفلسطينية المحتلة من ضمنها 2000 بيت في القدس الشرقية بين الأعوام 2000 - 2008 فقط قامت سلطات الاحتلال بهدم ما يزيد على 680 مبنى يملكه الفلسطينيون في القدس الشرقية بحجة عدم الحصول على ترخيص بالبناء من بينها حوالي 90 مبنى هدمت في عام 2008 مما أدى إلى تشريد حوالي 400 فلسطيني. وفي العام 2009 سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) هدم 19 مبنى يملكه الفلسطينيون في القدس الشرقية من بينها 11 مبنى سكنياً مأهولاً، نتيجة لذلك اقتلعوا من بيوتهم 109 فلسطينيين من بينهم 60 طفلاً، (تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2008).

كما يشير التقرير ان المناطق المخصصة كمنطقة يمكن للفلسطينيين بناء المنازل فيها والحصول على رخص ضئيلة جدا، والجزء الأعظم من هذه المساحة تم البناء فيه اصلا، وكثافة البناء المسموح به محدودة، ونسبة البناء المسموح بها حسب القانون محدودة. كما يذكر التقرير ان الفجوة بين عدد المساكن المطلوبة حسب النمو السكاني وبين عدد الأبنية المرخصة قانونياً يقدر ب 1,100 وحدة سكنية في العام الواحد على الأقل، (تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2008).

يشير التقرير الى 673 عملية هدم للمنازل في شرقي في الأعوام 2008 - 2000 ، بحجة البناء في المرخص. فمنذ بداية عام 2009 ، نفذت السلطات الإسرائيلية 19 عملية هدم لأبنية يمتلكها الفلسطينيون في شرقي القدس، من بينها 11 بناء سكني مأهول مما أدى لتهجّر أكثر من 100 فلسطيني من بينهم ستين طفلاً. وحدثت عمليات الهدم هذه في كافة أرجاء القدس

الشرقية من بينها أحياء في بيت حنينا والطور وجبل المكبر، سلوان ، راس خميس ، وادي الجوز، صور باهر ، العيسوية، الطوري ، الشيخ جراح ، بيت صفافا والبلدة القديمة. (تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2008).

(جدول يوضح اعداد الهدم)



يوضح التقرير ان السبب المركزي وراء الأزمة يعود للسياسات التخطيطية الإسرائيلية، تلك السياسات التي صادرت ما يقارب 35% من الأراضي الفلسطينية لبناء المستوطنات (24.5 كم²)، و 30% من الأراضي بقيت دون تنظيم منها ما يقارب 63% مناطق خضراء واغراض عامة، الأمر الذي يبقي فقط 13% من مساحة شرقي القدس كمخصصة لبناء الفلسطينيين. جزء كبير من هذه الأراضي التي خصصت لبناء بيوت للفلسطينيين

مكتظ أصلاً، بالإضافة إلى أن احتمالات الحصول على ترخيص في الـ 13 % المخصصة لذلك منوطة ببيروقراطية وتعقيدات تخطيطية كبيرة، من بينها ضرورة وجود تخطيط محلي مفصل، والتكاليف الباهظة والقيود المفروضة على حجم المباني أو نسبة مساحتها بالنسبة لقطعة الأرض المبنية عليها، وهي تعتبر أقل من نصف ما هو مسموح به في المستوطنات الإسرائيلية المجاورة أو في غربي المدينة. كما يمنع الفلسطينيون من البناء في المساحة الخارجية عن 13%. خلقت هذه السياسات واقع مأزوم في مسألة السكن يعاني منه الفلسطينيون في شرقي القدس، إضافة للواقع المعيشي المتدنّي، مما يضيق خيارات الحصول على مسكن مرخص به في منطقة شرقي القدس، واي محاولات للحصول على ذلك خارج حدود القدس قد يعرض المقدسي لخطر سحب الإقامة الدائمة. (تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2008).

(2.7) تلخيص:

شكل التخطيط الإسرائيلي وما زال أداة هامة في المشروع الاستعماري الصهيوني عامة، وفي القدس تحديداً، في صراعه على نجاح مشروعه امام الاصلاني وذلك من خلال اعادة تشكيل الحيز المكاني والجيوسياسي وفقاً وما يتناسب ومقتضيات المشروع.

اتبعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها القدس عام 1967 سياسة تخطيط تعتمد على استيعاب الفلسطيني الاصلاني كتهديد وخطر وجودي على القدس بوصفها عاصمة أبدية وموحدة من منظور المشروع الاستعماري، بالتالي دأبت سلطات الاحتلال منذ احتلال شرقي القدس على اقصاء الفلسطيني واحتياجاته على جميع المستويات من التخطيط، وفرضت مخططات عنصريّة-فوقية تشكّل اطاراً وغطاء لتسهيل إتمام وتحقيق المشروع.

يقوم التخطيط الإسرائيلي وخاصة في العقد الأخير، بتأدية وظيفة، هي وجودية للاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة الرامية لحسم الصراع، لا ادارته وحسب، وحسم الصراع يتطلب حسم مستقبل القدس، وحسم مستقبل المدينة يتطلب تخطيطاً استراتيجياً لها يقضي على أي احتمال إتمام تسوية قائمة على تقسيم المدينة، وهو ما يؤديه ويدعمه التخطيط الإسرائيلي في القدس.



يستغل الاحتلال المخططات الإسرائيلية من اجل احكام السيطرة على الأراضي في شرقيّ القدس، من خلال طرح مخططات عنصرية تشمل، فيما تشمل، مصادرة للأراضي وهدم للبيوت وعدم استصدار تراخيص، كلها تصبّ في مصلحة المشروع الاستعماري والمشروع الاستيطاني.

السيطرة على الأرض: تظهر التقارير والمعطيات التي تناولناها سابقا ان اكثر من ثلث الأراضي التي صودرت في شرقيّ القدس استخدمت للبناء الاستيطاني، كما استخدم ما يقارب 30% كمناطق خضراء وعامة، وبهذا ووفقا للمعطيات التي اوردناها لا يبقى اكثر من 13% مخصصة للفلسطينيين وهي مناطق مأهولة ومكتظة أساسا، الأمر الذي يقطع أي إمكانية لتطور وتنمية سكانية-اقتصادية-عمرانية.

سياسة الهدم: تؤدي سياسات التخطيط المعروضة الى تجريم اكثر من 80% من المجتمع الفلسطيني في القدس بعرف قانون التخطيط والبناء الإسرائيلي لعام 1965، حيث ان اكثر من 44 الف منزل معرض للهدم، كما ان الاحتلال هدم الالاف المباني منذ عام 67. ولا يشكل المخطط الأخير لمدينة القدس المعروف بالخطة "القدس 2000" أي حل قانوني انساني لهذه الأزمة، مما يعرض السكان للعقوبات والغرامات الباهضة التي تزيد من أعباء فلسطينيين في شرقيّ القدس.

انعكاسات ديمغرافية: يتبين من المعطيات الخاصة بموضوع التخطيط والمخططات المعروضة، الأخيرة، خاصة سواء القومية، المناطقية او المحلية، جميعها تتعامل مع المسألة الديمغرافية كمسألة ملحة في مسألة التخطيط، اذ تسعى المخططات لفرض التفوق السكاني اليهودي بشتى الطرق، من خلال التضييق على السكان الاصلايين من جهة، واتباع ما يسميه جبارين (2016) التنمية الاقتصادية الاثنية، أي التعامل مع التخطيط في المناطق اليهودية من منطلق تنموي استراتيجي لربط السكان اليهود بمدينة القدس وتحويلها الى مركز متروبوليتي أساسي في إسرائيل يجذب اليه السكان اليهود، اذ ترمي الخطة ان يحافظ اليهود على تفوق بنسبة 70% مقابل 30% من السكان الفلسطينيين.

السيطرة على البلدة القديمة والحوض المقدس: وهي واحد من اهم الأمور الحديثة التي يضمها التخطيط والمخططات الأخيرة، حيث يمكن الاحتلال من السيطرة على منطقة الحوض المقدس وهي ذات بعد

استراتيجي-تعوي-حضاري هام، اذ تعتبر السيطرة عليه او كسر الأغلبية العربية الكبيرة به كسرا وسدا امام محاولات التقسيم المستقبلية. وهو مكسب استراتيجي سعى الاحتلال الى الوصول اليه منذ احتلال شرقيّ المدينة، الا ان الأمر بات واضحا ويأخذ بعدا اكثر عمليا في العقد الأخير، وهو ما يعنون به جبارين (2016) هذه المرحلة من التخطيط الإسرائيلي.

فرض الرواية الصهيونية على المكان: لا تقتصر انعكاسات التخطيط الاستعماري الذي عرضنا ملخصا له ولأبحاث تناولته، على المستوى المعيشي-الجغرافي – الديمغرافي والسياسي، بل الثقافي والحضاري كذلك، اذ ان عملية التخطيط الاستعماري التي انتهجه الاحتلال، وفي العقد الأخير خاصة، يرافق دوما بالجانب الموروثي أي فرض تهويد للأسماء، للأحياء، للمناطق التي تصادر. وقد أشار المخطط "القدس 2000" بشكل واضح الى أهمية هذا الجانب، وإلغاء الحضور الهوياتي الحضاري الفلسطيني من المكان.

شرقيّ القدس | كانتونات ثنائية القومية: ان المراحل الأخيرة من التخطيط الإسرائيلي يجعل من شرقيّ القدس (قراها واحيائها) كانتونات مبعثرة ومنعزلة غير مرتبطة ببعض، مما يحول دون بناء فضاء مدينيّ منسجم فيما بينهما وذلك بعد ان مزقت المخططات، المستوطنات والتجمعات اليهودية، هذا الفضاء. كما يحول دون تشكّل اغلبية كبيرة للفلسطينيين في شرقيّ المدينة مما يمنع إمكانية تحويلها لعاصمة مستقبلية للشعب الفلسطيني.

ان هذه الاستنتاجات مجتمعة تقودنا الى ما اسلفنا ذكره سابقا، وهي حقيقة الوظيفة "الوجودية" التي تشكلها هذه المخططات في المساعي الإسرائيلية الأخيرة لحسم مسألة القدس ومسألة تقسيم القدس، فكما بيّنا لا يمكن في هذا الواقع الذي تنتجه السياسات الإسرائيلية التخطيطية محاولة تخيل تقسيم القدس وهو ما أشار له رئيس بلدية القدس تيدي كوليك (الذي كان رئيس بلدية القدس منذ 1965 – 1993) في تحليل انشاء الطوق الاستيطاني الأول في شرقيّ القدس (رمات اشكول وجفعات همفتير)، حيث اكد ان الهدف هو "إن الحزامين الواسعين الجديدين من الأحياء السكنية والتي بنيت في القدس (الشرقية) منذ إعادة توحيد المدينة ضمن حدود البلدية الجديدة قد صممت لتشكّل عائقا أمام أي إعادة تقسيم لها في المستقبل".



(Kollek, 1990). رغم ان هذه المقولة كانت قد قيلت في هذا العام، الا ان ثمة تغيير جدي طرأ في محور

التخطيط وهو المخطط العملي بهدف السيطرة على الحوض المقدس وكسر الأغلبية العربية حتى في شرقي

القدس.



الفصل الثالث

(3) الاستيطان والديمغرافي

بين الوجه القديم والشكل الحديث

حين نتحدث عن المشروع الاستعماري الإسرائيلي فإنه لا يمكننا ان نتناوله بمنأى عن بعده الاستيطاني، الذي لطالما شكّل الرافد المركزي للمشروع الاستعماري الصهيوني منذ نشأته وحتى اليوم، فهو بأساسه قائم على التوسّع بالأرض، واقتلاع الآخر من أرضه بغية احلالها. وهو يأخذ معنى إضافيا في القدس، اذ ان الاستيطان في القدس لا يقتصر على خلق التجمعات اليهودية المعزولة لضرب للتطويق المدينة وحسب بل لكسر التجمعات الفلسطينية وتمزيقها، أي انه استيطان في لبّ التجمّع الفلسطيني، بشكله الرسمي الحكومي وغير الرسمي المدني وهو ما سنفضّله في هذا الباب.

يتطرق هذا الباب الى رصد المشاريع والاليات الاستيطانية في شرقي القدس-مع التشديد على العقد الأخير من الزمن، وتبيان بعض جوانب التغيير في هذا المشروع، كذلك يعرج هذا الباب على ما هو مرتبط بالاستيطان وهو العمل على هندسة الديمغرافية في القدس-ليس الجغرافيا فحسب، من خلال رصد هذه المحاولات للهندسة الديمغرافية، ليس فقط بشكلها الفظّ والخشن أي من خلال جدار الفصل والضم، والتهجير الفعلي وانما بشكلها "الناعم" "الصامت" كذلك.

(3.1) الاستيطان

لا يمكن لمشروع "التهويد" والاحلال ان يتأتى دون واحد من أبرز واهم أعمدة المشروع الكولونيالي وهو بناء المستوطنات بهدف السيطرة والتوسّع في الأرض وتغيير الطابع الديمغرافي في آن، كان الاستيطان جزء من

عصب المشروع الصهيوني منذ نشأته رغم ما يتخذه من اشكال مختلفة ومتنوعة، اذ نستطيع ان نميز بين المشروع الاستيطاني عام 1948 والذي كان مشروع حركة توسعية كولونيالية، وبين المشروع الاستيطاني عام 1967 الذي تحوّل ليكون مشروع دولة، (غانم، 2015). تشير معطيات تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة ان ما يزيد عن 195,000 مستوطن يسكنون شرقيّ القدس، (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، 2009).

منذ بداية الاحتلال الاسرائيليّ لمدينة القدس أقدمت الحكومة الإسرائيلية على سلسلة توسعات استيطانية وممارسات كولونيالية في هذا الشأن، من أجل فرض الأمر الواقع، وخلق أوضاع جيوسياسية على الأرض تصعب عملية إعادة تقسيمها مرة أخرى. وشرعت في وضع أساسات الهي اليهودي في القدس الشرقية، بالإضافة إلى كثير من المواقع التي سيطرت عليها من احكام الخناق على شرقي القدس من جميع الجهات، وزيادة عدد "المستوطنين فيها لتعبير الواقع الديمغرافي القديم وفرض واقع جديد، لرسم ما سعى بحدود القدس الكبرى (المتروبوليتان). فبعد أن كان الفلسطينيون يملكون غالبية الأراضي في سنة 1967 أصبحوا بعد عمليات المصادرة، وبعد إقامة المشاريع الاستيطانية، وفتح الطرق، والبناء ضمن الأحياء العربية يسيطرون على 14% من الأراضي في شرقي القدس. (الجدبة، 2011).

حيث شرعت الحكومة الإسرائيلية بهدم حي المغاربة وانشاء حي يهودي، حيث هدمت 135 بيتا وهجرت 100 عائلة و 650 شخصا من المنطقة. وقد تم الإعلان عن المشروع رقم 2185 الذي تبلغ مساحته 116 دونماً، ويقضي بإقامة 650 وحدة سكنية يقطنها 2400 نسمة. وأقيم في هذا الحي اليهودي، وصادرت الأراضي العربية لتوسيع المقبرة اليهودية، واستولت على بيوت في سلوان وأعلنت مساحة 8% فقط لبناء العرب فيها من مجموع الأراضي المخصصة للبناء، يسكن حتى عام 2005 أكثر من 200 الفا من المستوطنين (الجدبة، 2011، هندي، 2012).

يرى بارود (2005) ان الاستيطان في القدس سارباتجاهين: ضم اكبر مساحة ممكنة من الأرض وتحقيق أقل عدد ممكن من السكان العرب، وهو عمليا يتطابق مع الهدف الأسمى للمشروع الكولونيالي الصهيوني، يضاف

الى الأهمية الصهيونية في أحداث توازن في الواقع الديمغرافي للقدس بحيث تضمن التفوق العددي لليهود، وذلك للحفاظ على الطابع اليهودي للمدينة. كما يؤكد بارود ان احد أهم أهداف الاستيطان في القدس هو خلق واقع جديد على الأرض وفرض حقائق ستمنع وتحد من إمكانية تقسيم المدينة، تركيز اغلبية يهودية مطلقة تكون هي الحاسم في أي معركة تفاوضية، محاصرة القسم العربي، عزل القدس العربي عن سائر مدن الضفة الغربية ودفح المواطنين العرب الى الإقامة خارج الحدود البلدية للقدس، (بارود، 2005).

يقسم بعض الباحثين عملية الاستيطان في القدس الى ثلاث محاور مركزية: في المحور الأول وهو الأقدم تاريخياً وتركز في شمال المدينة من أجل تطويقها من الشمال وفرض سور بينها وبين باقي مناطق الضفة، وأنشأ من خلاله مستوطنة رمات اشكول (على حساب أراضي الشيخ جراح)، مستوطنة معالوت دافنا، الحي اليهودي، راموت والتلة الفرنسية. أما المحور الثاني فبني في الجزء الجنوبي بهدف سدّ المداخل الجنوبية من وإلى القدس، وتشمل المستوطنات من عام 1972 حتى 1985، وكان من هذه المستوطنات: جيلو، تلبوت، أفرات، كاليا ومعاليه ادوميم. أمام المحور الثالث فلم يكن محدد اتجاه واحد بل موزعاً بهدف ربط المستوطنات لتشكّل وحدة واحدة، وفيها بيّن فيه ريخيس شعفاط، جفعات همتموس ونفي برات. كما أنشئت أربع كتل استيطانية كبيرة بهدف احكام السيطرة على المدينة وليس فقط احزمة او محاور استيطانية، ومن هذه الكتل: بسغات زئيف، جبل أبو غنيم، جيلو وراموت، (بارود، 2005).

وفي تقسيم اخريشير الجديبة (2011) في دراسة له حول الاستيطان وابعاده في القدس، يقسم الاستيطان الى طوقين أساسيين: الطوق الأول الطوق الأول: (1) رامات أشكول- جفعات همغتار، التلة الفرنسية، الجامعة العبرية: اذ تعتبر أول الأطواق حول القدس. (2) راموت- ريخس شعفاط: حيث أقيمت على أراضي قرى شعفاط وبيت إكسا، وتم بناء 9959 ألف وحدة سكنية.

(3) بسجات زئيف- بسكات عومر- النبي يعقوب: أقيمت على أراضي حزما وبيت حنينا، وشعفاط وعناتا في الجزء الشمالي الشرقي من المدينة وهدفها تطويق القرى السابقة وعزلها وإسكان 100,000 مستوطن وبناء

18557 وحدة سكنية. (4) تليوت الشرقية- جيلو: أقيمت على أراضي صور باهر وبيت جالا وبيت صافا. وتم بناء 11697 وحدة سكنية .

الطوق الثاني: هو خارج حدود البلدية، وضمن حدود "القدس الكبرى" حيث يهدف هذا الطوق الى بناء السور الثاني حول المدينة ويرتبط مع المنطقة الجنوبية في منطقة غوش عتصيون. ويشمل: كفار عتصيون، روش تسوريم، ألون شيفوت، نفي دانيال، أليعازر، بيت عين، إفرات، بيتار، بالإضافة إلى المدينة الجديدة "عير غانيم" (مدينة الحدائق) حيث يهدف المشروع إلى بناء 10 آلاف وحدة وإسكان 100 ألف مستوطن. (الجدبة، 2011).

يذكر الجعبة (2013) في دراسته بأن المستوطنات الاسرائيلية قد استحوذت بصورة مباشرة على أكثر من 35 % من أراضي شرقي القدس، بواقع ثلاث أضعاف ما هو مخصص للفلسطينيين، وهذا لا يشمل التوسّع الاستيطاني في الأحياء المقدسية في المدينة مثل الشيخ جراح وسلوان ورأس العامود والطور والبلدة القديمة. أما باقي الأراضي فهو يطرح تقسيمين لها : الأول وهو مرتبط بالبنى التحتية والحدائق ويشكل نحو 22%؛ أما الثاني فهناك نحو 30 % من أراضي شرقي القدس لم تُخطط بعد، ومن المؤكد ان هذه الأراضي لن تكون للفلسطينيين ، ويشير في دراسته الى البعد الاقتصادي للاستيطان والاجتماعي، فقد قطع الاستيطان اليهودي أوصال القدس وحول الاحياء الفلسطينية إلى احياء متناثرة، بحيث اختفى النسيج الحضري للمدينة، (الجعبة، 2013).

تلخيص المعطيات حول الاستيطان:

وفقا لدراسة الجدبة (2011) فان شرقي القدس يضم (حتى تاريخ الدراسة) ما يزيد على 38 مستوطنة تطبق الخناق على المدينة وتغيّر من طابعها السكاني والديمغرافي والمعماري، وفيما يلي جدول يبين المستوطنات بالتفصيل:

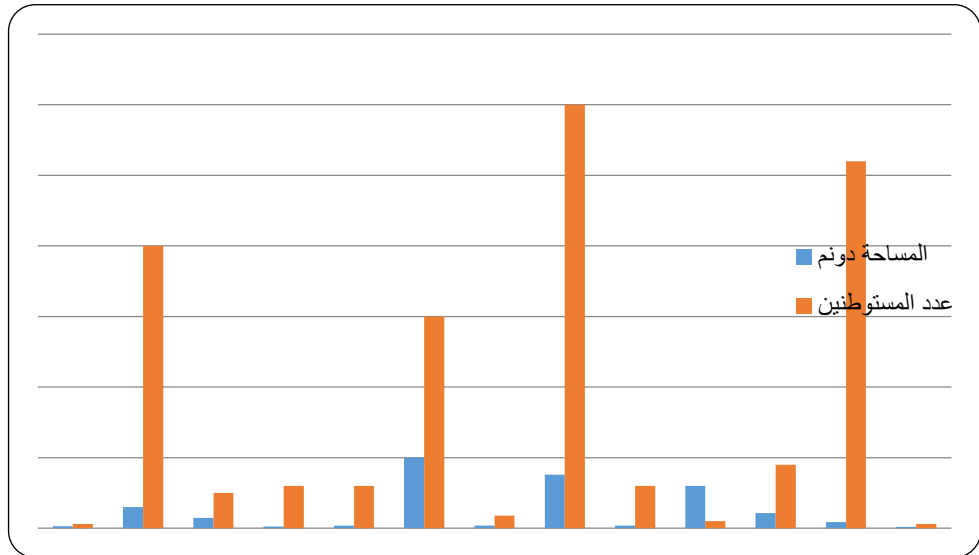
جدول رقم (1) المستوطنات الإسرائيلية في القدس 1967-2009



الرقم	اسم المستوطنة	الموقع	تاريخ الإنشاء	المساحة دونم	عدد المستوطنين
1	مستوطنة آدم	الشمال الشرقي	1984	150	300
2	التلة الفرنسية	حدود البلدية	1969	1500	20000
3	الجامعة العبرية	حدود البلدية	1969	740	2500
4	الحي اليهودي	داخل الأسوار	1967	116	3000
5	أور سميخ	القدس الكبرى	1990	200	3000
6	أرموت هلتسيف	القدس الكبرى	1975	5000	15000
7	إيلي ديفيد	القدس الكبرى	1982	200	900
8	يتسحات زئيف	القدس الكبرى	1982	3800	30000
9	يتسحات أومر	التلة	1985	200	3000

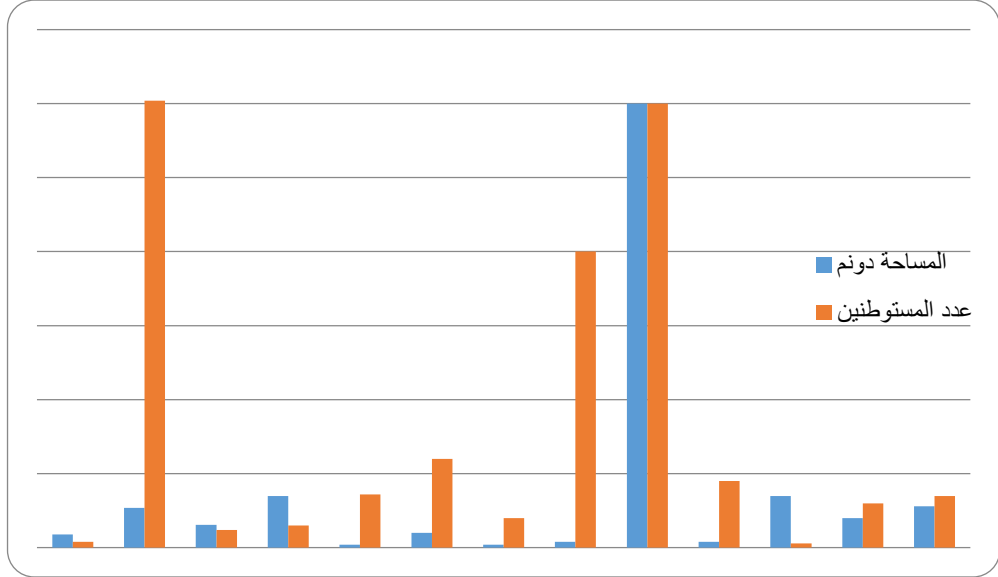


			الفرنسية		
500	3000	1969	القدس الكبرى	نكواع أومر	10
4500	1071	1970	صور باهر	تلببوت الشرقية	11
26000	446	1982	القدس الكبرى	تسفون يورشلايم	12
300	100	1991	القدس الكبرى	تلة الطائرة	13



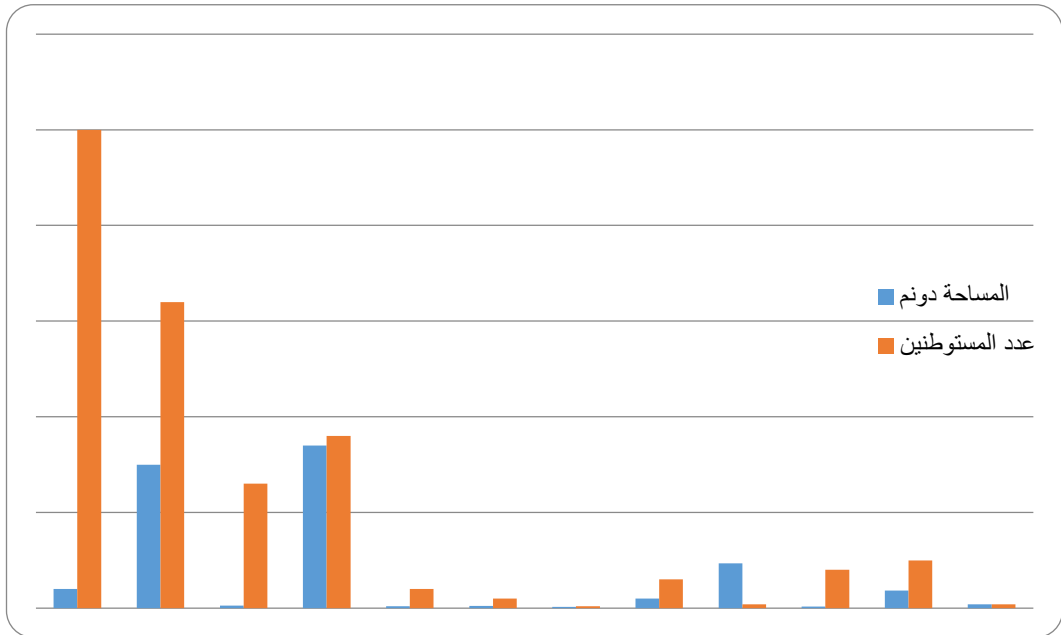
الرقم	اسم المستوطنة	الموقع	تاريخ	المساحة	عدد
10	نكواع أومر	القدس الكبرى	1969	3000	500
11	تلببوت الشرقية	صور باهر	1970	1071	4500
12	تسفون يورشلايم	القدس الكبرى	1982	446	26000
13	تلة الطائرة	القدس الكبرى	1991	100	300

المستوطنين	دونم	الإنتشاء			
400	900	1980	غرب القدس	جيعون حدشاه	14
30200	2700	1976	القدس الكبرى	هارجيلو	15
1200	1550	1975	بيت إجزا	جفعات زئيف	16
1500	3500	1973	القدس الكبرى	جفعات همقتار	17
3600	200	1985	غربي القدس	جفعات هارادر	18
6000	1000	1984	شرق القدس	رمات كدرون	19
2000	200	1991	رومات هداسا	رومات هداسا	20
20000	397	1968	حدود البلدية	رومات أشكول	21
30000	30000	1973	حدود البلدية	راموت	22
4500	400	1973	القدس الكبرى	سانهداريا مورج	23
300	3500	1982	شرقي القدس	عنتوت	24
3000	2000	1985	القدس الكبرى	كندار	25
3500	2800	1983	غربي القدس	مفومودعيم	26



الرقم	اسم المستوطنة	الموقع	تاريخ الإنشاء	المساحة دونم	عدد المستوطنين
27	معالية أدميم	القدس الكبرى	1992	2000	50000
28	معالية أدميم 2	القدس الكبرى	1978	15000	32000
29	نحلات دفنا	القدس الكبرى	1973	270	13000
30	نفي يعقوب	شمال القدس	1973	17000	18000
31	جفعات هارادار	شمال القدس	1985	200	2000
32	جفعات هارادار 2	شمال القدس	1989	250	1000
33	قرية داود	غربي القدس	1995	150	200
34	جبل أبو غنيم	جنوبي القدس	1997	1000	3000

389	4700	1968	جنوب القدس	معلوت دفنا	35
4000	170	1991	جنوب القدس	جفعات هماتوس	36
5000	1850	1990	جنوب القدس	هار حوماة	37
400	400	1975	جنوب القدس	منتزه كندا	38



(2.3) الجديد في مسألة الاستيطان:



لا شك ان مشروع الاستيطان هو في متن المشروع الاستعماري الصهيوني كما نوهنا سابقا، الا ان ثمة تحوّل يمكننا ملاحظته والاشارة اليه في هذا الصدد. فالى جانب تسارع وتيرة وحدة الاستيطان كما الا اننا لا يمكن ان نغفل التطور "الكيفي" والجوهري في المشروع وهو توجهه بوتيرة اعلى لمناطق التمرکز العربيّة، والبلدة القديمة على وجه التحديد واطباق الخناق علما من جميع الجهات وذلك من اجل اغلاق ملف التقسيم نهائيا، وسنوضح ذلك في التقارير التالية.

نشرت جمعية " غير عميم" تقريرا ملخصا حول وتيرة الاستيطان في فترة حكم نتانياهو بين الأعوام 2009-2016، ليتضح من خلالها، الارتفاع الملحوظ في وتيرة وحجم الاستيطان من جهة، ولكن لتتضح استراتيجية الاستيطان المماثلة القائمة على حسم مسألة البلدة القديمة وضواحيها لتفرض واقعا حتى في الأماكن العربيّة، والتي تعاملت معها الحكومات والبلدية في السابق من منطلق التهميش كونها " من الممكن ان تنتقل لإدارة فلسطينية ولو محدودة".¹⁵

يظهر في التقرير ارتفاع بنسبة 70% من عدد المستوطنين في البلدة القديمة، كذلك ارتفاع بنسبة 60% لعدد التجمّعات الاستيطانية الجديدة، كما تشير المعطيات ان عدد الوحدات التي تسيطر عليها عائلات المستوطنين تضاعف حيث هجرت ما يقارب ستون عائلة فلسطينية (55 من بينهم في السنتين الاخيريتين).

أما في شرقيّ القدس ككل فقد ارتفعت ميزانية الحراسة للمستوطنين ب 119%، وارتفعت نسبة البناء الاستيطاني الجديد بنسبة 39%. لو قارنا هذه المعطيات بمعطيات سابقة لتبيّن اننا بصدّد تحوّل "كيفي" يضاف الى التحوّل الكمي لمشروع الاستيطان، في منطقة البلدة القديمة وما يجاورها ، فقبل هذه الأعوام تبين المعطيات ان ما يقارب 102 تجمّع استيطانيّ في هذه المناطق حوت الفّيّ مستوطن، فان منذ توّلي نتانياهو الحكومة اضيف 42 تجمّع جديد يسكن بها ما يقارب 778 مستوطن جديدة. 31 من بين هذه التجمّعات تمرکز في الحوض المقدّس، 4 في البلدة القديمة و5 في مناطق متفرّقة من شرقيّ القدس.

¹⁵ راجع تصريحات ايهود أولمرت، رئيس حكومة إسرائيل السابق:

يظهر من المعطيات ان الحوض المقدس شهد الوتيرة الأعلى للازداد في مشروع الاستيطان خلال فترة نتناهو، فقد حصل ارتفاع ب 70% في عدد المستوطنين، ومضاعفة وحدات السكن، واخلاء ستين عائلة: في الشيخ جراح، سلون (وادي حلوة وبطن الهوا) كما هجر 8 عائلات من الحي الإسلامي في البلدة القديمة. 55 من ضمن 68 عملية التهجير والاختلاء تمت خلال السنتين الأخيرتين. 53 منهم في الحوض التاريخي بسلوان (بطن الهوا ووادي حلوة)، إضافة لما يقارب 300 عائلة فلسطينية تقع تحت طائلة التهديد بالتهجير او الهدم، في بطن الهوا ما يقارب 51 عائلة كهذه.

يظهر من التقرير ان المنطقة الأكثر استهدافا هي سلوان (بطن الهوا ووادي حلوة)، اذ تسعى الجمعيات الاستيطانية لتحويل هذه المنطقة لمركز استيطاني استراتيجي هام، من خلال تهجير مائة عائلة فلسطينية من المكان.

كما نوهنا سابقا فان المشروع الاستيطاني لا ينحصر بالإحلال والتهجير والهدم، بل في توفير البنى التحتية والأدوات لضمان ذلك، لا سيما توفير ميزانية الحراسة للمستوطنين والتي ارتفعت منذ تولي نتناهو من 37,640,000 شاقل الى 82,339,000 أي بنسبة 119%، أي ان التمويل ارتفع مرة ونصف لكل مستوطن.

يضاف الى هذه الأداة أساليب التهجير والسيطرة المختلفة والتي سنخصص لها جانبا اثناء عرض الاليات الاستيطانية من قبل المجتمع المدني الاستيطاني، الا اننا يمكننا الإشارة بوضوح وفق ما جاء بالتقرير حول الطرق الالتفافية التي تنتجها الجمعيات الاستيطانية وبدعم مؤسساتي رسمي للتغطية عليه او دعمه مباشرة.

تسوية المطالبات وطرده العائلات الفلسطينية: تقوم هذه الأداة على تقديم طعون حول حق الملكية، ففي هذه البؤرة التي يبغى المستوطنون احتلالها وهي ممتدة على مساحة 5.2 دونم ويقطنها تسعون عائلة فلسطينية في سلوان، يدعي المستوطنون انها تعود الى مكلية " القديس بنبنيشتي" قبل عام 1948، وبموافقة "مسجل الأوقاف" الإسرائيلي و "الوصي العام" الإسرائيلي، عيّن عدد من نشيطي جمعية "عطيرت كهانيم" كأوصياء وقف. بعدها عام 2002 عهد "الوصي العام" الأرض لهم وسلّمهم إياها. بموجب هذا الضمان وهذه

"العهدة" شرعت الجمعية الاستيطانية بتقديم طعون وطلبات حول حق الطرد ضد السكان الفلسطينيين قاطني المنطقة تشمل اثني عشر طعن مقدمة ضد 51 عائلة إضافية والتي من المرجح ان تُطرد وتهجر قريبا.

بيع الأراضي والممتلكات دون مناقصة: يُبين التقرير ان "الوصي العام" الإسرائيلي (وهي دائرة تتبع وزارة القضاء الإسرائيلي)، سهلت بيع ونقل أراضي ليد جمعية "عطيرت كهانيم"، إضافة لما اوضحناه سابقا حول المنطقة التي تدعي الدولة والجمعية انها تابعة "القدس بنييتيشتي"، فقد باع "الوصي العام" اربع قسائم إضافية ملاصقة لها بمساحة 3 دونم إضافية للجمعية وذلك دون مناقصة وبيع زهيد. مما سيوسع من مساحة المستوطنة ويضع عشرة عائلات فلسطينية تحت طائلة التهديد بالاقتراع والطرء، وقد قدمت الجمعية طعنا بطلب الطرد الفعلي لإحداها وهي عائلة سلوادي.

كما يوضح التقرير تشابك مؤسسات الدولة مع الطرق الالتفافية لطرء واقتلاع السكان وتعميق المشروع الاستيطاني في منطقة بطن الهوا، من الشرطة، وزارة الإسكان وساسة اسرائيليين، على رأسهم جلعاد اردان، اوري ارئيل ونائبة الوزير تسيبي حوطوبيلي. فيشير التقرير الى استخدام الشرطة أساليب العنف تجاه السكان، من قمع واعتقال، كما الى تمويل وزارة الإسكان تكاليف الحراسة للمستوطنين والذي يصل حجمها الى 100 مليون شاقل سنويا، أي بمعدل 2750 شاقل شهريا لقاء كل مستوطن. وهكذا يظهر التقرير عمق التعاون بين الجانب الرسمي وغير الرسمي للمشروع الاستيطاني، ذلك التعاون والتشابك الذي سنفصّله في القسم التالي. (عير عاميم، 2016).

(3.3) الجمعيات الاستيطانية - الوجه المدني للمشروع الاستعماري

لا ينحصر المشروع الاستيطاني الاستعماري في الجانب الرسمي المؤسساتي الحكومي بل في جانبه المؤسساتي غير الحكومي أيضا، وربما كان الأخير لا يقلّ خطورةً عن الجانب القانوني، فهو يتم النشاط الاستعماري والسياسة الاستعمارية الرسمية. واذا كانت القنوات الرسمية للنظام الاسرائيلي تراعي أحيانا، تكتيكيا وليس فعليا، بعض ما ممكن ان يُمارس عليها من ضغوط دولية ومحاصرة، وهي لا تكاد تُذكر، فان الجمعيات الاستيطانية والتي تحظى بدعم حكومي كامل تظلّ في منأى ومأمن من ضغوط محتملة، من هذا المنظور

تتعامل الحكومة الاسرائيلية مع هذه الجمعيات كخيار استراتيجي، وكلّ ذلك في اطار تنفيذ السياسة الأساسية الرامية لفرض واقع يأبى التقسيم فعلياً في شرقيّ القدس والبلدة القديمة.

تنشط العديد من الجمعيات الاستيطانية ضمن منظومة أقلّ لتنفيذ بصورة مكملّة الجانب الرسميّ ك " العاد" و " عطيرت كوهنيم" واللّتان تعملان على خنق البلدة القديمة بالبؤر الاستيطانية من الجانبين: سلوان من الجنوب، والشيخ جراح من الشمال، إضافة لنشاطهم العنصري بالسطو على بيوت الناس ومحاولة اقتلاع الناس وهويّة المكان، كل ذلك بغية قطع دابر أي محاولة لفرض التقسيم في القدس، (أبو ارشيد، 2015).

وقد بلغت مجموع الصفقات الاستيطانية لجمعيّتيّ "العاد" و "عطيرت كهانيم" يقارب الـ 80 صفقة، حيث تسيطر جمعية " العاد" على سبيل المثال على ما يقارب 15 عقاراً في سلوان كما أدخلت ما يقارب 500 مستوطن الى القرية بطرق مختلفة سنيّين بعضها.

نقلت بعض التقارير عن دافيد بئيري مؤسس جمعية "العاد" الاستيطانية اعترافه باستخدام طرق الغش واخلداع في السيطرة على ممتلكات الفلسطينيين، واكد ان الشراء يتم بواسطة شحص يدعي انه احد عناصر "حزب الله" قبل ان يقوم الأخير بنقلها للجمعية، (أبو ارشيد، 2016)، إضافة لطرق مخادعة أخرى من خلال جمعيات مختلفة تقوم بشراء الممتلكات ونقلها ملكية الجمعية فيما بعد.

وتفيد تقارير نشرتها صحف إسرائيلية ان ما تسمى "دائرة أراضي إسرائيل" كانت قد نقلت في اطار 11 صفقة مباني وارااضي للجمعيتين الاستيطانيتين لقاء مبالغ زهيدة، كما يبلغ مجموع الصفقات التي تمت مع الجمعيتين الاستيطانيتين ما يقارب 80 صفقة، وفيما يلي سنورد اهم واخطر اعمال الجمعيات الاستيطانية غير الرسمية ومصادر تمويلها.

(3.3.1) جمعية "العاد"

لعلّ أبرز الجمعيات نشاطاً في هذا المضمار هي جمعية "العاد" وهي اختصاراً لجملة (الى مدينة داوود) في العبريّة، استخدام مدينة داوود يرمز لمنطقة وادي حلوة في قرية سلوان، وهي المنطقة التي تنشط الجمعية



فمها كثيرا، وتعد احد اهم اهداف الجمعية كما يشير موقعها الرسمي " تقوية وربط المجتمع اليهودي بالقدس، ودعم الوجود اليهودي والسياحة في "مدينة داوود" في سلوان والمناطق المجاورة لها¹⁶

تأسست الجمعية عام 1996 على يد نائب قائد سابق في وحدة "دوفدوفان" في جيش الاحتلال، دافيد بنيري، والذي يرأس الجمعية حتى اليوم كما انها تضم في عضويتها العديد من الجزرالات المتقاعدين وعدد من رؤساء بلديات القدس السابقين وخريجي مؤسسات امنية وعسكرية.

يتمحور عمل الجمعية في مستويين أساسيين:

- مستوى احلالي من خلال الاستيلاء على المكان واستيطانيه او مصادرته، إضافة لتمويل أعمال الحفر في بعض المناطق.
- مستوى العمل "التبشيري" من خلال السياحة الموجّهة، التربيّة والتعليم وتحشيد وتعبئة الجمهور الإسرائيلي لربطه مع مدينة القدس والبلدة القديمة تحديدا.

التمويل الخفيّ والمموّه: لطالما نشرت تقارير ومقالات رأي وقدمت اعتراضات حول مسألة تمويل جمعية "العاد" الخفيّ وغير المنشور عنه، فقد كانت تصرّ الجمعية على عدم الإفصاح عن مصادر التمويل الحقيقيّ بحجة ان الأمر "يضر بالمتبرعين"، وربما ما يثير ويزيد الشكوك حول الأمر ان مسجّل الجمعيات كان قد غضّ النظر لسنوات عديدة عن هذه المسألة وواظب على اصدار ما يعرف بمسند "الادارة السليمة" والتي تحتاجه جميع الجمعيات سنويا، رغم انه وفق القانون فعلى كل جمعية الإفصاح عن هويّة المتبرع، حتى انها حصلت عام 2008 على موافقة رسميّة لما يعرف بموافقة على السريّة، الى أن توالى الطعون المتكررة المقدمة لمكتب مسجّل الجمعيات، (هأرتس، 2016).

في العام الفائت نشرت صحيفة هأرتس لأول مرة بعض الجوانب الخفية حول قنوات التمويل المتعددة والمتشعبة للجمعية، ويتضح من التقرير المنشور ان جمعية "العاد" تعدّ من أكثر الجمعيات التي تُغدق عليها

¹⁶ أنظر موقع الجمعية الرسمي: <http://www.cityofdauid.org.il>

التبرعات من الخارج مقارنة بكلّ الجمعيات الاسرائيلية. اذ يشير التقرير ان الجمعية تلقت تمويلًا يقدر بـ 450 مليون شاقل، على مدار ثمان سنوات، ووفقًا للتقارير فان ما يقارب 275 مليون (من ضمن 450) قد حصلت الجمعية عليهم من شركات خفية تقع ضمن ما يعرف بجزر "متهربّي الضرائب"، أي الجزر التي لا تقع شركاتها ضمن أي رقابة او محاسبة للضرائب، كجزر "الهاما" و"العذراء" و"سايشل"، وهي شرك مجهول الهوية وليس من يعلم هوية مالكيها. ويذكر التقرير ان قسم من هذه الشركات والممولين معروفون كمولين لحركات اليمين كمجلس "يشع" وحتى لرئيس الحكومة نتانياهو.

وتعد منظمة "أصدقاء مدينة داوود" (Friends of Ir Daviv) المسجلة في نيويورك من أهم الداعمين للجمعية فقد اغدقت عليها 122 مليون شاقل خلال الثمان سنوات الأخيرة، إضافة لـ "صندوق الأساس" (2.5 مليون شاقل)، "الوكالة اليهودية"، ومنظمة "أصدقاء الجيش الإسرائيلي" في ميامي، (1.3 مليون شاقل). بالإضافة تلقت الجمعية بين 2006-2013، تمويلًا من قبل كلّ من: رجل الأعمال يوجين تنباوم (35 الف شاقل)، عائلة فاليك من الولايات المتحدة الأمريكية (935 الف شاقل)، رجل الأعمال نوعم لنير (72 الف شاقل).

لكن تبقى الموارد الأكبر التي تتلقاها الجمعية كما أوضحت سابقًا من مصادر الشرك المخفية التي أسست في الجزر المذكورة، والتي تحمل الأسماء التالية: (The Orion Foundation) من جزيرة "مان" تبرعت بمبلغ 525 الف شاقل، (Farleigh Internationl Limited) من جزيرة "باهاما" وقد تبرعت بمبلغ 135 مليون شاقل، (Smolokowski Foundation) من "ليختينشتاين" تبرعت بقيمة 134 الف شاقل، (Leiston Holding Limited) من جزيرة "العذراء" البريطانية وقد تبرعت بمبلغ 87 مليون شاقل، (Sutton Group S.A) من جزيرة "سايشل" وقد تبرعت بمبلغ 75 الف شاقل، (Ovington Worldwide Limited) من جزيرة "العذراء" وتبرعت بمبلغ 55 مليون شاقل، (Adar Foundation)، من مكان مجهول وتبرعت بمبلغ 13 مليون شاقل، (Cantley Investments) من مكان مجهول وتبرعت بمبلغ 7.8 مليون شاقل.

ان وجود هذه الجمعيات في مثل هذه المناطق ليس عبثًا كما أوضحنا فالأمر يبعدها عن المسائلة او معرفة هوية أصحابها ومستويات نشاطها وطبيعتها عملها. ومن الجدير بالتنويه ان مسجّل الجمعيات الاسرائيلية في

وزارة القضاء يقدم تسهيلات كبيرة للجمعية من خلال الحد من الرقابة وطلب المستندات والفحص المعمق الذي يجريه مع جمعيات أخرى. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن التقرير الذي قدمته الجمعية مسجل الجمعيات حول قائمة المتبرعين لا يتوافق والأنظمة المنشورة على يد مسجل الجمعيات وتعليماته حول ضرورة ان تكون هوية ومصادر المتبرعين مكشوفة، وبالرغم من ذلك فقد أصدر مسجل الجمعيات مستند " الادارة السليمة" السنوي والتي تحتاجه جميع الجمعيات، دون ان يطلب معلومات اضافية حول هذه المصادر.

لقد استطاعت الجمعية زيادة الاستيطان اليهودي في سلوان في السنوات الأخيرة، فهي كما ذكر سابقا تنشط في أكثر من مستوى أهمها الاستيطان اليهودي خاصة في سلوان والسيطرة وإدارة المواقع الأثرية في شرقي القدس، وعلى رأسها " الحديقة القومية في مدينة داوود"، نيابة عن سلطة الطبيعة والحدائق. إضافة ان الجمعية تملك مراكز أثرية في منطقة جبل الزيتون والطور وبحوزتها أراض كثيرة في سلوان وجبل الزيتون.

يتضح من هذه الأرقام ان الجمعية تعد من أغنى الجمعيات الاسرائيلية فالأرقام تشير ان معدّل التمويل السنوي من التبرعات يصل الى 56 مليون شاقل. هذا بالإضافة ان ثمن أملاكها، وفقا للتقرير المالي الذي قدمته للكنيست عام 2014، يصل الى 286 مليون شاقل، معدّل المدخول السنوي في نفس العام كان 59 مليون شاقل. ومن منطلق إيضاح ذلك بالأرقام لو قارنا بين موازنة الجمعية لجمعيات أخرى اسرائيلية فقد نتيقن ذلك بمستوى أكثر عمقا، فلا تتجاوز مثلا المبالغ التي جمعتها منظمة حقوق المواطن من متبرعين من الداخل والخارج أكثر من 7.4 مليون شاقل لعام 2014، ومنظمة " نكسر الصمت" لم تتعد ال 1.5 مليون، و "سلام الآن" 2.8 مليون شاقل و "ام ترتسو" اليمينية 1.7 مليون شاقل.

التمويل والدعم الحكومي: إضافة للتبرعات التي تصل الجمعية فانها تعدّ من الجمعيات المحظية برعاية ودعم حكومي مميز، وهي محظية تشير الكثير حول عمق العلاقة بين الجانب الرسمي وغير الرسمي في المشروع الاستيطاني. فعلى سبيل المثال حصلت الجمعية عام 2014 على دعم بقيمة 1.4 مليون شاقل من ميزانية "



الثقافة التوراتية" في وزارة التربية والتعليم، و 200 الف شاقل من وزارة الثقافة، إضافة الى تزويد ما يعرف "بخدمات سياحية" للمكاتب الحكومية المختلفة.

العلاقات المتشعبة للمنظمات الداعمة من مناطق "جزر التبر من الضرائب"

كما أوضحنا فإن التبرعات الأكبر تصل الجمعية من شركات من جزر متعددة (ما يقارب 275 مليون شاقل على مدار الثمان سنوات)، ومن الصعب الولوج او اكتشاف طبيعة وأنشطة هذه الشرك الغربية الا ان صحيفة " هارتس" نشرت في تقريرها بعض من هذه الأنشطة. وعلى سبيل المثال فان شركة Farleigh International Limited مثلا (وهي تبرع بقيمة 135 مليون شاقل في نفس السنوات) لا تكشف عن هوية صاحبها او ادارتها، شركة Leiston Holding Limited والتي تبرعت بمبلغ 87 مليون شاقل، تشير التقارير ان نفس الاسم موجود لشركة في جزر " العذراء" وفي استراليا وارتبط اسمها في السنوات الأخيرة بعالم كرة القدم. منظمة Adar Foundation والتي تبرعت بمبلغ 13 مليون شاقل لجمعية "العاد"، تشير التقارير انها تبرعت للعديد من المنظمات اليمينية الفاعلة في المستوطنات.

علاقات المنظمات المذكورة مع نتنياهو والليكود: يتضح من التقرير ان عائلة "فاليك" من ميامي والتي دعمت جمعية " العاد" كما اسلفنا، كانت قد تبرعت لنتياهو أيضا. عشية الانتخابات التمهيدية لحزب الليكود قامت العائلة بتحويل ما يقارب 300 الف شاقل لمرشحين مختلفين في انتخابات حزب الليكود، القسم الأكبر (180 الف) كان من نصيب رئيس الحكومة بنيامين نتياهو والمبلغ الآخر لوزراء ومرشحين اخرين من بينهم: موشي يعلون، جلعاد اردان، ميري ريغف، يولي ايدلشتاين وزئيف الكين. وهم من المعروفين كالجناح الأكثر يمينية في الليكود.

كذلك متبرعين اخرين للجمعية كصندوق " الأساس"، و " أصدقاء الجيش الإسرائيلي" من المعروف دعمهم وتبرعاتهم للنشاطات اليمينية والتي تهدف لتعزيز الهيمنة الصهيونية في فلسطين. (هأرتس، 2016).

العلاقات مع المكاتب الحكومية وتحويل المشاريع للجمعية

من أكثر الأمور التي اثيرتها بعض التقارير مسألة العلاقة غير الواضحة بين الجمعية وبين مكاتب ووزارات حكومية متعددة، وحصولها بشكل شبه حصري على كل الاعمال والمشاريع المرافقة للاستيطان كالحفريات وإدارة المواقع الأثرية وغيرها. اذ تظهر المعطيات ان مؤسسات مختلفة كسلطة الآثار، سلطة الطبيعة والحدائق والشركة الحكومية "لتطوير الربع اليهودي"، قاموا بتحويل العديد من المشاريع الى ايدي الجمعية ومن دون الإعلان عن مناقصات رسمية وشفافة خرقا حتى لأنظمة المؤسسات.

في تقرير مراقب الدولة والتي خصصت "هآرتس" ملحقا له، يشير المراقب ان الجمعية حصلت على مشاريع للتفعيل دون مناقصات، وان سلطة الآثار لا تراقب اعمال الحفر التي تقوم بها الجمعية، كذلك سلطة الطبيعة والحدائق" لم تشرف ولم تراقب إدارة الحديقة العامة في سلوان والتي حصلت على ادارتها الجمعية نيابة عن السلطة المذكورة، حيث لم تطلع على مصادر التمويل ولا الإدارة المالية للموقع. إضافة لذلك فان الشركة الحكومية "لتطوير الربع اليهودي" كانت قد اجرت الجمعية، دون مناقصة، وباسعار زهيدة احد المواقع الأثرية في المنطقة. (هآرتس، 2016).

كما يشير المراقب انه منذ عام 2005، أي منذ ان اوعزت سلطة "الطبيعة والحدائق" للجمعية بإدارة موقع "الحديقة القومية" بسلوان، حيث يشير التقرير انه لم تفعل أي من اليات الرقابة المالية والادارية خرقا حتى لتعليمات "محكمة العدل العليا". كذلك يشير التقرير ان مشروع " غريلة التراب من الأقصى" المفعّل في "الحديقة القومية عيميك تسوريم" بمحاذاة وادي النار، وهو مشروع اعد للبحث واكتشاف اثار مخلفات الحفر التي تدعي المؤسسة انه ناتج عن حفريات "غير قانونية" للوقف، اوكل المشروع ليد الجمعية دون مناقصة.

ضمن التقرير اكتشف مكتب المراقب وجود مستندات موقعة بين جمعية "العاد" وسلطة الآثار ومنها اتفاقية تقضي بتمديد اعمال الحفر لخمس سنوات وتوسيعه في منطقة سلوان، ورغم ان السلطة تعد هي المالك القانوني لهذه الواقع فيظهر من التقارير انها ليست طرفا فيه وان كل الإدارة والاعمال بيد وصلاحيه جمعية " العاد". كذلك يشير التقرير ان الجمعية حصلت من الشركة الحكومية "لتطوير الربع اليهودي"، وهي شركة

تابعة لوزارة الإسكان، على إدارة وتفعيل مشروع "بير فورن"، وهو مشروع يخص برنامج الماء تحت الأرضي في "مدينة داوود" دون مناقصة أيضا وقد مدد العقد لسنوات.

عام 2014 وقعت الشركة الحكومية ذاتها على اتفاق مع الجمعية يقضي بفرض سيطرة الجمعية على الموقع الاثري "دفيدسون" وهو موقع محاذ لحائط البراق، دون أي مناقصة. يلخص المراقب تقريره بان جميع هذه المكاتب عملت بشكل يثير التساؤل وخرقا للأنظمة في تحويل السيطرة على الأراضي والمواقع لجمعية خاصة وهي "العاد"، (مراقب الدولة، 2016).

يشير تقرير اخر الى الارتباط الوثيق بين جمعية "العاد" وبين وزيرة القضاء اليمينية ايليت شاكيد، وقد قدمت الجمعية منتصف عام 2016 طعنا ضد اظهار واكشاف هذه المعلومات لوزارة القضاء ردا على طلب قدمته جمعية "عير عاميم" (مدينة الشعوب)، (هآرتس، 2016).

كما يتضح من دراسات أخرى مسار نقل ملكية الأرض المحاذية لسيلوان والتي أقيم عليه "مركز زيارات مدينة داوود"، بعد ان تم نقل ملكيته بموجب قانون "أملاك الغائبين" وكانت ملكا لعائلي القراعين وسميرين وتحول بأجر شهري 41 شاقل فقط، (أبو ارشيد، 2016).

تمويل الحراسة من قبل وزارة الإسكان:

في تقارير نشرتها بعض الصحف الإسرائيلية يتضح حجم التعاون مع الجمعيات الاستيطانية من خلال تمويل الحراسة للبيوت التي يحتلها المستوطنون من قبل وزارة الإسكان، وعلى سبيل المثال تذكر التقارير ان وزارة الإسكان كانت قد مؤلت حراسة مبنى من سبعة طوابق بني دون ترخيص في سلوان، وقد بناه فلسطيني يدعى محمد مراغة لجمعية "عطيرت كهانيم"، عام 2004، وقد "أمّنت" الشرطة دخول المستوطنين الى البيت واخلاء سكانه الذين كانوا يقطنوه في تلك الفترة. وقد نشر المستشار القضائي لبلدية الاحتلال تقريرا حول الموضوع، حيث تمّول وزارة الإسكان وفقا للتقارير ما يقارب 32 مليون شاقل في السنة لحراسة المستوطنين في شرقيّ القدس، (هآرتس، 2005).

كما يتضح من تقارير أخرى ان رئيس بلدية القدس السابق اوري لوفليانسكي وقع خلال النصف الأول من عام 2005 على 96% من أوامر الهدم لبيوت في شرقي القدس (44 امر من اصل 46)، مقابل امتناعه عن توقيع اكثر من 65% من أوامر الهدم في غربي المدينة وهي بطبيعة الحال اقل بكثير، (هآرتس، 2005).

الاستيلاء على البيوت والاستيطان بالقوة

رغم ان الجمعية تنشط منذ أواخر التسعينات الى ان نشاطها حتى عام 2000 كان متمركزا بأساسه في ما يسمى " الحديقة الوطنية مدينة دافيد"، ليتوسع نشاط الجمعية بعدها ليشمل الحوض المقدس، جبل الزيتون وسلسلة " ارمون هنتسيف". تسيطر جمعية "العاد" على ما يقارب 15 عقارا في سلوان يقطنها ما يقارب 500 مستوطن، (أبو ارشيد، 2016). يُذكر ان الجمعية كانت قد داهمت في 19.03.15 3 بيوت في سلوان، وهي بيوت كان قد بائعها احد افرادها لجمعية " يد جميلة" قبل عشرات السنوات، والتي تشير التقارير الى ارتباطها الوثيق بجمعية "العاد"، حيث ان باقي افراد المنازل رفضوا الاقتحام، وقد استغل ناشطو الجمعية تواجد افراد البيت لتقديم شكوى في الشرطة، وقاموا بالاستيلاء عليه وافراغه من محتوياته. كذلك قبلها بعام كانت قد اشترت الجمعية بشكل مموه وبنفس الاسلوب 25 بيتا بسلوان واخرجوا أصحابه، وتشير التقارير ان ما يقارب مائة عائلة يهودية اليوم قد استحلت منازل وبيوتها في المنطقة، (هآرتس، 2016).

مستوطنين مقابل 500 شاقل يوميا!

عام 1.10.14 اقتحم عشرات الناشطون 25 منزلا في سبع مبان في وادي حلوة بسلوان، وهي منازل يدعي التقرير انها بيعت لشركة وهمية خارج الدولة، وفي خطوة استفزازية نشرت الجمعية اعلانا عاما مسجلا تبحث فيه عن " مستوطنين مقابل 500 شاقل" وفي الإعلان جاء ما يلي: " بمباركة ومشينة الرب استطعنا الدخول يوم امس لعدد كبير من المنازل في مدينة داوود. نحن نبحث عن اشخاص يودون التواجد وحراسة البيوت 24 ساعة حتى إسكان العائلات في المنازل. العمل مقابل اجر 500 شاقل يوميا. ماهية العمل- العمال يسكنون البيوت بشكل مؤقت ويحرسوها حتى اسكانها". وعندما تحدث احد الأشخاص الموجهين عمدا



للفحص تم أبلغ من قبل مندوب الخدمة انهم يبحثون عن شبان مسلحين وخريجي وحدات قتالية في الجيش الإسرائيلي، (هأرتس، 2016).

(3.3.2) جمعيّة "عطيرت كونهيم"

وهي من الجمعيات الاستيطانية الفاعلة خاصة في البلدة القديمة والحّي الإسلامي، حيث تأسست الجمعية من جديد في هذا الاسم الذي يعني "امجاد الكهنة"، بعد اغلاق الجمعية الأولى والتي حملت اسم "عطيرت ليشونه" (استعادة الامجاد) والتي تأسست مطلع الثمانيات. تعمل الجمعية كما تدعي لخلق اغلبية يهودية في البلدة القديمة والاستيطان في القدس، وضمان إحلال المنازل والامكنة التي تبحت عنها في الحّي الإسلامي ونقلها "قانونيا" لليهود من ايدي العرب بهدف اسكانها بالمستوطنين او استئجارها من الدولة. تتألف ميزانية الجمعية بالأساس من التبرعات حيث يعد الملياردير اليهودي الأمريكي اروين مسكوفيتش وزوجته الممولين الرئيسيين للجمعية، ويتولى رئاسة الجمعية منذ تأسيسها حتى اليوم الحاخام ماتي دان المعروف بعلاقاته الجيدة مع رؤوساء بلدية الاحتلال ووزراء مؤسسة الاحتلال، (أبو ارشيد، 2016).

تمكنت جمعية "عطيرت كونهيم" التي تنشط في الحّي الإسلامي والبلدة القديمة من نقل 60 عائلة استيطانية للبلدة القديمة ومئات من طلبة المدارس الدينية وكل ذلك من خلال نقل مؤسسات الاحتلال العقارات اليها وجمعية "العاد" بموجب قانون "أملاك الغائبين"، إضافة لتخصيص الموارد المالية للحراسة، أجهزة الكاميرات والتصوير والجدران للفصل بين المستوطنين والسكان الفلسطينيين في سلوان والبلدة القديمة. كما يتضح من التقارير ان الجمعية تدفع في بعض الصفقات مع الدولة لقاء شقة من اربع غرف 5593 شاقل سنويا، أي ما يعادل 466 شاقل شهريا.

رغم ان الجمعية تأسست منذ التمينيات الى انها بدأت بشراء أراض في احياء شرقي القدس خارج اسوار البلدة القديمة منذ عام 2000، وتكشف الوثائق التي نشرتها صحيفة "هأرتس" ان الدولة كانت قد باعت ثلاثة مبان للجمعية في سنوات مختلفة وبأسعار مختلفة: مبنى بمساحة 340مُ بيع للجمعية عام 2006 بمبلغ 912 الف شاقل، مبنى بمساحة 266 مُ ببلغ مليون و 241 الف شاقل عام 2008 ومنزل بمبلغ 257 الف



شاقل في تموز 2006 ووفقا لادعاءات الاحتلال فقد تم شراء المنزل بواسطة البارون روتشلد منذ مطلع القرن العشرين (أبو ارشيد، 2016)

في نشرة وزعتها الجمعية عام 2009 (مرفق ادناه)، كجزء من دعايتها، تُظهر فيها بشكل واضح خطتها الاستراتيجية للتوسّع وفرض الوجود الاستيطاني داخل البلدة القديمة وحتى خارجها.

بهذه الكلمات افتتحت الجمعية النشرة الدعائية: " قلب القدس يناديكم- ستة أملاك (منازل)، مسجلين بالطابو، للبيع الان. المنازل تفتح المجال لتوسع المجتمع اليهودي داخل البلدة القديمة واطافة 22 عائلة إضافية، مما سيزيد عدد اليهود الذين يقطنون البلدة القديمة، لا يشمل الربع (الحي) اليهودي، الى الف. في الوقت التي تبادر فيه الأمم المتحدة ودول أخرى لاختد القدس والأماكن المقدسة بالقوة، فان تواجد يهودي قوي في البلدة القديمة باتت ضرورية لتجعل قدرتنا كأمة للمحافظة والسيطرة على المركز الروحي. عطيرت كهانيم وانت سيحققون ذلك". (هآرتس، 2009).

في النشرة توضح الجمعية بشكل مفصل أماكن، عدد العائلات المستوعبة وأسعار البيوت المعلنة للبيع من اجل استيطانها بالعائلات، وتظهر ان الحديث ليس فقط داخل البلدة القديمة وانما خارجها أيضا، بالإضافة الى الخطة لتغيير أسماء المنازل والأملاك، فكل منزل منشور عنه اسمه العبري الجديد سلفا: " بيت بوابة الورود"، " بيت المعجزة"، " بيت الضحية" والخ.

(صورة عن صفحة النشرة الرئيسية-بالعبري)



في تقرير وبحث له حول الاستيطان في القدس يتحدث د. مائير مرجليت- عضو مجلس بلدية القدس، عن احدى الخطة الاستيطانية للجمعية الرامية لامتلاك منازل عربية في القدس وتهويدها، الهدف من ورائها هو الدخول في الأماكن التي يقطنها عربا وذلك لمنع أي إمكانية لتقسيم القدس. فمثلا تظهر فكرة بيت "باب الورود" كفكرة حيّ يهودي داخل الحي الإسلامي، يشمل الحي المقترح 21 عائلة، كنيس وحضانة أطفال. مساحة البيت المعروض للبيع 400 م² وبإمكان 4 عائلات الاستيطان فيه ومعرض للبيع بمبلغ 1.7 مليون دولار.

ويظهر من تقرير نشرته صحف إسرائيلية، ان الجمعية من خلال الممول الرئيسي لها في الولايات المتحدة تقدم تقريرا لدائرة الضرائب الامريكية ان التمويل يهدف لبناء أماكن تربية وتعليم وان الهدف من التمويل هو تطوير التعليم في إسرائيل.

(3.3.3) جمعية " حوموت شاليم "

تعمل جمعية " حوموت شاليم " وهي جمعية معروفة من قريها للنائب السابق اليميني بيني الون (عن حزب الاتحاد القومي اليميني المتطرف)، حيث تعمل الجمعية على "شراء" الأراضي والاستيلاء عليها في منطقة الشيخ جراح، تلك الأراضي التي كانت تابعة "للطائفة الشرقية-سفارديم" و"اللجنة العامة للكنسيت". تجند

الجمعية الممولين لشراء الأراضي والتي يقطنها مئات الفلسطينيين وقد تم الاستيلاء على حي ما يسمونه المستوطنون "شمعون هتسديك" بمساحة 18 دونم في الشيخ جراح، والاستيلاء على بيوته واخلاء السكان منه، وكما يذكر أبو ارشيد (2016) في دراسته، فإن ثمة مخطط من قبل المستوطنين ومجموعة مستثمرين لاقامة حيّ يهودي استيطاني مكون من ثلاث بنايات تستوعب ما يقارب 40 عائلة، إضافة لأربعين شقة في الجزء المقابل لمغارة "شمعون هتسديك". يذكر ان اللجنة العامة للكنيست كانت قد غيرت موقفها واتاحت، بعد ان كانت مترددة، المباشرة والمصادقة على المشروع والصفقة وذلك في اعقاب فتوى "للحاجم" يوسف اليشبف والذي تحدث عن ضرورة "تخليص" و"انقاذ" الأرض " وبمصادقة المحكمة الدينية اليهودية، (أبو ارشيد، 2016).

(3.4) تلخيص:

ان التقارير، المعطيات والبيانات الواردة والمدعمة بالوثائق المختلفة تؤكد مجموعة من الحقائق حول المشروع الاستعماري الاستيطاني في القدس وتجلياته المتشعبة في شرقي القدس. في حين يجري عادة التشديد حول الجانب الرسمي من الاستيطان، تُغفل الكثير من الدراسات دور وخطورة الجانب غير الرسمي من المشروع، والذي نستطيع تسميته " الاستيطان المخفي برعاية الدولة"، وهو ما تقوم به جمعيات مجتمع مدني استيطاني.

يمكننا اذا الحديث عن اكثر من مستوى من الاستيطان، والحديث عن مسار جديد يأخذ طابعا شعوبيا تعبويا أكثر من ذي قبل، ان ما نشهده خلال العقد الأخير ليس فقط مشروع دولة استيطانية في القدس وحسب، بل أيضا مشروع قطاعات كبيرة لشعب استيطانية برعاية الدولة ومؤسساتها، بالتالي لا يمكن الفصل بين الأمرين، خاصة بعد ان اتضح، كما بيننا أعلاه، ارتباط هذه المؤسسات غير الحكومية بالمؤسسات الرسمية والساسة الإسرائيليين اليمينيين.

ان هذا التكامل بين عمل هذه الجمعيات والخطط الحكومية للاحتلال لا ينحصر على تقديم الدعم اللوجستي او المادي او تقديم الحاضنة التحتية لهذه الجمعيات من قبل المؤسسة، بل هو في التكامل الاستراتيجي السياسي، فلو نظرنا الى التحوّلات في عمل الجمعيات في السنوات الخمس الأخيرة، نرى تشديدا ملاحظا على منطقة الحوض المقدّس، وهي المنطقة الأساسية التي نشطت وتنشط فيها الجمعيات الاستيطانية المختلفة، خاصة "العاد" و"عطيرت كهانيم"، ان هذا التركيز على هذه المنطقة بالذات يتكامل ويتواءم كليا مع ما اسلفنا ذكره والاشارة اليه وتبياناه في الفصل السابق (التخطيط والبناء)، وهو ان العنوان المركزي او أحد هذه العناوين المركزية للتخطيط المرحلي للقدس: سواء كان القومي، المناطقي او المحلي، هو في السيطرة على الحوض المقدّس، وكسر الأغلبية العربية فيه وتحويل شرقيّ القدس الى منطقة ثنائية القومية. ان الأولوية التي أشرنا اليها هي ذاتها في اعلى سلّم أولويات الجمعيات الاستيطانية، وهو ما يشير الى عملية التكامل الاستراتيجي، لا الدعم اللوجستي فحسب.

بالتالي يمكن القول اننا بصدد تحول في عمل هذه الجمعيات، حيث جميعها بدأت تنشط بشكل توسعيّ وأكثر حدّة بعد عام 2000، خاصة في الجانب الاحلالي للمكان وتغيير طابعه وطمس معالمه وفرض معالم أخرى له، فكل حيّ او منطقة يتم الاستيلاء عليها تترافق بعملية تغيير المعالم وأسماء البيوت والأحياء، وهو ما يتكامل مع الرؤيا التخطيطية الاسرائيلية.

ان ما اشرنا اليه وأوضحناه يؤكّد بصورة لا ترتقي للشك ان الهدف الأساسي والمركزي لهذه الجمعيات المسندة حكوميا وماليا، هو فرض واقع جديد في شرقيّ القدس والبلدة القديمة تحديدا، تسدّ الطريق أمام أية محاولة مستقبلية لتقسيم المدينة، خاصة ان المخطط محكم ومتربط فهو يخنق البلدة القديمة من كل الاتجاهات (سلوان من الجهة الجنوبية والشيخ جراح من الجهة الشمالية) الأمر الذي يغلق ويكمل دائرة التهويد فالجهة الغربية مهوّدة أساسا، كل ذلك يضاف لمحاولات فرض موطن قدم داخل اسوار البلدة القديمة وداخل المسجد الأقصى، وذلك بخلاف الاستيطان التقليدي الذي عادة ما يفصل نفسه عن أماكن

تواجد العرب بكثافة، فكما رأينا فان هذه الجمعيات تركّز وجودها ونشاطها في أماكن تواجد العرب لا اليهود وذلك لمنع أي حالة تقسيم او فصل مستقبلي.

(3.2) الهندسة الديمغرافية

كما المشروع الاستيطاني يشكّل العامل الديمغرافي احد اكبر الهواجس الاسرائيلية ومشروعه الاستعماري، فهو الوجه الآخر لغايات الاستيطان، القائم ليس على السيطرة على الأرض فحسب، بل محو الوجود- الفعلي والحضاري، للسكان الأصليين. في مؤتمر "هرتسليا" عام 2000 كان هذا الهاجس احد اهم المواضيع التي طرحت ضمن طرح المخاوف من الفجوى بين نسب الولادة لدى العرب مقارنة باليهود، وقد قدمت وثيقة في هذا الصدد مع توصيات معينة، (الزغير، 2011). اذا لا يمكن تخيل مشروع التهويد دون هذه الهندسة بما يتلاءم مع المشروع، فلا يمكن فرض واقع القدس الموحدة اليهودية والابدية دون ضمان اغلبية سكانية يهودية، وهو ما سنحاول تبياناه في هذا القسم والتطرق اليه، الى الجانب الرسمي في هذا المشروع أي الهندسة الخشنة المرتبطة بالتهجير الفعلي من خلال جدار الضم والفصل العنصري، وسحب الهويات او من خلال الأدوات "الناعمة" او ما يسمّى "بالتهجير" الصامت، القائم على التضييق على السكان ودفعها الى الهجرة او الرحيل.

(3.2.1) جدار الفصل والضم العنصري

يعتبر مشروع جدار الفصل والضم العنصري، الذي شرعت إسرائيل ببنائه في 16 حزيران 2002، بتكلفة تزيد عن مليار وستمائة مليون دولار، من أبرز تجليات المشروع الكولونيالي الاستيطاني الصهيوني، اذ انه يمثل جوهر الفكرة الاستيطانية القائمة على التوسع في الأرض وتفرغ السكان الأصليين.

يؤكد الكثير من الباحثين ان فكرة الجدار العنصري لم تكن وليدة السياسة الإسرائيلية في الالفينات انما هي متجذرة في الفكر الصهيوني منذ العشرينات، مما يؤكد الدوافع من ورائه، حيث يُنسب هؤلاء فكرة الجدار العنصري الى القائد الصهيوني اليميني زئيف جابوتسنيكي، الذي نشر مقالا في هذا الشأن بعنوان "الجدار



الحديدي"، ثم طرح رئيس الحكومة الإسرائيلي إسحاق رابين عام 1995 فكرة بناء جدار فصل، واوكل لجنة خاصة سمّيت "لجنة التخوم" لفحص ذلك، ثم تلى ذلك العديد من الممارسات الإسرائيلية في التضييق على حركة السكّان من خلال وضع الحواجز المختلفة، حتى قرر المجلس الوزاري المصغر في حزيران 2002 بناء جدار الفصل العنصري من مستوطنة كفار ادوميم بقيادة العقيد احتياط داني تيرزا، (الهندي، 2015).

يبلغ طول الجدار 142 كم متوسعا في بعض المناطق بعمق نحو 14 كم داخل الضفة الغربية، خارج حدود بلدية القدس، يدمج الجدار معظم المستوطنات الإسرائيلية القريبة من القدس داخل الحيز الحضري للمدينة، أي ضمها إلى إسرائيل كأمر واقع. استطاع هذا الجدار فصل القدس وحيزها المحيط عن الضفة الغربية، وأصبح متحكما تماما بحركة المقدسيين، كما أخرج بعض الأحياء الفلسطينية إلى الخارج فأبقيت "قانونيا" داخل حدود بلدية القدس بالرغم من عدم متابعة هذه الأحياء خدماتيا من قبل البلدية، كما أصبحت بالأمر الواقع جزءًا من الضفة الغربية، حيث أصبحت عمليا بلا سلطة. وهكذا حدد الجدار وتحكم بحركة المقدسيين (الطلاب والعمال والسكان عموما)، حتى بات المقدسي بحاجة لقضاء 3-4 ساعات فيما لو اضطر لعبور الجدار، إضافة لما يرافق ذلك من ممارسات استفزازية قمعية في الحواجز. ولم تنتهي المعاناة الناجمة عن الجدار على هذا المستوى، فللجدار العنصري انعكاسات اقتصادية واجتماعية، إذ وجدت الكثير من العائلات نفسها ممزقة النسيج حيث يقطن بعض العائلات نصفها في جانب معين للجدار والنصف الآخر في جانب آخر للجدار، فضلا عن الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالاقتصاد المقدسي الذي كانت التجارة عاموده الأساسي والمركزي إضافة للسياحة، فكانت له آثار بعيدة المدى في نوعية البضائع التي يُتاجر بها في القدس وانخفاض في نسبة التجارة والنتائج القومي المقدسي، خصوصا في الأسواق الجنوبية كسوق العطارين واللحامين وباب السلسلة، (الجبعة، 2014).

شكّل العامل الديمغرافي كما ذكرنا هاجساً في المشروع الكولونيالي الصهيوني. ويرى الباحث إبراهيم أبو الهيجاء انه لا يمكن فصل مشروع الجدار عن خطة قرارات اللجنة الوزارية لشؤون القدس في عام 1972 والقائمة على توسيع حدود البلدية والانتقال إلى مرحلة "القدس الكبرى"، بضم أراضٍ ومستوطنات

إضافية، والتخلص من فلسطيني القدس عن طريق سحب الهويات ، وبناء جدار الفصل العنصري . فقد فصل الجدار احياء كاملة في شرقيّ المدينة كأبو ديس، العزيرية الشيخ سعد والسواحة وهي ما وجدت نفسها خارج الجدار. أدى الجدار إلى تحويل جزء كبير من المدينة إلى " كانتونات" معزولة عن بعضها، بحيث يربط كل كانتون، على حدة، مع سلطة الاحتلال، التي تتحكم بمسار شؤونه اليومية، كما افضى الجدار الى أن الجدار الى عزل شرقيّ القدس تماما عن بقية الضفة الغربية ، وينشئ تجمعات فلسطينية متشرذمة، إضافة لاحتضانة المستوطنات. إلى ذلك، وتؤكد الأبحاث أن الحكومة الإسرائيلية قامت بتنفيذ الجدار شمال المدينة أولاً، لإخراج بلدات وأحياء ، مثل كفر عقب ، وسمير أميس، ومنطقة المطار، للتخلص من قرابة 30 ألف من سكان هذه المنطقة ، التي تزيد مساحتها على ثلاثة كيلومترات، وتقع ضمن حدود البلدية، وفق قرار الضم في عام 1967، (تقرير جامعة القدس، 2016).

كما تؤكد الهندي (2015) في دراستها ان ترسيم حدود الجدار العنصري لم يتوافق مع حدود الرابع من حزيران 1967 ولم يتم بناء عليها كما تشير الى خمسة اهداف سعت إسرائيل لأجلها ببناء الجدار: أولاً عزل وفصل شرقيّ القدس عن سائر الضفة الغربية وضمن توحيدها كأمر واقع، ثانيا- التخلص من مجموعة من السكان في شرقيّ القدس وترحيلهم الى الضفة الغربية، ثالثا- حصر السكان العرب في احياء صغيرة محاطة بالمستوطنات والجدران والشوارع، مما سيحول دون نموّها وتطوّرها مستقلا، رابعا- إقامة مستوطنات ومناطق زراعية تؤدي الى زيادة السياحة اليهودية ودعم الهجرة اليهودية في شرقيّ القدس، خامسا- المحافظة على سيادة إسرائيل على الأماكن المقدسة. يذكر ان خلال بناء المقطع الأول فقط تم مصادرة وتخريب ما يقارب 800 دونم. كما سيحد الجدار سبعة مدن عربية، ويحد من حياة ما يقارب 400 الف فلسطيني. فضلا عن ان الجدار سيؤدي في النهاية الى فصل لشمال ووسط الضفة عن جنوبها، كما يساعد في هجرة داخلية من شرقيّ القدس الى مدن في الضفة الغربية. تلخص الدراسة التي أجرتها هندي الابعاد السياسية لجدار الفصل والضمّ العنصري بالقضاء على امكانية حل الدولتين، فرض حلّ نهائي للقضية الفلسطينية من خلال

نظام المعازل والكانتونات، حيث يمكن إقامة ثلاث كانتونات أساسية: في الشمال والوسط والجنوب، (هندي، 2005).

يتكامل مشروع الجدار العنصري مع مشروع وسياسة سحب الهويات والإقامة الدائمة (المكانة القانونية للفلسطينيين في شرقي القدس)، إذ إن أحد شروط هذه الإقامة هو اثبات أن القدس تشكّل مركز حياة بالنسبة له، بالتالي فإن ما يقارب 120 ألفاً مهددون بهذا المعنى من سحب الإقامة والهوية، (الزغير، 2011).

(3.2.2) قانون لمّ شمل العائلات

يعدّ تجميد قانون لمّ شمل العائلات وتعديله من الخطوات الإسرائيلية التي اتخذت في سبيل الحدّ من الخطر الديمغرافي، رغم أن غالبية الادعاءات الإسرائيلية في صدهه حول الأمن. فقد أصدرت الحكومة قرار رقم 1318 في 12 أيار 2002 بموجبه جمّدت البت في طلبات لمّ الشمل، وهي الطلبات التي يقدمها المتزوجون من تجمعات سيطرة مختلفة (بين أراضي الـ 48 القدس من جهة، الضفة الغربية وغزة من جهة أخرى). فقد كانت الحكومة تسمح بلمّ شمل العائلات في ظروف معينة خاصة إذا كان الزوج من منطقتي الـ 48 أو القدس ويطلب لمّ شمل العائلة وتسجيل الأولاد، ورغم ما يتطلب الأمر من بيروقراطية، حيث تمّ تقديم في عام 1993 (650) طلباً، وفي عام 1994 (2550) طلب وفي عام 1995 (1800 طلب)، (الزغير، 2007).

إلا أنه عام 1997 بدأت الحكومة تنتهج إجراءات أكثر صرامة وتعقيدات حيث بدأت بإصدار الاقامات المحددة الزمن والتي تحتاج إلى المراجعة والتقييم الدائم من قبلها، وتتطلب تقديم أوراق ثبوتية كثيرة. أما الآن فإن الموافقة على طلبات لمّ الشمل يعدّ من النادر، فعام 2003 سنّ البرلمان قانون "الجنسية والدخول إلى إسرائيل" (قانون الطوارئ) للحدّ من إمكانيات لمّ شمل عائلات من شرقي القدس والضفة الغربية أوغزة، وفي كل مرة يتم فيه المصادقة على تمديد قانون الطوارئ من قبل الكنيست، (الزغير، 2007).

(3.2.3) معيقات وبيروقراطية تسجيل المولود

وهي من الأدوات الإضافية التي ينتهجها الاحتلال ومؤسساته في القدس للحد من تسجيل المولودون والمولودات، الذين واللواتي يظهر ان احد الوالدين من سكان الضفة الغربية او غزة، رغم انه ووفقا للقانون الإسرائيلي، فان من يولد في مشفى إسرائيلي يعطى رقم هوية من المشفى الذي ولد فيه ويسجل في السجل السكاني لتسجيله فيما بعد في وزارة الداخلية، الا ان الأمر مختلف في حالة المقدسيين المتزوجين من الضفة الغربية او قطاع غزة، في هذه الحالة يطلب من الوالدين ان يسجلوا المولود في وزارة الداخلية ولا يعطى الى حينها رقم هوية، حيث تقوم الوزارة بطلب العديد من الأوراق الثبوتية التي تؤكد ان القدس مركز حياة احد الوالدين ولا تقوم بتسجيل الطفل حتى تتأكد من ذلك، الأمر الذي قد يستغرق وقتا طويلا، خلافا للبند 12 من قانون "الدخول الى إسرائيل" الذي ينص على إعطاء رقم هوية للطفل المولود من المستشفى في حال ان احد الوالدين صاحب "إقامة دائمة"، الا ان الأمر مختلف في حالة الفلسطينيين سكان شرقي القدس، (الزغير، 2007).

(3.2.4) تقييدات في حق الإقامة الدائمة في القدس:

كما سنوضح لاحقا فالمكانة القانونية للفلسطينيين في القدس كما يعرفها القانون الإسرائيلي هي " المقيمين الدائمين"، وهي مكانة قانونية مختلفة عن "المواطنين"، رغم ان أصحاب الإقامة الدائمة يحصلون - رسميا، على حقوق متقاربة جدا مع المواطنين كالحق في الحركة، والتنقل والعمل والعديد من الحقوق باستثناء الحق في الحصول على الجنسية، الانتخاب والترشح للبرلمان، رغم ان بإمكانهم الترشح والانتخاب (كعضو) للحكم المحلي. بهذا المعنى فقد حصرت-رسميا، إسرائيل علاقة المقدسي بالقدس كعلاقة المهاجرو الغريب عنها.

على اثر تطبيق سياسة "مركز الحياة" وهي ان على الفلسطيني اثبات ان القدس هي مركز لحياته من اجل الحصول على الإقامة الدائمة، تشير تقارير الى نشاط متزايد لوزارة الداخلية في عملية سحب الهويات، حيث زادت هذه النسبة بنسبة 600% وقد تم سحب الإقامة الدائمة من الالاف الفلسطينيين في القدس، الفترة التي عرفت بالتهجير الصامت، فتشير التقارير انه بين 1967 و 2004 تم سحب ما يقارب 6396 إقامة (الزغير، 2007).



مشروع "الهندسة الديمغرافية" أي إعادة تشكيل التوزيع السكاني بما يتلاءم مع الأهداف الاستعمارية، هو احد الأدوات الضرورية لبقاء ونجاح مشروع التهويد، فلا يمكن احقاق هذا المشروع الكولونيالي دون الحدّ من وجود الآخر- الفعلي. وقد اتبعت سطات الاحتلال في القدس العديد من الأساليب والتوليفات في سبيل تحقيق هذا الأمر ومعالجة الهاجس الديمغرافي.

إضافة للتطهير والتهجير الفعلي القاسي، كالذي تم اثناء احتلال القدس عام 67، ثمة أساليب انتهجها الاحتلال بصورة مختلفة كجدار الفصل والضم العنصري. الا ان ثمة أساليب أخرى تعرف بالأقل خشونة- ظاهريا، فلا يستخدم بها اليات الترحيل والتهجير الفعلي انما المعروفة "بالتهجير الصامت"، من خلال رفض طلبات لم الشمل، فرض إجراءات معقدة لتسجيل المولودين لعائلة احد الوالدين فيها من سكان الضفة الغربية او غزة، فرض إجراءات بيروقراطية لمنح الإقامة الدائمة، اتباع سياسة "مركز الحياة" لاثبات الأحقية في الإقامة الدائمة، بيروقراطية المؤسسات والدوائر الحكومية كوزارة الداخلية ومؤسسة التأمين الوطني، وغيرها من الأساليب التي يسعى الاحتلال من خلالها للتضييق على الفلسطينيين وزيادة الضغط عليهم لدفعهم الى الرحيل او الترحيل بصورة "صامتة".

الفصل الخامس

المستوى السياسي والقانوني العام

تعدّ منظومة القوانين العنصرية والقمعية احدى الأدوات المركزيّة للنظام الاستعماري بهدف التضييق على المساحة السياسية والنضالية التي تقاوم هذه السياسات، ومن الواضح انها تأخذ بعدا إضافيا في مدينة

القدس سيما وان الحديث عن احد مواقع الصراع المركزي بين السكان الأصليين والمستعمر. وترى من أبحاث عدة ورصد لهذا الجانب تعاضم واستشراء لسلسلة قوانين كان ولا زال الهدف من ورائها ضرب صمود المقدسين، لا تشكل منظومة القوانين حاضنة ودفينة لمشروع الاقتلاع وتشريع مصادرة الأراضي او الممتلكات فحسب، بل كسر الإرادة السياسية للمقدسين، والحيلولة دون أي إمكانية لخلق حيّزٍ نضالي يمكن الفلسطينيين في القدس من كسر الخناق الإسرائيلي وسياسة الاحتلال. في هذا الباب سنعرض بعض هذه المحاولات القانونية ونبيّن اثرها.

(4.1) المكانة القانونية للقدس:

تقع القدس ضمن مكانة قانونية "مميزة" في العرف الإسرائيلي، وقد أدى ضم القدس عام 1967 وفرض القانون الإسرائيلي عليها وممارسات الاستعمار فيها الى خلق واقع جديد و "مميز" لها، فهي لا تقع تحت الحكم العسكري الإسرائيلي كما في مناطق بالضفة، ولا تحت حكم السلطة الفلسطينية وكذلك ليس تحت الحكم الإسرائيلي كما هو حال فلسطيني الداخل في الأراضي المحتلة عام 1948. الأمر الذي مكن أيضا بخلق واقع من خلاله يدار الاحتلال من خلال مؤسسات وأجهزة مدنية وبلدية، وليس حكما عسكريا تقليديا، ويتم اخضاع إدارة الحياة اليومية وحرية التنقل والحقوق في القدس ليس لنظام التصاريح العسكرية بل من قبل أجهزة الاحتلال الحكومية والإدارية لا سيما بلدية الاحتلال والمكاتب الحومية، كل ذلك الى جانب الممارسات الكولونيالية الاستعمارية الإسرائيلية في مستويات ونواح عديدة، (محاجنة، 2015).

منذ اللحظة الأولى اتبعت سلطات الاحتلال سياسة التهجير والهدم حيث هجرت ما يقارب 20-30 الف فلسطيني (من اصل 100 الف تقريبا)، وفرضت حكما عسكريا لتولي مسائل التشريع والادارة حتى ضم القدس في 11.06.1967 وايقال لجنة وزارية خاصة لتقديم مشاريع وخطط قانونية حول مكانة القدس، وبالفعل قدمت اللجنة اقتراحا لسن ثلاثة قوانين وأنظمة: قانون البلديات، قانون أنظمة السلطة والقضاء وقانون المحافظة على الأماكن المقدسة، وبت المقدسيون مقيمون في عرف القانون الإسرائيلي وليسوا مواطنون (حلي، 1967).

المكانة القانونية "مقيمون بشكل ثابت"، وهي المكانة القانونية لسكان الفلسطينيين في القدس، تختلف في عرف القانون الإسرائيلي من "مواطن" رغم ان معظم "الحقوق والواجبات" قائمة في الحالتين: ويركز البعض الفروقات في أمرين أساسيين- الحق في الانتخاب والترشح للكنيست: وهو حق للمواطن فقط، اما المقيم فيمكنه الانتخاب للحكم المحلي فقط والترشح لعضويته فقط، كما ان المقيم يحصل على بطاقة هوية إسرائيلية تحدد إقامته لكن لا يحصل على جواز سفر إسرائيلي كما المواطن. العديد من الأبحاث تشير الى فروقات إضافية في مسألة أنظمة المؤسسات المختلفة: التأمين الوطني، ضريبة الدخل وغيرها، (المركز الإسرائيلي للديمقراطية، 2012).

مُنح المواطنون في القدس حق الإقامة بموجب قانون "الدخول الى إسرائيل" عام 1952، بالتالي عومل الفلسطينيون الاصلانيون كالسكان المهاجرين وعليهم التقيد بأحكام القانون لعام 1952، ويستند القانون الى شرطية "مركزية الحياة" في القدس من اجل ضمانه، بالتالي وضع القانون شروطا لالغائها: كالسفر لأكثر من سبع سنوات خارج البلاد، الحصول على جنسية دولة أخرى، الحصول على إقامة دائمة من دول أخرى وغيرها من التقييدات، التي أضيفت على القانون الأساسي، فبعد عام 1988 يمكن سحب الإقامة حتى دون ان يمكث المقيم مدة سبع سنوات خارج البلاد، ما لم يثبت ان القدس هي مركز حياته، بعد عام 1995 بدأت تزداد حدة ووتيرة التضييق بموجب سياسة "مركز الحياة"، وحتى يثبت المقدسي ذلك عليه ان يتزود بعدة مستندات يقدمها لوزارة الداخلية وذلك لزيادة البيروقراطية، كقسمة الراتب، وثائق الضرائب، فواتير الكهرباء الماء والهاتف، وغيرها. تهدف هذه السياسة وغيرها بالأساس الى الغاء الإقامة لمن لم يثبت ان القدس مركز حياته، رفض تسجيل الأطفال في هويات والديهم اذا كان احد والديهم من الضفة الغربية ورفض طلبات لم الشمل، (الزغير، 2007).

(4.2) القوانين العنصرية الأخيرة



كما اسلفنا الذكر فان المشروع الاستعماري قد جرى ويجري تنفيذه بغطاء قانوني ومنظومة قانونية متكاملة توظّف في خدمة مشروع الاستعمار والتهويد: فمثلا قانون تعديل البلديات: سن التعديل بهدف منح وزير الداخلية صلاحيات لتوسيع مسطّح مدينة القدس وضم مناطق إضافية. وكذلك بتاريخ 30.07.1980 سن البرلمان الإسرائيلي قانون "القدس عاصمة موحدة وابدية لدولة إسرائيل".

قانون أملاك الغائبين:

يعدّ قانون "أملاك الغائبين" من اهم الأدوات القانونية لشرعنة المشروع الاستعماري واستيلائه على أراضي الفلسطينيين والتصرّف بها وفقا لمصالح المشروع الاستعماري. سنّ القانون عام 1950 كقانون طوارئ بهدف قوننة الاستيلاء على الأراضي واقتلاع السكان الاصلايين، ويمكن القانون وضع يد الدولة على أراضي واملاك اللاجئين الفلسطينيين الذين هجّروا في النكبة، والتي تعرفهم المؤسسة ك "غائبين"، حيث يعدّ كل من ترك مكان سكناه منذ 39 تشرين الثاني عام 1947 حتى اعلان انتهاء حالة الطوارئ التي اقترتها الأمم المتحدة الى دولة عدو او أي بقعة في فلسطين لم تخضع للسيطرة الإسرائيلية، بالغائب.

وفقا للقانون يقوم وزير المالية بتعيين قائم\قيّم على هذه الأملاك يسمى "القائم على أملاك الغائبين" لنقلها الى سلطة التطوير والتصرف بها وفقا للمصالح الاستراتيجية للاستعمار وبرنامج التخطيط والبناء الملاصق والمرافق له، كما ان هذا القانون يعد ساريا غير متغير بفعل التغييرات الجيوسياسية في المنطقة ومعاهدات السلام التي ابرمتها إسرائيل مع دول عربية. (نابلسي، 2015).

قانون أملاك الغائبين والقدس: ان مسألة تطبيق او قانونية تطبيق القانون في القدس كانت متداولة دائمة في أروقة مكاتب المستشارين القضائيين للحكومة والمحاكم الإسرائيلية، حيث ان تطبيقه يعد منافيا للقانون الدولي الذي يلزم إسرائيل بحماية عقارات واملاك المحتلين. بالرغم من ذلك مباشرة بعد احتلال القدس وضمها اصبح القانون ساريا في القدس ولو في الجانب التقني، حيث ان الحكومة ومؤسسات الاحتلال تلجأن اليه حين تكون ضرورة من استخدامه وذلك بتصديق المستشار القضائي السابق للحكومة الاسرائيلية، ومؤخرا بتصديق محكمة العدل العليا في اذار 2015، كما سبق هذا التصديق قرارا للمحكمة العليا من عام

1986 باعتبار العقارات التابعة للفلسطينيين في القدس أملاك غائبين بالتالي من حق الدولة التصرف بها. سبق ذلك صعود الليكود للمرة الأولى في الحكم عام 1977 وتعد هذه السنوات من أكثر السنوات التي استخدم فيها القانون، حيث صودر ما يقارب 80 الف دونم من الضفة الغربية والقدس استخدمت لأغراض استيطانية وعسكرية. (المصدر السابق).

تطرق تقرير "كلوغمان" لمسألة تطبيق وسريان قانون أملاك الغائبين اثناء حكومة رايبين الثانية وابان التوقيع على "اتفاقية أوسلو"، وقد أشار التقرير الى عدم قانونية القانون في القدس، وأشار الى الاستعمال غير القانوني للقيّم على أملاك الغائبين للقانون ومصادرته عشرات العقارات، كما وأوضح كيف قامت شركة "عميدار" الاستيطانية بالاستيلاء على عدة عقارات بموجبه، خاصة في سلوان، حيث كانت الخطة الاستيطانية بناء 200 وحدة سكن للمستوطنين. قدم التقرير عام 1992 وقد اقر رئيس الحكومة الإسرائيلي إسحاق رايبين توصيته، بناء على التقرير وتوصية المستشار القضائي للحكومة آنذاك، بوقف سريان القانون في القدس الا انه لم يبادر لقوننة ذلك في التشريع او القانون، وهو ما يؤكد ما وصل اليه التقرير من ترابط بين المؤسسة الإسرائيلية والقانون والمشاريع الاستيطانية، (المصدر السابق).

مع شروع الاحتلال ببناء الجدار الفصل والضم العنصري كان لاستخدام القانون تجاه أملاك من فصل الجدار بينهم وبين عقاراتهم واملاكهم خير دليل على دور هذه الأداة الاستعمارية، وما قضية فندق "كليف" في بلدة أبو ديس الا دليل على ذلك، حيث وضع الاحتلال يده على العقار بموجب قانون "أملاك الغائبين" اذ اعتبر العائلة التي فصلت عن عقارها 200 متر بسبب الجدار العنصري في عداد "الغائبين" حيث باتوا خارج القدس- قانونا.

بعد انتخاب ارئيل شارون ونتانياهو وزيرا للمالية شرع بتشكيل لجنة خاصة حول القدس، حيث قدمت توصية بضرورة سريان القانون في القدس تلك التوصية التي رفضها آنذاك ميني مازوز المستشار القضائي للحكومة، الا ان شارون نتانياهو اعطيا الضوء الأخضر باستخدام القانون عند الحاجة، حتى كانت التوصية للمستشار القضائي، قبل الأخير، يهودا فاينشتاين، والذي قدم توصية عام 2013 بقانونية سريان القانون في

القدس، وفي المقابل امتنعت المحكمة الإسرائيلية العليا من البت في السؤال الجوهرى حول قانونية تطبيق القانون في القدس واكتفت بإحالة الأمر الى المستشار القضائى، أى إبقاء الوضع كما هو عليه في يد القرار السياسى للحكومة وهو ما يعد تصديقا للوضع القائم بصورة مختلفة. لا يمكن النظر الى مسألة القانون من وجهة نظر قانونية بحتة، فقد صرّح نتانياهو وفي عدة مناسبات ان الهدف من القانون هو سيادى ايدىلوجى لتأكيد وتثبيت مقولة العاصمة الموحدة والأبدية، (المصدر الأخير).

(4.2.2) موجة القوانين الأخيرة:

في عام 2010 سنت الكنيسة قانون " الاستفتاء العام " والتي خصت مدينة القدس في أى عملية تسوية قادمة، حيث ينص القانون على ضرورة حصول موافقة 80 عضو كنيسة او اكثر لتثبيت وإقرار أى اتفاق تسوية يشمل القدس، واذا تعذر ذلك يعرض الأمر على استفتاء عام للجمهور، (سائر الضفة والغربية وغزة غير مشمولة في هذا الشرط)، وفي 12.03.14 سنّ القانون كقانون أساس وهو مرتبة اعلى قانونيا من القانون العادى، مما يؤكد بشكل واضح أهمية الحفاظ على القدس موحدة وأبدية وضمن السيادة الإسرائيلية لى الساسة الإسرائيليين والمشروع الكولنيالى الصهيونى. (واينت، 2014).

كان اخر هذه المحاولات إقرار قانون تسوية بناء المستوطنات والذي يمهد لضمّ المستوطنات في الضفة الغربية الى إسرائيل. كما صرّح بنيامين نتانياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلى في 22.11.2014 بأنه سيتقدم بقانون مفاده سحب حق الإقامة من المقدسيين، وسحب كل الحقوق الجماعية من الأفراد الذين يرتكبون "اعمالا إرهابية" او نشاطات أخرى بخلفية قومية ضد إسرائيل" كما قرر وزير الداخلية السابق الاسرائيلى جلعاد إردان سحب حق الإقامة من فلسطينى ادين سابقا بمهاجمة ملهى ليلي في تل أبيب ، (بارود، 2013).

كما صرّح رئيس الوزراء الإسرائيلى قبل ما يقارب عام حول نيته سحب الإقامة الدائمة للمقدسيين المقيمين خارج جدار الفصل والضم العنصرى الذي يحيط المدينة منذ عام 2003. يذكر ان ما يقارب 120000 انسان يعيشون في هذه المنطقة التي تضم: كفر عقب، سميراميس، راس خميس، ضاحية السلام، راس شحادة

ومخيم شعفاط.

ومخيم

تشير المعطيات ان المؤسسة الإسرائيلية دأبت على نشر ووضع العديد من الكاميرات في كافة انحاء واحياء شرقيّ القدس، مما يجعل المقدسيّ مراقب طيلة اليوم تقريبا وهو خارج المنزل. كما يعتبر قانون أملاك الغائبين والذي صدر عام 1950 الرامي لمصادرة أملاك المهجرين واللاجئين الذين هجّروا عام 1948 أداة إضافية للقمع في شرقيّ القدس، حيث شرعت المؤسسة الإسرائيلية بمصادرة أمالك أهل القدس الذين تثبت إقامتهم في خارج فلسطين. ومحاولة تطبيق هذا القانون حتى على الأملاك التي يملكها سكان الضفة الغربية اذ يعتبروا هم غائبون وفقا لهذا القانون، وهذا عمليا ما حدث لسكان بيت ساحور التي صودرت املاكهم بغية إقامة مستوطنة هار حوما على جبل أبو غنيم. (بارود، 2013).

وقبل الانتخابات الاسرائيليّة للعام 2015 شكّلت لجنة خاصة أطلق عليها أسم " لجنة استكمال الخطط"، وهي لجنة مؤلفة من ممثل عن وزارة الداخلية، ممثل عن اللجنة الإقليمية للتخطيط والبناء وممثل عن اللجنة المحلية للتخطيط والبناء، وذلك بهدف التسريع في بناء المستوطنات في القدس وإقرار مشاريع توسعية استيطانية، كما يذكر انه في منتصف عام 2014 طرحت سلسلة من القوانين العنصرية تهدف للهيمنة والسيطرة على القدس وفلسطيني الداخل. (المصدر السابق).

ان الدمج الذي ينظمه ويقوده المشروع الكولونيالي في القدس بين: التوسّع في الأرض والاستيطان من جهة، وافراغ أكبر عدد ممكن من السكان العرب من جهة أخرى بالتزامن مع استشراس حملات العنصرية وقوننة الفاشية الاسرائيليّة، يسعى بالدرجة الأولى الى فرض أمر واقع جديد، واقع يقوّض أي امكانية فصل مستقبلية، او ضم لشرقيّ القدس بالضفة الغربية، وفرض واقع ثنائي القومي في مدينة القدس مع ضمان تفوّق لليهود، إضافة لقويض أي إمكانيات لخلق حالة نضاليّة مقدسيّة تكسر هذه المساعي، تشكل جميعها مجتمعةً صورة لتجليات أساليب السيطرة في السنوات الأخيرة، والتي تأخذ طابعا تصعيديا حتى في مسائل كانت في السابق القريب مما يعرف بالوضع الدائم (ستاتوس كو) كالتقسيم الزمني الذي تحاول المؤسسة الإسرائيلية فرضه منذ عامين او أكثر، حيث ارتفعت وتيرة دخول المستوطنين للصلاة فيه ثلاث مرات يوميا، (محاجنة، 2015).

لا تشكّل القوانين العنصريّة وظيفّة التضييق السياسي على الفعل النضالي فحسب، ولا على تقويض امكانيّة التأسيس لنضال مقاوم للسياسات الاسرائيليّة، بل انه يأخذ شكلا إضافيا في القدس فضلا عن هذه الوظائف. انه الحاضنة القانونية للمشروع الكولونيالي من جهة والمشرّع الأساسي لقوننة التطهير، أي قوننة افرار الاصلاني وجوديا من خلال التهجير والاقتل الفعلي، ومعنويا واجتماعيا من خلال ضرب مقومات الصمود والبقاء وابقائه بين خيارى الهجرة والترحيل الصمات او الاستكانة وبالتالي تسهيل السيطرة واحكامها. لضمان الاستراتيجية الإسرائيلية القائمة على ان لا يزيد العرب عن 30% من سكان المدينة.

من هذا المنظور يكون المشروع الاستعماري من وجه نظره قد حصل على العروس (الأرض والمدينة) وقووض المهمر (السكان)، وهي كما ذكر سابقا احدى معضلات جولدا مئير والتي تمثّل معضلات النظام الإسرائيلي ككل الذي يريد فرض الضم وتثبيتته ويجد الأسلوب "الأكثر ملاءمة" لتصوراته للتعامل مع السكان الاصلانيين الذين لا يمكن تهجيرهم- حتى الان، كما هجر الشعب الفلسطيني في النكبة.

ولا شك ان المنظومة القانونية الاسرائيليّة شكّلت غطاء حاميا لهذه الاستراتيجية خاصة في العقد الأخير، وهي ما سنبيّنه في هذا القسم.

(5.3) احكام القبضة الأمنية:

إضافة للقوانين التاريخية القائمة والتي تشكّل غطاء للمشروع الاستعماري في القدس، فقد دأبت الحكومة الإسرائيلية خلال الأعوام الأخيرة بزيادة وتيرة حدة القمع وقوننته لضرب صمود الفلسطينيين وخنق أي إمكانية للنضال، من خلال تعديل قوانين جنائية قائمة او سن قوانين جديدة.

كان قرار الحكومة بتغيير معايير اطلاق النار من قبل الأجهزة الأمنية الاسرائيلية على المشتبه بهم في عمليات اطلاق الحجارة والذي تبناه المستشار القضائي للحكومة من خلال أوامر مؤقتة سارية لثلاثة سنوات، ليس الا دليلا على هذه السياسة، وهو ما أدى الى ازدياد واضح في عدد الاعدامات الميدانية من قبل أجهزة الأمن والتي نفّذتها ضد من اشتبهت بهم بمحاولات تنفيذ ما يسعى اعمال الطعن، (محاجنة، 2015).



في جانب مواز لسياساتها الاستعمارية وكجزء منها سعت وما زالت تسعى سلطات الاحتلال الى تضيق الخناق السياسي واحكام القبضة الأمنية على المقدسيين وذلك لإحباط أي مجال لخلق حيّزٍ نضاليّ شعبي يناهض هذه السياسات، وقد اشتدت وتيرة هذا الخناق مع تزايد انخراط الشباب المقدسي في عمليات النضال ضد الاحتلال وسياساته كما شهدنا مؤخرا بعد هبة الأقصى. لطالما تعامل الاحتلال مع المقدسيون، وعموم الفلسطينيين، من المنطلق الأمني والخطر القومي، وقد قامت سلطات الاحتلال باستغلال الهبة الأخيرة نحو مزيد من التغوّل في القمع.

تشير التقارير والمعطيات الى ازدياد في سياسة تشديد الخناق على الاحياء في شرقي القدس من خلال نصب الحواجز الأمنية لتقييد حرية الحركة والتنقل، إضافة لارتفاع عدد الاعتقالات وتقدم لوائح الاتهام ضد الشباب والأطفال، ناهيك عن تغيير في سياسة استخدام العنف لتنفيذ الاعدامات الميدانية، (محاكمة، 2015). كما تؤكد هذه النقطة تقرير صدر عام 2015 للمؤسسة لحقوق المواطن، حيث يفيد التقرير انه ومنذ تموز 2014 بدأ الاحتلال باستخدام الرصاص المطاطي الأسود في تفريق المظاهرات الاحتجاجية (وهو اخطر من الأزرق وأثقل)، وهو الرصاص الذي أدى الى استشهاد الشهيد محمد سنقرط في أيلول 2014، كما أدى الى عشرات الإصابات. كما أصدرت الحكومة قرارا منذ أيلول 2015 بتغيير معايير فض المظاهرات ليسمح استخدام ما هو أثقل واطغر من المطاطي الأسود. (مؤسسة حقوق المواطن، 2015).

خفق الحارات: التضيق على الحارات وخنقها من خلال نصب الحواجز الأمنية، ففي تشرين اول من عام 2015 رزحت احياء كاملة تحت اشبه بالطوق الأمني، اذ نصبت الشرطة الحواجز والمتاريس للحد من حركة وتنقل السكان واجراء الفحوصات الأمنية للخارجين والوافدين من والى الأحياء. خلال الأعوام الأخيرة استخدمت الشرطة هذه الالية القمعية مرات متعددة، وبعض هذه المتاريس بقي بشكل دائم والأخر بقي لمدة تزيد عن شهر. يستخدم الاحتلال هذه الالية كجزء من سياسة العقاب الجماعي تجاه السكان الاصلايين لتشكيل مزيد من العبي والضغط عليها وكسر الإرادة النضالية لها.

منع الدخول الى البلدة القديمة: في الكثير من الحالات استخدم الاحتلال خلال العامين الأخيرين هذه السياسة التي تمنع عن 90% من سكان شرقي القدس الفلسطينيين الدخول الى البلدة القديمة، في الوقت الذي تسمح بذلك بشكل حر لسياح او الإسرائيليين.

تشديد العقوبات والغرامات المادية: صرحت العديد من المصادر في شرطة الاحتلال في أيلول 2015 ان الشرطة، ومن منطلق زيادة الضغط على المجتمع الفلسطيني في شرقي القدس، تنوي زيادة وتيرة ما تسميه " تنفيذ القانون"، وبالتعاون مع أجهزة المراقبة البلدية، ضريبة الدخل، مكتب مرخص المصالح التجارية وشرطة السير. حيث تذكر التقارير انه منذ منتصف تشرين اول 2015 وزّع مراقبو البلدية في الحي الإسلامي غرامات بمبلغ 5000 شاقل لأصحاب المصالح التجارية التي لم تضع لافتات "ممنوع التدخين" على جدرانها، هذه السياسة التي أكدتها وزيرة القضاء وأكدت الهدف من ورائها خاصة ضد أهالي وذوي الشهداء في مجالات البناء وضرائب الملكية. (المصدر السابق).

نشرت بعض التقارير الصحافية ان الشرطة وأجهزة الأمن ك "الشاباك" يقومون بتزويد بلدية القدس بمعطيات حول أسماء السكان الذين يشاركون في مظاهرات احتجاجية ضد الاحتلال، وذلك من اجل اطباق الخناق عليهم وممارسة الضغط والعبئ المادي عليهم من خلال تشديد الرقابة البلدية ضد اهاليهم، وجزء من هذه "القائمة السوداء" حوت على أطفال وقاصرين، (هآرتس، 2015).

تشديد ورفع العقوبات وتعديل مواده:

في مسار اخر للضغط على الناشطين والأهالي في شرقي القدس، قامت الكنيست بتعديل قانون العقوبات وتشديده فيما يخص القاء الحجارة، فقد اقترت الكنيست رفع العقوبة الدنيا الى ثلاث سنوات والعقوبة القصوى الى 20 سنة، دون اشتراط العمل بحدوث ضرر فعلي. كما يشمل التعديل عقوبة جماعية على الاهل في حال كان المدان او المتهم قاصر، كرفع مخصصات التأمين الوطني، وفرض غرامات مالية. إضافة الى تعديل يتيح للمحكمة إمكانية انزال عقوبة السجن الفعلي على القاصرين من هم دون سن 14 عاما. يضاف الى

سلسلة هذه التعديلات قانون "التفتيش" والذي يتيح لأجهزة الأمن والشرطة اجراء تفتيش جسدي بحق الناس دون حتى شهادات جنائية (محاجنة، 2015).

اعتقال الأطفال:

منذ عام 2010 بدأ الاحتلال بتصعيد حملته وتشديد قمعه للأطفال المشاركين في نشاطات احتجاجية، كما قدّمت مجموعة من التعديلات بخصوصهم، كما اسلفنا الذكر.

في تقرير نشرته مؤسسة "الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان" تُظهر ارتفاع في حالات تعرض الأطفال الفلسطينيين للاعتقال (أقل من 18 عاماً) خلال العام 2014. حيث قامت قوات الاحتلال باعتقال ما يزيد على 1266 طفلاً خلال العام 2014، ما يشكل ارتفاعاً حاداً بالمقارنة بعدد الأطفال المعتقلين في العام 2013، الذي سجل خلاله اعتقال قوات الاحتلال 931 طفلاً. وكل ذلك بشكل مناف لأكثر من 27 اتفاقية دولية. فمنذ انتفاضة القدس والأقصى التي اندلعت خلال العام 2000 إلى اليوم، اعتقلت قوات الاحتلال أكثر من 12000 طفل فلسطيني.

وحول الاثار النفسية والاجتماعية التي يخلفها الاعتقال يشير التقرير. تعرض الأطفال المعتقلون لشتى انواع التعذيب النفسي والجسدي، ودون احترام للحماية الواجبة للطفل، وتستغل قوات الاحتلال اعتقال الأطفال لابتزاز اهاليهم، وفرض غرامات عالية عليهم ناهيك عن محاولات تجنيدهم والتأثير على صحتهم النفسية، (الضمير، 2015).

جدول: أعداد الأطفال في سجون الاحتلال خلال السنوات 2010- 2014

كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	أب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول	
154	183	210	202	196	200	192	200	201	182	163	156	2014
193	219	185	236	236	222	194	195	180	179	159	173	2013
166	166	183	203	218	192	220	210	194	189	164	177	2012
209	221	216	224	217	211		201	176	262	150	159	2011
318	343	342	355	300	286	281	280	269	264	251	225	2010

جدول المعطيات حول الاتهامات المقدمة بحق الأطفال المعتقلين من مدينة القدس منذ شهر تموز/يوليو حتى نهاية العام 2014

التهمة البند القانوني للتهمة توجد لائحة اتهام لا توجد لائحة اتهام المجموع

2	2	-	151	1 المشاركة بتجمع غير قانوني (مظاهرة)
85	72	13	152	2 المشاركة بمواجهات
40	32	8	157	3 مشاركة بمواجهات أحدثت ضرراً
48	31	17	157	4 المشاركة بمواجهات انتهت بضرر لأملك
34	29	5	273	5 اعتداء على شرطي
24	18	6	274	6 اعتداء على شرطي بهدف عرقلة عمله
362	266	96	274	7 اعتداء على شرطي مع سلاح
72	8	64	274	8 اعتداء على شرطي من قبل ثلاثة أشخاص
274	222	52	332	9 تعريض حياة مسافر للخطر في مسلك سير
163	115	48	332	10 تعريض حياة مسافر للخطر في مسلك سير على خلفية قومية
61	41	20	186	11 حيازة سكين لغرض غير شرعي
19	10	9	144	12 تحريض على العنف أو الإرهاب

جدول أعداد الأطفال الموجهة بحقهم لائحة اتهام أو الموقوفين لحين انتهاء الإجراءات القضائية (شيك مفتوح) مقارنة بعدد البالغين منذ شهر تموز/يوليو 2014 وحتى نهاية العام

المجموع	بالغ	قاصر	شيك مفتوح	اتهام
314	194	120	يوجد شيك مفتوح	يوجد اتهام
24	22	2	لا يوجد شيك مفتوح	يوجد اتهام
846	562	284	لا يوجد شيك مفتوح	لا يوجد اتهام



870	584	286	يوجد شيك مفتوح	-
870	584	286	لا يوجد شيك مفتوح	-
1184	778	406	المجموع الكلي	

(مصدر المعطيات: تقرير مؤسسة الضمير للعام 2015)

(4.4) دور المؤسسات الخدمائية: التأمين الوطني ووزارة الداخلية:

كما اسفنا الذكر، فالوضع القانوني الخاص التي تتبع به مدينة القدس يجعل من المؤسسات الخدمائية جزء لا يتجزأ من الازرع الاستعمارية لا سيما البلدية، مؤسسة التأمين الوطني والداخلية. فمؤسستي التأمين الوطني والداخلية هما من المؤسستين التين يخضع الى بيرقراطيتهما وعنصريتهما المقدسيون. خاصة في قضايا لم الشمل وتسجيل الأولاد.

تشير الزغير (2007) في تقريرها ان مكاتب وزارة الداخلية تتعاون مع مؤسسة التأمين الوطني حين تلغي حق الإقامة الدائمة للفلسطيني او حين ترفض طلب لم الشمل للعائلة. حيث تفعل مؤسسة التأمين الوطني عشرات المحققين والمخبرين والذين يقومون بجمع المعلومات حول مقدمي الطلب من الفلسطينيين وتقوم بتمرير هذه المعلومات لوزارة الداخلية. وبناء على هذه المعلومات تقوم برفض طلب تسجيل الأولاد في الهويات او حتى سحب الإقامة الدائمة حيث تطالبه بالاثبات من جديد ان القدس مركز لحياته، بالتالي يتفاجأ الكثير من المقيمين في شرقي القدس ان وزارة الداخلية تكون لديها كل المعلومات حول العائلة والفرد المتقدم. كما ان وزارة الداخلية ومكاتبها تتبع بيروقراطية خانقة وسياسة تنكيلية مهينة من خلال زيادة التعقيد في الإجراءات حين تقديم الطلبات لتزيد من أعباء السكان. كما تعتمد وزارة الداخلية في رفضها الكثير من هذه الطلبات على البند 3 في قانون الطوارئ الذي بموجبه لا يعطى تصريح إقامة للسكان اذا قرر وزير الداخلية

بان المتقدم او احدى افراد العائلة من الممكن ان يشكلوا خطرا ممي على الدولة، إضافة لسياسة سحب الهويات لمن تعرف الوزارة انه حصل على جنسية أخرى او إقامة دائمة في بلد اخر، (الزغير، 2007).

(4.5) تلخيص

يشكل القانون الإسرائيلي أداة استراتيجية كدفينة "قانونية" للمشروع الاستعماري، تماشيا مع الاستراتيجيات الإسرائيلية بالعموم، وتجاه القدس على وجه الخصوص.

وإذا كانت المنظومة القانونية الخاصة بقانون أملاك الغائبين، قانون التخطيط والبناء وتعديل أنظمة البلديات قد شكلت غطاء لعمليات المصادرة، التشريد والاقتلاع، فإن ثمة مسلسل من القوانين المختلفة والتي عدلت في العقد الأخير تحديدا شكل غطاءً وذراعاً إضافياً للمشروع الاستعماري، وذلك تماشيا مع التحول في السياسات الإسرائيلية تجاه شرقي القدس.

من هذه التغييرات على المستوى الديمغرافي: قانون الطوارئ الخاص بلم الشمل القاضي برفض طلبات لم الشمل للعائلات التي يتزوج احد افرادها من اخر في الضفة الغربية او قطاع غزة، كذلك التغيير في أنظمة سحب وتبيث الإقامة الدائمة من خلال اتباع سياسة "مركز الحياة"، وفرض تعقيدات وإجراءات بيروقراطية معقدة على تسجيل الأولاد والأطفال في حال كان احد الزوجين من الضفة الغربية او قطاع غزة. وتلعب مؤسستي الداخلية والتأمين الوطني دورا متواطئا مكملا لهذه السياسة من خلال سياسة تنكيلية بالسكان الفلسطينيين في شرقي القدس.

نستطيع ان نشير الى مؤشرات عدة في الأعوام الأخيرة شرع الاحتلال فيها بتشديد وتعديل قوانين العقوبات الجنائية، كمحاولة لضرب النضال الفلسطيني من خلال اطلاق القبض الأمنية على المقدسين، وفي هذا الصدد قام الاحتلال بتشديد ورفع عقوبات الحد الأدنى والأقصى في حالات اطلاق الحجارة، كما اجري تغييرات بمعايير استخدام الرصاص في فضّ المظاهرات او الاشتباه باشخاص امنيا، إضافة لسياسة حصار



واغلاق الحارات والأحياء، وتغيير سياسة المحاكمة والادانة تجاه الأطفال والسماح باعتقال ومحاكمة حتى القاصرين.

تعمل بلدية الاحتلال كذراع تنفيذي لهذه السياسات من خلال التضييق على السكان بفرض الغرامات على أمور سطحية عادة لا تتورع نفس الجهات في تطبيقها بأماكن أخرى، كفرض غرامات لأي أسباب على أصحاب المصالح التجارية.

ان هذه السياسات تصب في لب وصلب التحول الإسرائيلي تجاه شرقي القدس من زاوية التضييق على السكان، لتسهيل فرض واقع جديد عليهم، على المستوى السياسي، وقمع أي إمكانية لمقاومة هذه السياسات، كذلك لتسهيل تنفيذ المستويات الأخرى من الاستراتيجية الاستعمارية الجديدة.



الفصل الخامس

(5) المستوى الهويّاتيّ والخدماتيّ

يتناول هذا الباب عرضاً للمساعي الإسرائيلية ضمن سياسية الاحتواء، لاعادة تشكيل الهوية لدى الانسان المقدسي، والشباب على وجه التحديد، وذلك من خلال عرض مشاريع النشاطات والحياة الثقافية التطبيقية التي تسعى الى تنظيمها بلدية القدس، الى جانب مشاريع الأسرلة المختلفة المفعلّة مؤخراً في شرقيّ القدس، على رأسها مشروع الخدمة "الوطنية-المدنيّة" الإسرائيلي والميزانيات والخطط المخصصة تجاههم. إضافة لسياسات التجهيل وفرض مناهج اسرائيلية في جهاز التربية والتعليم.

كما ويتطرق هذا المستوى الى استعراض الخطط القائمة فيما يتعلّق بالسياحة في البلدة القديمة (او تسيّس السياحة)، وما يعدّ في هذا الجانب والمرتببط بخطط التطوير الأخرى لرفد الهدف والاستراتيجية المذكورين أعلاه.

(5.1) مشاريع الأسرلة

(5.1.1) الخدمة المدنية

شكل ويشكل مشروع الخدمة "المدنيّة" الاسرائيلية احد اذرع المؤسسة الإسرائيلية الهامة في بوتقة الصهر الإسرائيلية، كما عرّفها مدير مديرية الخدمة المدنية الحالي شالوم جربي. مشروع الخدمة المدنية الإسرائيلية

ليس بجديد في القانون الإسرائيلي، فقد مرّ بمراحل عديدة حتى طرح بقوة بعد احداث الانتفاضة الثانية، بالأساس لاستهداف المجتمع العربي الفلسطيني داخل أراضي 48 وذلك كجزء من توصيات لجنة لايبيد والتي تشكلت عام 2003 بعد تقرير لجنة "اور" والذي قدّم في اعقاب توصيات اللجنة التي حققت في احداث هبة القدس والأقصى في الداخل الفلسطيني.¹⁷

أوصت لجنة لايبيد بضرورة تفعيل مشروع الخدمة المدنية الإسرائيلية لربط الشباب العرب في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وفي اعقاب ذلك تشكلت لجنة عبري لتطبيق التوصيات حيث اقترحت انشاء مديرية الخدمة المدنية لتفعيل المشروع، وقد تشكلت المديرية في اب 2007، ليرأسها رؤوبين جال الذي شغل منصب اخصائي نفسي في الجيش الإسرائيلي وقد اقترح تحويل الاسم من خدمة " وطنية" الى خدمة " مدنية" وذلك بهدف تسهيل تسويق المشروع في المجتمع العربي.

يطرح المشروع في المؤسسة الإسرائيلية كبديل للخدمة العسكرية الإسرائيلية، اذ يقترح خدمة لمدة عام او عامين على الأكثر للشباب ممن هم فوق الثامنة عشرة، في احدى المؤسسات الأمنية، التعليمية، القضائية، الصحية او الخدماتية الإسرائيلية، مقابل معاش شهري يتراوح بين 750-1100 شاقل إضافة لمنحة تسريح ومجموعة معينة من الامتيازات.¹⁸

استهدف المشروع بشكل متصاعد أبناء الشباب العرب في الداخل الفلسطيني حيث يزداد عدد المنتسبين للمشروع خلال السنوات الأخيرة، فوصل الى ما يقارب 4000 خادم في العام الماضي، علما ان الغالبية العظمى من المجتمع العربي في الداخل ما زال يرفض الخدمة لدواع سياسية وقومية بالدرجة الأولى، كما ترفضه كل المؤسسات الحزبية والوطنية الاهلية في الداخل.

¹⁷ "الفلسطينيون في إسرائيل ومشروع الخدمة المدنية: قراءات اولية"، مدى الكرمل 2014.

¹⁸ الموقع الرسمي لسلطة الخدمة المدنية-القومية الإسرائيلية: <http://ncs.gov.il/ncs/Pages/defaultold.aspx>



تركزت حملات التوعوية ضد الخدمة المدنية والنقاش حولها متركز ومنحصر في أراضي 48 حتى عام 2012 حين بدت تظهر ملامح توجهات مديرية الخدمة المدنية للعمل على استهداف شريحة الشباب للخدمة المدنية في القدس المحتلة.

يتم التجنيد للخدمة المدنية في القدس عبر أطر متعددة، منها ما يتبع مباشرة لبلدية الاحتلال في القدس، مثل المراكز الجماهيرية والمكتبات، ومنها ما يتبع لجمعيات خاصة مستقلة، وقد تربط بين هذه الأطر المتعددة علاقات تعاون وتبادل معلومات وتنسيق مشاريع كما سنرى لاحقاً. وسنعرض هنا ما جمعناه من معلومات حول الأمر. وقد أصدرت جمعية الشباب العرب بلدنا تقريراً حول الموضوع جاء فيه، ان المعلومات التي تخص الخدمة المدنية في القدس أشار إلى المركز الجماهيري في وادي الجوز "ببلي" يحتضن جمعية إسرائيلية باسم "محشفاه طوفاه"، وأنها كانت تقوم من خلال قاعات المركز بتمرير دورات لتعليم الحاسوب، يجريها مجندون (وبالأخص مجندات) في الخدمة المدنية.

وأشير بعد ذلك إلى مكتبة بلدية الاحتلال في وادي الجوز كمركز مهم لتجنيد الشباب والشابات في القدس، حيث أن المكتبة هناك تتعاون مع "جمعية التطوع" "התנדבות" – وتقوم بتجنيد الفتيات بشكل أساسي لأداء الخدمة المدنية إما في المكتبة نفسها من خلال المساعدة في إدارة شؤونها، أو في المدارس التابعة للبلدية، أو في أماكن أخرى مثل المستشفيات ومراكز صناديق المرضى ومراكز الاطفائية. وجمعية التطوع هي أكبر جمعية إسرائيلية تنشط في مجالات الخدمة المدنية منذ ما يقارب الأربعين عاماً، من هنا تفيد التأشير إلى عام 2011 كبداية استهداف المؤسسة للمقدسيين في هذا المشروع. (قواسمي، 2014).

في شهر أكتوبر 2012 أطلقت جمعية التطوع حملة مكثفة لاستقطاب المقدسيين في صفوف الخدمة المدنية، وقد صرح رئيس القسم العربي في الجمعية قائلاً: "في الشهر الأخير بدأ ما يقارب 100 شاب عربي من شرقي القدس والقرى المجاورة بالتطوع في مستشفيات هداسا، ونجمة داوود الحمراء، لابل وحتى في الشرطة وبلدية القدس. هذه هي المرة الأولى التي يصل فيها مشروع الخدمة المدنية إلى هذه الأبعاد، إذ أن عدد المتطوعين في العام السابق بصعوبة تخطى العشرة متطوعين"

في التقرير الصحفي أشار "إيتمار سفارتس" نائب المسؤول عن تفعيل مشروع الخدمة المدنية في

القدس إلى أن للجمعية مشروع مشترك مع جمعية "محشافاه طوفاه" تقوم من خلاله بتجنيد شباب فلسطينيين مهتمين بموضوع تقنيات الحاسوب، وتدريبهم في دورات معتمدة من شركة Cisco العالمية، ومن ثم ترسلهم للخدمة في مكاتب وزارات حكومية إسرائيلية. 11 وتضيف معدة التقرير بأن في القدس ما يقارب "100 متطوع" في هذا المشروع الذي تنفذه جمعية التطوع.

يشير البحث ان هدف الحملة مساعدة هؤلاء المجندين في الاندماج في المجتمع الإسرائيلي والانخراط في سوق العمل. كما أشار التقرير المعد ان الكثير من الفتيات لا يدركن اهداف المشروع في البداية الا ان يتضح البعد السياسي والأمني من ورائه. من خلال البحث تبين أن التجنيد في المدينة المحتلة يعتمد بشكل أساس على الدعاية البشرية، ويتم بواسطة اشخاص يتوجهون للشباب يذكران بلدية القدس هي البلدية الوحيدة التي تحوي قسماً للخدمة المدنية. (قواسمي، 2014).

(5.1.2) فرض مناهج التعليم:

ان الخوض في مسألة مناهج التعليم في مدارس شرقي القدس يوضح بشكل جلي شكل السيطرة على الأهلاني- أنف الذكر في المدخل، ويؤكد ضرورة توسيع مفهوم السيطرة والهيمنة من حيثها الجغرافي او المكاني للحيز البشري الرامي لاعادة تشكيل الوعي والشخصية المقدسية وفقا لمقاسات المشروع الكولونيالي. كما أن الولوج في هذه المسألة من شأنه ان يؤكد فرضية البحث المقترح حول التغيير الذي طرأ على السياسة الاسرائيلية مؤخرا نحو سياسة احتواء الوعي المقدسي بعد حسم المسألة الجغرافية، وفي هذا إشارة الى محاولة اسرائيلية لحل معضلة السكان وجدليتها بالأرض، تلك المعضلة التي أشرنا اليها سابقا في المقدمة.

(5.1.2.1) واقع التعليم في القدس: على المستوى الخدماتي والحقوقى-

قبل التطرق الى مسألة المناهج التعليمية لا بد من التوقف حول المعوقات الأساسية والانتهاكات المتكررة التي يتعرض لها بعض الطلاب والمعلمين نتيجة سياسات السيطرة والهيمنة في المستويات الأخرى التي يمارسها الاحتلال، لا سيما الحق في الحركة، اذا تشير المعطيات انه ونتيجة لجدار الفصل والضم العنصري الذي أدى

إلى عزل القدس عن باقي المدن، يضطر نسبة من الطلبة لا تقل عن 20% المرور عبر حواجز مفروضة في محيط المدينة، حيث يتسبب بتأخيرهم عن حصصهم الدراسية، أو قد يمنع البعض من الدخول إلى القدس كليا، وتفيد المعطيات ان ما يقارب 1642 طالبا يعبرون الحواجز يوميا و 12409 في العدد الإجمالي. كذلك الأمر فيما يتعلق بالمعلمين اذ تشير المعطيات ان ما يقارب 19% من المعلمين يعانون الأمر ذاته، إضافة الى ان نسبة المعلمين حاملي هويات الضفة الغربية والذين يعلمون في مدارس القدس انخفضت من 60% عام 2000 الى أقل من 28% نتيجة الممارسات الإسرائيلية على الحواجز. إضافة لأوامر هدم لمبانٍ مدرسية، تجميد بناء أبنية مدرسية، وضع العراقيل المختلفة لاستصدار أوامر بناء المدارس الأمر الذي يؤدي لنسبة اكتظاظ عالية في الصفوف، ونقص حاد في الغرف الصفية يصل الى 1800 غرفة. كما أن أبنية كثيرة هي في واقع الحال أبنية مستأجرة). السمان، (2012).

وطبقا لإحصائية أعدتها مديرية التربية والتعليم في القدس، فإن هناك 46 مدرسة تابعة لمديرية التربية والتعليم الفلسطينية، وعدد طلابها 12 ألفا و420. كما تشير إلى وجود 79 مدرسة خاصة، عدد طلابها 28 ألفا و42، في حين أن هناك 7 مدارس تابعة لـ 'الأونروا'، ويبلغ عدد طلابها ألف و541.

بالمقابل تشير إلى وجود 52 مدرسة تابعة لبلدية الاحتلال في القدس، عدد طلابها يزيد عن 41 ألفا، أي 40% من مجمل عدد الطلاب في المدينة، فضلا عن وجود 19 مدرسة مقاولات، (مجادلة، 2016).

وفقا للتقارير الرسمية الإسرائيلية سجلت نسبة النواقص في الغرف الصفية التعليمية في شرقي القدس ما يقارب 1643 صفًا (وإذا أضيف مستوى التعليم الخاص يصل العدد الى 1883 صفًا) للعام 2010. كما يشير التقرير ان ما يقارب 40% من الصفوف غير صالحة للتعليم، كما تصل نسبة التسرب في المدارس الى 50%، كما يشير التقرير ان ثلث الطلاب يتعلمون في المدارس المعترفة غير الرسمية وثلثين في المدارس المعترفة والرسمية، كما تصل نسبة الميزانية للمدارس اليهودية ما يقارب 4 اضعاف المدارس العربية¹⁹

¹⁹ مركز البحث والمعلومات في الكنيسة، تقرير مقدم للجنة المعارف، 2010.

وفقاً لتقرير باسيا (2016) فإن عدد الطلاب المقدسين وصل إلى 109,391 طالباً في 224 مدرسة، موزعين على النحو التالي: (44,781 في 82 مدرسة بلدية، 44,321 في 74 مدرسة معترف بها، و 20,289 في مدارس خاصة)، (بأسيا، 2016).

(5.1.2.2) تغيير مناهج التعليم في القدس

بعد احتلال الجزء الشرقيّ من مدينة القدس عام 1967 وشروع الحكومة الاسرائيليّة بفرض الأنظمة الحكومية على المدينة لم يكن نظام التربية والتعليم متأخر عن اللحاق بغيره، إذ فرض قانون التربية والتعليم الإسرائيليّ على مدينة القدس كسائر النظم، واستمر التعليم في المنهاج الإسرائيليّ في القدس لبضع سنوات، ثمّ سمح الاحتلال للمدارس الفلسطينية بتعليم المنهاج الأردنيّ إثر احتجاج مديري مدارس القدس على تعليم المنهاج الإسرائيليّ كونه يمحو الهوية الفلسطينية من عقول الطلاب، ويجعلهم ينشؤون على أن إسرائيل هي دولتهم الوحيدة وأن انتماءهم يجب أن يكون لها. (أبو الفيّلات، 2016).

سرى ذلك حتى عام 2000 حين أقر المجلس التشريعيّ الفلسطيني المنهاج الفلسطيني، ووفقاً لاتفاق أوسلو فقد بدأ منذ ذلك ادخال المنهاج الفلسطيني بالتدرّج، إلا أن الأمر قوبل بمعيقات اسرائيليّة، حيث اتهمت سلطات الاحتلال بأنها مناهج تحريضيّة تحرّض على العنف وكراهيّة إسرائيل، كما طرح هذا الأمر في تقرير قدّم للكنيست بهذا الشأن عام 2010.

ترى حوشين (2008) ان قرار نقل المناهج من المناهج الأردنيّة الى المناهج الفلسطينية غير مفهومة، وترجّح ذلك ان اسبب الأمر ان في سنوات السبعين نقلت مهمة المناهج للجانب الأردني بتنسيق الادارة المدنيّة، ثم بعد تسلّم السلطة الفلسطينية الادارة المدنيّة نقل اليها الأمر اوتوماتيكياً " دون ان ينتبه أحد لمعنى ذلك"، (حوشين، 2008).

في منتصف سنوات ال 2000 احدثت وتيرة طرح مسألة " المناهج في القدس الشرقيّة" بالأساس على يد مسؤولين اسرائيليين في الحكومة والكنيست، حيث طرح الموضوع عدة مرات وفي عدة جلسات على طاولة



لجنة المعارف في الكنيسة. ففي عام 2004 نشر مراقب بلدية القدس تقريراً بشأن الرقابة او ما أسماه "انعدام الرقابة" على التربية والتعليم في القدس، داعياً الى تطبيق للرقابة وترتيب وتسوية العلاقة بين بلدية القدس وبين المدارس في شرقي القدس²⁰،

في تقرير اسرائيلي صادر عن الكنيسة في عام 2006 يؤكد ان كل المدارس الرسمية في شرقي القدس تدرس المنهاج الفلسطيني باستثناء مدرسة واحدة في بيت صفافا، وفي تقرير آخر قدم للجنة بهدف البحث عام 2010 يؤكد ذات الأمر، مع الإشارة ان أعضاء اللجنة كانوا قد طرحوا مسألة الرقابة ومتابعة المنهاج في جلسة 2007 بشكل صارم، وقد بين التقرير الجديد المقدم عام 2010 ان ثمة تقدّم ملحوظ طراً وحصل في مسألة الرقابة بين التقريرين أي بين الأعوام 2007 و 2010، منوها ان دائرة المعارف والبلدية في القدس يراقبان الكتب والمنهاج التدريسية في المدارس الرسمية، منذ سنوات، حيث يتم ارسال الكتب التي تصل من السلطة الفلسطينية الى مراقب خارجي يقوم بفحصها بشكل معمق ويشير الى الفقرات او المواد التي قد تُظهر "تحريضاً ضد إسرائيل واليهود"، لترسل الكتب للطباعة من جديد بعد إزالة هذه المواد، كما ان مديرية المعارف في القدس أصدرت تعليمات صارمة بعد استخدام الكتب الفلسطينية التي يتم الحصول عليها بشكل شخصي، الا بعد عملية إعادة الطبع والنشر التي اشترت اليها، كما يذكر ان تكلفة إعادة الطبع تتراوح بين 2.5-3 مليون شيكل، لكن في المقابل أشار التقرير أن الرقابة ليست بذات "المستوى" في المدارس المعترف بها لكن غير الرسمية، وان هذه المدارس تقوم باستخدام كتب لم تمرّ عملية ما يسمى بإعادة الطبع والنشر بعد الفحص، كما أقرت اللجنة في هذا الشأن التوجّه لوزارة المعارف من أجل معالجة الأمر. (مركز البحث والمعلومات، 2010). كما تشير بعض الأبحاث الاسرائيلية، " محذرة" الى ان عملية توزيع الكتب بعد الفحص من جديد تأخذ وقتاً طويلاً أي بعد افتتاح السنة الدراسية مما يحذو بالمدارس استخدام الكتب الفلسطينية كما هي، (yair & Alayan, 2009).

²⁰ مراقبة بلدية القدس، " جهاز التعليم في شرقي المدينة"، تقرير مراقب للعام 2003/04، المجلد ب.

وفي بحث اجراه مركز البحوث والمعلومات في الكنيست عام 2011 افاد ان تأكيدا على قرار اللجان والجلسات السابقة حول تطوير وتشديد الرقابة على المناهج وتوسيعها، ارسل ما يقارب 90 كتابا لمعهد " ايمباكت- المعهد لمتابعة السلام والتسامح في جهاز التعليم"، لفحصها وقد ارسل المعهد رده لمديرية المعارف ان العديد من الفقرات والمواد من الممكن ان تحرّض على العنف- وفقا لتعبيرهم، وان في بعض المواد الأخرى التي ازيلت في السابق لذات السبب، فقد أبقوا على التمارين كما هي، ووفقا للتقرير فان المعهد سيجري فحصا لما يقارب مئتي كتاب اخرين، (مركز المعلومات والأبحاث في الكنيست، 2011).

هذه المؤشرات والمحاولات تتطابق في بعضها مع ما تفيد به الأبحاث الفلسطينية، حيث ان إسرائيل ومنذ سنوات معينة تحرص بشدة أكثر من ذي قبل على إعادة طباعة كتب المناهج الفلسطينية وتحذف كل ما له علاقة بالانتماء الوطني الفلسطيني، حيث يتم محو دروس وأبيات شعرية وفقرات ورموز وطنية وكل ما يتحدث عن القضية الفلسطينية وحق العودة والمستعمرات وهجرة المستوطنين الإسرائيليين لفلسطين والحواجز والانتفاضة والقرى المدمرة واعتبار الصهيونية حركة سياسية عنصرية، والنضال وحذف النشيد الوطني الفلسطيني وصور العلم، كما ألغت مصطلحات مثل "النكبة" و"النكسة" وأدخلت على المنهاج مصطلحات جديدة للتأكيد على يهودية المدينة والأراضي الفلسطينية بأكملها مثل "حائط المبكى" بدلا من "حائط البراق" و"يهودا والسامرة" بدلا من "فلسطين" كما واستبدلت ترويسة السلطة الفلسطينية على الكتب بلاصق يحمل شعار بلدية الاحتلال، بالإضافة إلى منع الطلاب إلقاء النشيد الوطني الفلسطيني من خلال الإذاعة المدرسية، (السمان، 2012). إضافة الى منع الطلبة الفلسطينيين من إنشاد النشيد الوطني الفلسطيني في الطابور الصباحي، وحذف مواضيع عن الانتفاضة بالإضافة إلى بعض القصائد الوطنية، ك قصيدة «عائدون» للشاعر الفلسطيني هارون هاشم رشيد من كتاب اللغة العربية للصف السابع الابتدائي، كما تم إلغاء درس «معركة حطين» من كتاب التربية الإسلامية للصف السادس الابتدائي، وشطب تمرين من كتاب التربية الإسلامية يسأل عن كيفية المحافظة على فلسطين، (أصرف، 2016).



كما تفيد بعض الأبحاث بشكل واضح، ان عملية تغيير المناهج وفرض مناهج مختلفة رويدا رويدا تتزايد بعد عام 2011، وقد اتخذت المؤسسة الإسرائيلية العديد من الخطوات في هذا المجال: 1- فرضت كتاب " المدنيات" الذي يهدف الى تلميع صورة إسرائيل باعتبارها دولة ديمقراطية حديثة. 2- عممت ادارة معارف الاحتلال في القدس بتاريخ 7/ 3/ 2011 قراراً على جميع المدارس الخاصة (المعترف بها وغير الرسمية) التي تتلقى مخصصات مالية منها، يقتضي بالتقيد بشراء الكتب المطبوعة - حيث أعيد طباعة كتب المناهج الفلسطينية بتصريف - من قبل ادارة بلدية القدس، وذلك في اشارة صريحة الى وجود ارادة لبسط السيطرة وفقاً لقانون الاشراف على المدارس، ولغزو المنهاج الدراسي الجديد للأعوام 2012 - 2011، وما يعنيه ذلك من مخططات قادمة لإلغاء المنهاج الفلسطيني الوطني المتبع، واستبداله بمنهاج الاحتلال الذي يطمس الهوية الفلسطينية والعربية في عقول الطلبة. 3- فرض تعليق وثيقة الاستقلال في الصفوف، حيث تلقت المدارس العربية في القدس مرسوماً من بتاريخ 17.03.11 من قسم التعليم في الوسط العربي في وزارة المعارف، يلزم المدارس بتعليق وثيقة الاستقلال الإسرائيلية على جدران المدارس وفي مكان بارز، ويذكر ان الطلب ارسل اكثر من مرة وشدد مرارا عليه. 4- زيارة المدارس بهدف التوعية والشرح على أهمية القطار الخفيف الذي أنشأ قبل

سنوات لوصول المستوطنات ببعضها، ويتم تقديم شرح إيجابي عن القطار وأهميته بهدف تسويقه دون التطرق لما يشكّله ويعنيه سياسياً وجغرافياً، (السمّان، 2012).

كما انه في عام 2016 وزعت إدارة المعارف في بلدية القدس إعلانات على عدة مدارس في شعفاط وبيت حنينا تدعو من خلالها الأهالي إلى تسجيل أبنائهم بالمدرسة المختلطة في بيت حنينا، والتي تدرس المنهاج الإسرائيلي، وفي الإطار ذاته يحتوي المنهاج الإسرائيلي على مواد تعليمية فيما تزوير للمعالم الحضارية والإسلامية، مثل استبدال المسجد الأقصى بـ"جبل الهيكل"، وفلسطين بـ"إسرائيل"، بالإضافة إلى إلغاء العلم الفلسطيني، والتركيز على أن القدس عاصمة "إسرائيل"، وغيرها. (الفظافطة، 2016).

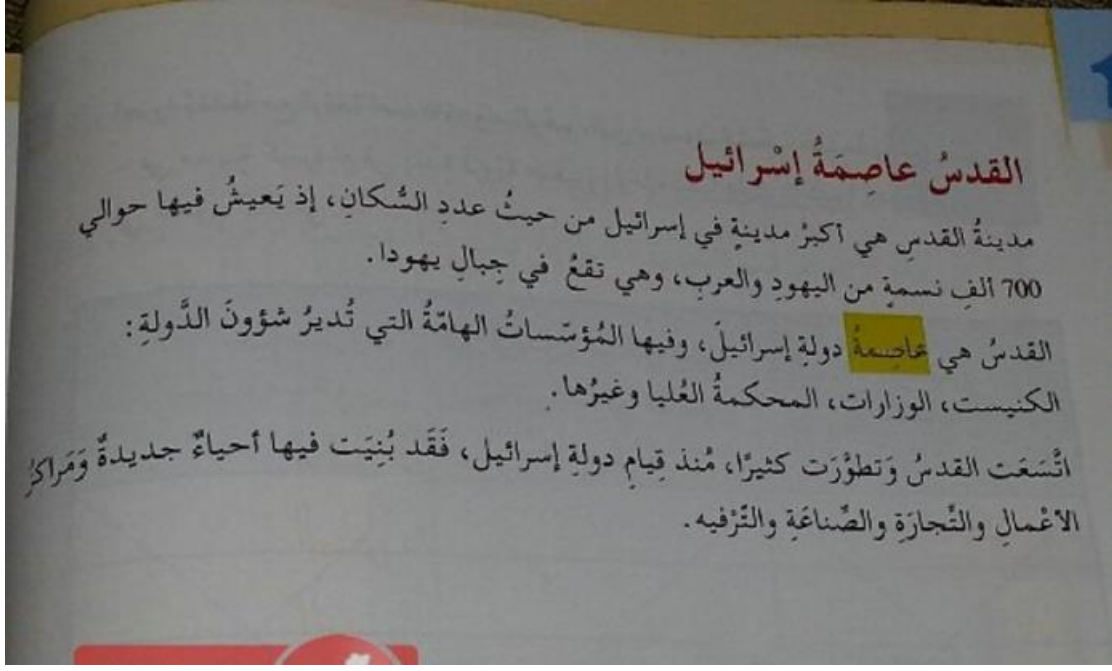


وتشير التقارير الأخيرة الى استفحال ظاهرة السيطرة على المناهج بهدف تغييرها وفرض واقع جديد من مناهج اسرائيلية، ويأتي أحياناً من خلال 'الابتزاز' عبر حصول المدارس العربية على مساعدات مالية، هي بحاجة ماسة إليها، من إدارة المعارف الإسرائيلية، مقابل إلزامها بتطبيق المناهج العبرية. كما ان هناك ضغوط ومحاولات لممارسة الضغوط على المدارس الخاصة التي تحصل على دعم مالي، فالاحتلال يحاول من خلال هذا الدعم التدخل في إدارة هذه المدارس، كما يتحدث بعض المدراء. وسبق أن أعلن وزير التعليم الإسرائيلي،



نفتالي بنيت، قبل عدة أشهر، أنه 'سيربط تقديم أموال دعم إضافية للمدارس في القدس الشرقية، بتعليم المنهاج الإسرائيلي، (مجادلة، 2016).







في الأعوام بدأت تطفو على السطح مسألة التحاق المقدسين في الجامعات الإسرائيلية، وهو مشهد لم يكن اعتياديا في السابق، اذ تشير قواسي (2016) ان ثمة تكثيف جرى في العامين الأخيرين من قبل وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، المجلس للتعليم العالي في إسرائيل وبلدية الاحتلال، بالتعاون مع الجامعة العبرية، لتشجيع الطلاب المقدسين على الالتحاق بالجامعات والكليات الإسرائيلية.

وتفيد قواسي ان الدوافع لذلك ليست نبيلة فهي تخفي بعدا امنيا وذلك من خلال اشارتها للجنة إسرائيلية ضمت ممثلين من جهاز الأمن الإسرائيلي العام (الشاباك) لوضع خطة امنية بغية تعميق السيطرة على القدس، لتعلن الحكومة الإسرائيلية بعدها عن قرار 1775 القاضي باطلاق خطة "تطوير اقتصادي اجتماعي" لشرقي القدس تمتد لخمس أعوام بتكلفة 295 مليون شاقل، من ضمنهم تخصيص مليوني شاقل لقطاع التعليم العالي في إسرائيل وتشجيع الفلسطينيين من شرقي القدس الانخراط به، (قواسي، 2016).

ولتنفيذ الخطة أعلنت الجامعة العبرية عن اطلاقها لسنة تحضيرية (وهي السنة التي تتيحها الجامعات الإسرائيلية لاستكمال الدراسة والاستعداد للدراسة الجامعية)، حيث أعلنت عن استقطاب 50 من الطلاب المقدسين، وفي اطار التحضير والتشجيع على الانخراط في المؤسسات الاكاديمية الإسرائيلية، تقوم المكاتب المختصة بتفعيل مشروع "الرواد" في المدارس الثانوية في شرقي القدس، وهو مشروع يهدف الى تعريف الطلاب بالاكاديمية الإسرائيلية وتحضيرهم من خلال توجيه دراسي ومهني للانخراط بها. (كذلك برنامج "صدارة" الذي يقدم منح مالية للطلاب المقدسين بقيمة 30 ألف شاقل في هذه الكلية التحضيرية اليوم، نحو 50 طالبة وطالبا مقدسين تلقوا بأكثرهم منحا دراسية كاملة، كما خصصت الجامعة وظيفة خاصة لمستشار اكاديمي للطلاب المقدسين"، وذلك لمتابعة تنفيذ الخطة وتفعيلها وأيضا لتقديم الاستشارة الاكاديمية لزيادة المنالية الاكاديمية للطلاب المقدسين، للطلاب المقدسين، (قواسي، 2016).

تشير بيانات نشرتها "العربي الجديد"، أن أكثر من 150 طالباً مقدسياً سجّل في السنة الجامعية الأولى في الجامعة العبرية في القدس للعام الدراسي 2015 - 2016 ، بينما كان عدد المسجلين المقدسين فيها 60 طالباً فقط في عام 2009 - 2010 دراسي. وهو ما يعني ارتفاعاً بنسبة 150% خلال ستة أعوام فقط .، (العربي الجديد، 2016).

(5.2) تلخيص:

كما اسلفت الذكر في أبواب سابقة، فان عامل السكان والناس يبقى احدى اكبر المعضلات امام المشروع الاستعماري الصهيوني، وفي القدس تحديداً، وهو ما مازح ليفي اشكول به جولدا مئير حين قال "انها تريد العروس لكن دون ان تدفع المهر"، ومهر المشروع الاستعماري والتوسع بالأرض هو السكان القاطنين هذه الأرض. واذا كانت الصهيونية قد مارست التطهير العرقي بشكل جارف في السابق (عام 1948 ولاحقاً 1967 بصورة مختلفة)، فان الظرف التاريخي والسياسي اليوم لا يسمح بذلك، كما ان المشروع الكولونيالي داخل القدس يمتاز ببعض الخلافات عن مجمل المشروع الكولونيالي في فلسطين عموماً، كما ذكرنا سابقاً، فهو يجري ليس في اطار فصل بين السكان بل في واقع مركب ومتشابك وثنائي القومية.

من هنا لا يبقى أمام المشروع الكولونيالي الى محاولة إعادة هندسة وتشكيل الأصلاحي: وعياً، ثقافة وهوية، من اجل استسهال السيطرة عليه، وترويضه لما فيه من مصلحة تتلاءم والمشروع الاستعماري. واذا كانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تلفت الى هذا الشأن في السابق، حيث وكما جاء على لسان رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ايهود أولمرت ان ثمة مناطق كان اعتقاد انها بالإمكان ان تنتقل الى إدارة السلطة الفلسطينية لذا تم التعامل معها على هذا الأساس، فان هذا الادعاء لا يسري في هذه الحالة، ولا مع الاستراتيجية الإسرائيلية الحالية الماضية في مسألة حسم ملف القدس نهائياً.



لا يمكن لمسألة الحسم ان تتم دون إيجاد التوليفة الإسرائيلية للتعامل مع معضلة السكّان، من هنا فانه يمكننا الإشارة الى عدة نقاط وتوجهات تشير الى هذا التحوّل في السياسة الإسرائيلية، وما توقيت هذه السياسات الإسرائيلية الجديدة بمعزول عن مجمل الرؤيا الإسرائيلية التي حاولت طرحها في هذا الكتاب.

بالتالي ومن هذا المنظور، يجب ان نقرأ محاولة تفعيل مشروع الخدمة المدنيّة قبل ليس أكثر من 4 أعوام وبصورة صامته ومخفيّة ومموّهة، وهو مشروع الأسرلة الأساسي الذي يعاني منه الشباب العربي الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة عام 1948، خاصة بعد انشاء مديرية الخدمة القومية في تموز 2007، تشير التقارير ان ثمة اعداد اخذة بالازدياد لانخراط الشباب في المشروع (ما يقارب مائة شاب)، وان كان ما زال الحديث عن مشروع غير معلومة تماما أسلوب العمل به.

كما ان الإصرار على تغيير المناهج وفرض المناهج التعليمية الاسرائيليّة، بدأ يتناول ويتداول بقوة منذ سنوات، منذ عام 2011، أكثر بكثير من ذي قبل، كما اوضحنا وبيننا، من خلال اشتراط التمويل الحكومي للمدارس الحكومية وللمدارس غير الرسمية المعترف بها، ويتم اعداد كتب دراسية بعد فحصها من قبل مديرية التربية والتعليم في البلدية ووزارة التربية والتعليم ليتم محو كل ما تعتقد اللجنة انه " يحرض على العنف" او مضامين " تحرض على دولة إسرائيل"، ورأينا ان هذه المصطلحات المطاطة تستخدم كذريعة لتغريب التلاميذ عن تاريخهم وواقعهم، فجرى محو ابيات شعر لمحمود درويش وغيره، كما تم محاولة فرض بعض الطقوس، كتعليق وثيقة الاستقلال والنشيد " القومي الإسرائيلي-هاتيكفا" وغيرها من الخطوات، التي تهدف الى خلق هويّة جديدة لدى المقدسيين وسلخهم عن هويتهم الوطنية الفلسطينية.

مؤخرا بدأ البعض يتداول مسألة التحاق المقدسيين في الجامعات الإسرائيلية (الجامعة العبرية)، خاصة ان ثمة اهتمام إسرائيليّ ملاحظ للموضوع خلال العامين الفائتين، حتى الان المعلومات حول الموضوع شحيحة، الا ان بإمكاننا، كما اسلفت سابقا وبناء على تقارير معينة، ربط المسألة بهبة القدس الشعبية الأخيرة بعد اغتيال الشهيد أبو خضير، كما ان الأمر يتم بأسلوب الترغيب وضمن خطة محكمة، الأمر الذي يثير عدة علامات استفهام حول التوقيت والمراد من الموضوع.



ان كل هذه المحاولات والاشارات تؤكد ان ثمة تحوّل ما جرى في السياسة الإسرائيلية ليس تجاه شرقي القدس فحسب، بل أيضا تجاه المقدسيين أنفسهم، وفي جانب لم يحظى ولم ينل حقه من الدراسة، أي جانب التعامل الإسرائيلي مع العامل السكاني في القدس ومحاولات احتوائه وإعادة تشكيله من جديد بعد ان لم يكثر لهذه المسألة من قبل.

الفصل السادس

ملخص الدراسة

تكمّن أهمية بالغة في محاولة فهم السياسات الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه مدينة القدس، وان كان بعض هذه السياسات ثابت الا ان بعضها الآخر ليس ثابتا على الدوام، وهذا ما حاولنا تبينه من خلال هذا المادة، اذ ان السياسة الاستراتيجية باتت تُظهر تحوّلًا ما في بعض السياسات والمستويات وذلك من سياسة التهميش لشرقيّ المدينة الى سياسة الضمّ والاحتواء، واذا كانت السياسة الاستراتيجية الإسرائيلية قد تغيرت في مستويات معينة وأقل في الأخرى، ثمة استراتيجية ثابتة أعلى وأهم للنظام الإسرائيلي وهي فرض مقولة "العاصمة الأبدية الموحدة" كأمر واقع غير قابل للتفاوض مستقبلا.

تقدم المادة تبين واستيضاح اهم المؤشرات والدلالات في الاستراتيجية السياسية للنظام الإسرائيلي في العقد الأخير من الزمن بغية اظهار التغيير الذي ذكرت في هذه السياسة. على أكثر من مستوى: التخطيط والبناء، الاستيطان والهندسة الديمغرافية، القانون- التشريع والهوية.

(1) مستوى التخطيط والبناء

شكل التخطيط الإسرائيلي وما زال أداة هامة في المشروع الاستعماري الصهيوني عامة، وفي القدس تحديداً، في صراعه على نجاح مشروعه امام الاصلاني وذلك من خلال اعادة تشكيل الحيز المكاني والجيوسياسي وفقاً وما يتناسب ومقتضيات المشروع.

اتبعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها القدس عام 1967 سياسة تخطيط تعتمد على استيعاب الفلسطيني الأصلاني كتهديد وخطر وجودي على القدس بوصفها عاصمة أبدية وموحدة من منظور المشروع الاستعماري، بالتالي دأبت سلطات الاحتلال منذ احتلال شرقي القدس على اقضاء الفلسطيني واحتياجاته على جميع المستويات من التخطيط، وفرضت مخططات عنصريّة-فوقية تشكّل اطاراً وغطاء لتسهيل إتمام وتحقيق المشروع.

يقوم التخطيط الإسرائيلي وخاصة في العقد الأخير، بتأدية وظيفة، هي وجودية للاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة الرامية لحسم الصراع، لا ادارته وحسب، وحسم الصراع يتطلب حسم مستقبل القدس، وحسم مستقبل المدينة يتطلب تخطيطاً استراتيجياً لها يقضي على أي احتمال إتمام تسوية قائمة على تقسيم المدينة، وهو ما يؤديه ويدعمه التخطيط الإسرائيلي في القدس.

يستغل الاحتلال المخططات الإسرائيلية من اجل احكام السيطرة على الأراضي في شرقي القدس، من خلال طرح مخططات عنصرية تشمل، فيما تشمل، مصادرة للأراضي وهدم للبيوت وعدم استصدار تراخيص، كلها تصبّ في مصلحة المشروع الاستعماري والمشروع الاستيطاني.

السيطرة على الأرض: تظهر التقارير والمعطيات التي تناولناها سابقاً ان أكثر من ثلث الأراضي التي صودرت في شرقي القدس استخدمت للبناء الاستيطاني، كما استخدم ما يقارب 30% كمناطق خضراء وعامة، وبهذا ووفقاً للمعطيات التي اوردها لا يبقى أكثر من 13% مخصصة للفلسطينيين وهي مناطق مأهولة ومكتظة أساساً، الأمر الذي يقطع أي إمكانية لتطور وتنمية سكانية-اقتصادية-عمرانية.

سياسة الهدم: تؤدي سياسات التخطيط المعروضة الى تجريم اكثر من 80% من المجتمع الفلسطيني في القدس بعرف قانون التخطيط والبناء الإسرائيلي لعام 1965، حيث ان اكثر من 44 الف منزل معرض للهدم، كما ان الاحتلال هدم الالاف المباني منذ عام 67. ولا يشكل المخطط الأخير لمدينة القدس المعروف بالخطة "القدس 2000" أي حل قانوني انساني لهذه الأزمة، مما يعرض السكان للعقوبات والغرامات الباهضة التي تزيد من أعباء فلسطينيين في شرقيّ القدس.

انعكاسات ديمغرافية: يتبين من المعطيات الخاصة بموضوع التخطيط والمخططات المعروضة، الأخيرة، خاصة سواء القومية، المناطقية او المحلية، جميعها تتعامل مع المسألة الديمغرافية كمسألة ملحة في مسألة التخطيط، اذ تسعى المخططات لفرض التفوق السكاني اليهودي بشتى الطرق، من خلال التضييق على السكان الاصلانيين من جهة، واتباع ما يسميه جبارين (2016) التنمية الاقتصادية الاثنية، أي التعامل مع التخطيط في المناطق اليهودية من منطق تنموي استراتيجي لربط السكان اليهود بمدينة القدس وتحويلها الى مركز متروبوليتي أساسي في إسرائيل يجذب اليه السكان اليهود، اذ ترمي الخطة ان يحافظ اليهود على تفوق بنسبة 70% مقابل 30% من السكان الفلسطينيين.

السيطرة على البلدة القديمة والحوض المقدس: وهي واحد من اهم الأمور الحديثة التي يضمنها التخطيط والمخططات الأخيرة، حيث يمكن الاحتلال من السيطرة على منطقة الحوض المقدس وهي ذات بعد استراتيجي-تعبوي-حضاري هام، اذ تعتبر السيطرة عليه او كسر الأغلبية العربية الكبيرة به كسرا وسدا امام محاولات التقسيم المستقبلية. وهو مكسب استراتيجي سعى الاحتلال الى الوصول اليه منذ احتلال شرقيّ المدينة، الا ان الأمر بات واضحا ويأخذ بعدا اكثر عمليا في العقد الأخير، وهو ما يعنون به جبارين (2016) هذه المرحلة من التخطيط الإسرائيلي.

فرض الرواية الصهيونية على المكان: لا تقتصر انعكاسات التخطيط الاستعماري الذي عرضنا ملخصا له ولأبحاث تناولته، على المستوى المعيشي-الجغرافي – الديمغرافي والسياسي، بل الثقافي والحضاري كذلك، اذ ان عملية التخطيط الاستعماري التي انتهجه الاحتلال، وفي العقد الأخير خاصة، يرافق دوما بالجانب

الموروثي أي فرض تهويد للأسماء، للأحياء، للمناطق التي تصادر. وقد أشار المخطط "القدس 2000" بشكل واضح الى أهمية هذا الجانب، وإلغاء الحضور الهوياتي الحضاري الفلسطيني من المكان.

شرقيّ القدس | كانتونات ثنائية القومية : ان المراحل الأخيرة من التخطيط الإسرائيلي يجعل من شرقيّ القدس (قراها واحيائها) كانتونات مبعثرة ومنعزلة غير مرتبطة ببعض، مما يحول دون بناء فضاء مدينيّ منسجم فيما بينهما وذلك بعد ان مزّقت المخططات، المستوطنات والتجمعات اليهودية، هذا الفضاء. كما يحول دون تشكّل اغلبية كبيرة للفلسطينيين في شرقيّ المدينة مما يمنع إمكانية تحوّلها لعاصمة مستقبلية للشعب الفلسطيني.

ان هذه الاستنتاجات مجتمعة تقودنا الى ما اسلفنا ذكره سابقا، وهي حقيقة الوظيفة "الوجودية" التي تشكلها هذه المخططات في المساعي الإسرائيلية الأخيرة لحسم مسألة القدس ومسألة تقسيم القدس، فكما بيّنا لا يمكن في هذا الواقع الذي تنتجه السياسات الإسرائيلية التخطيطية محاولة تخيل تقسيم القدس وهو ما أشار له رئيس بلدية القدس تيدي كوليك (الذي كان رئيس بلدية القدس منذ 1965 – 1993) في تحليل انشاء الطوق الاستيطاني الأول في شرقي القدس (رمات اشكول وجفعات همفتير)، حيث اكد ان الهدف هو "إن الحزامين الواسعين الجديدين من الأحياء السكنية والتي بنيت في القدس (الشرقية) منذ إعادة توحيد المدينة ضمن حدود البلدية الجديدة قد صممت لتشكّل عائقا أمام أي إعادة تقسيم لها في المستقبل". (Kollek, 1990). رغم ان هذه المقولة كانت قد قيلت في هذا العام، الا ان ثمة تغيير جدي طرأ في محور التخطيط وهو المخطط العملي بهدف السيطرة على الحوض المقدس وكسر الأغلبية العربية حتى في شرقيّ القدس.

(2) الاستيطان والديمغرافيا

ان التقارير، المعطيات والبيانات الواردة والمدعّمة بالوثائق المختلفة تؤكد مجموعة من الحقائق حول المشروع الاستعماري الاستيطاني في القدس وتجليّاته المتشعّبة في شرقيّ القدس. في حين يجري عادة التشديد حول الجانب الرسمي من الاستيطان، تُغفل الكثير من الدراسات دور وخطورة الجانب غير الرسمي من المشروع، والذي نستطيع تسميته "الاستيطان المخفي برعاية الدولة"، وهو ما تقوم به جمعيات مجتمع مدني استيطاني.

يمكننا اذا الحديث عن اكثر من مستوى من الاستيطان، والحديث عن مسار جديد يأخذ طابعا شعوبيا تعبويا أكثر من ذي قبل، ان ما نشهده خلال العقد الأخير ليس فقط مشروع دولة استيطانية في القدس وحسب، بل أيضا مشروع قطاعات كبيرة لشعب استيطانية برعاية الدولة ومؤسساتها، بالتالي لا يمكن الفصل بين الأمرين، خاصة بعد ان اتضح، كما بيننا أعلاه، ارتباط هذه المؤسسات غير الحكومية بالمؤسسات الرسمية والساسة الإسرائيليين اليمينيين.

ان هذا التكامل بين عمل هذه الجمعيات والخطط الحكومية للاحتلال لا ينحصر على تقديم الدعم اللوجستي او المادي او تقديم الحاضنة التحتية لهذه الجمعيات من قبل المؤسسة، بل هو في التكامل الاستراتيجي السياسي، فلو نظرنا الى التحوّلات في عمل الجمعيات في السنوات الخمس الأخيرة، نرى تشديدا ملاحظا على منطقة الحوض المقدّس، وهي المنطقة الأساسية التي نشطت وتنشط فيها الجمعيات الاستيطانية المختلفة، خاصة "العاد" و"عطيرت كهانيم"، ان هذا التركيز على هذه المنطقة بالذات يتكامل ويتواءم كليًا مع ما اسلفنا ذكره والاشارة اليه وتبياناه في الفصل السابق (التخطيط والبناء)، وهو ان العنوان المركزي او أحد هذه العناوين المركزية للتخطيط المرحلي للقدس: سواء كان القومي، المناطقي او المحلي، هو في السيطرة على الحوض المقدّس، وكسر الأغلبية العربية فيه وتحويل شرقيّ القدس الى منطقة ثنائية القومية. ان الأولوية التي أشرنا اليها هي ذاتها في اعلى سلّم أولويات الجمعيات الاستيطانية، وهو ما يشير الى عملية التكامل الاستراتيجي، لا الدعم اللوجستي فحسب.

بالتالي يمكن القول اننا بصدد تحول في عمل هذه الجمعيات، حيث جميعها بدأت تنشط بشكل توسعي وأكثر حدّة بعد عام 2000، خاصة في الجانب الاحلالي للمكان وتغيير طابعه وطمس معالمه وفرض معالم أخرى له، فكل حيّ او منطقة يتم الاستيلاء عليها تترافق بعملية تغيير المعالم وأسماء البيوت والأحياء، وهو ما يتكامل مع الرؤيا التخطيطية الاسرائيلية.

ان ما اشرنا اليه وأوضحناه يؤكد بصورة لا ترتقي للشك ان الهدف الأساسي والمركزي لهذه الجمعيات المسندة حكوميا وماليا، هو فرض واقع جديد في شرقي القدس والبلدة القديمة تحديدا، تسدّ الطريق أمام أية محاولة مستقبلية لتقسيم المدينة، خاصة ان المخطط محكم ومترايط فهو يخنق البلدة القديمة من كل الاتجاهات (سلوان من الجهة الجنوبية والشيخ جراح من الجهة الشمالية) الأمر الذي يغلق ويكمل دائرة التهويد فالجهة الغربية مهوّدة أساسا، كل ذلك يضاف لمحاولات فرض موطئ قدم داخل اسوار البلدة القديمة وداخل المسجد الأقصى، وذلك بخلاف الاستيطان التقليدي الذي عادة ما يفصل نفسه عن أماكن تواجد العرب بكثافة، فكما رأينا فان هذه الجمعيات تركّز وجودها ونشاطها في أماكن تواجد العرب لا اليهود وذلك لمنع أي حالة تقسيم او فصل مستقبلي.

مشروع "الهندسة الديمغرافية" أي إعادة تشكيل التوزيع السكاني بما يتلاءم مع الأهداف الاستعمارية، هو احد الأدوات الضرورية لبقاء ونجاح مشروع التهويد، فلا يمكن احقاق هذا المشروع الكولونيالي دون الحدّ من وجود الآخر- الفعلي. وقد اتبعت سطات الاحتلال في القدس العديد من الأساليب والتوليفات في سبيل تحقيق هذا الأمر ومعالجة الهاجس الديمغرافي.

إضافة للتطهير والتهجير الفعلي القاسي، كالذي تم اثناء احتلال القدس عام 67، ثمة أساليب انتهجها الاحتلال بصورة مختلفة كجدار الفصل والضم العنصري. الا ان ثمة أساليب أخرى تعرف بالأقل خشونة- ظاهريا، فلا يستخدم بها اليات الترحيل والتهجير الفعلي انما المعروفة "بالتهجير الصامت"، من خلال رفض طلبات لم الشمل، فرض إجراءات معقدة لتسجيل المولودين لعائلة احد الوالدين فيها من سكان الضفة الغربية او غزة، فرض إجراءات وبيروقراطية لمنح الإقامة الدائمة، اتباع سياسة "مركز الحياة" لاثبات الأحقية



في الإقامة الدائمة، بيروقراطية المؤسسات والدوائر الحكومية كوزارة الداخلية ومؤسسة التأمين الوطني، وغيرها من الأساليب التي يسعى الاحتلال من خلالها للتضييق على الفلسطينيين وزيادة الضغط عليهم لدفعهم الى الرحيل او الترحيل بصورة "صامتة".

(3) المستوى السياسي العام:

يشكل القانون الإسرائيلي أداة استراتيجية كدفينة "قانونية" للمشروع الاستعماري، تماشيا مع الاستراتيجيات الإسرائيلية بالعموم، وتجاه القدس على وجه الخصوص.

وإذا كانت المنظومة القانونية الخاصة بقانون أملاك الغائبين، قانون التخطيط والبناء وتعديل أنظمة البلديات قد شكلت غطاء لعمليات المصادرة، التشريد والاقتلاع، فإن ثمة مسلسل من القوانين المختلفة والتي عدلت في العقد الأخير تحديدا شكل غطاءً وذرعاً إضافياً للمشروع الاستعماري، وذلك تماشيا مع التحول في السياسات الإسرائيلية تجاه شرقي القدس.

من هذه التغييرات على المستوى الديمغرافي: قانون الطوارئ الخاص بلم الشمل القاضي برفض طلبات لم الشمل للعائلات التي يتزوج احد افرادها من اخر في الضفة الغربية او قطاع غزة، كذلك التغيير في أنظمة سحب وتبيث الإقامة الدائمة من خلال اتباع سياسة "مركز الحياة"، وفرض تعقيدات وإجراءات بيروقراطية معقدة على تسجيل الأولاد والأطفال في حال كان احد الزوجين من الضفة الغربية او قطاع غزة. وتلعب مؤسستي الداخلية والتأمين الوطني دورا متواطئا مكملا لهذه السياسة من خلال سياسة تنكيلية بالسكان الفلسطينيين في شرقي القدس.

نستطيع ان نشير الى مؤشرات عدة في الأعوام الأخيرة شرع الاحتلال فيها بتشديد وتعديل قوانين العقوبات الجنائية، كمحاولة لضرب النضال الفلسطيني من خلال اطلاق القبضة الأمنية على المقدسيين، وفي هذا الصدد قام الاحتلال بتشديد ورفع عقوبات الحد الأدنى والأقصى في حالات اطلاق الحجارة، كما اجرى تغييرات بمعايير استخدام الرصاص في فضّ المظاهرات او الاشتباه باشخاص امنيا، إضافة لسياسة حصار

واغلاق الحارات والأحياء، وتغيير سياسة المحاكمة والادانة تجاه الأطفال والسماح باعتقال ومحاكمة حتى القاصرين.

تعمل بلدية الاحتلال كذراع تنفيذي لهذه السياسات من خلال التضييق على السكان بفرض الغرامات على أمور سطحية عادة لا تتورع نفس الجهات في تطبيقها بأماكن أخرى، كفرض غرامات لأي أسباب على أصحاب المصالح التجارية.

ان هذه السياسات تصب في لب وصلب التحول الإسرائيلي تجاه شرقي القدس من زاوية التضييق على السكان، لتسهيل فرض واقع جديد عليهم، على المستوى السياسي، وقمع أي إمكانية لمقاومة هذه السياسات، كذلك لتسهيل تنفيذ المستويات الأخرى من الاستراتيجية الاستعمارية الجديدة.

(4) المستوى الهوياتي الخدماتي

كما اسلفت الذكر في أبواب سابقة، فان عامل السكان والناس يبقى احدى اكبر المعضلات امام المشروع الاستعماري الصهيوني، وفي القدس تحديدا، وهو ما مازح ليفي اشكول به جولدا مئير حين قال "انها تريد العروس لكن دون ان تدفع المهر"، ومهر المشروع الاستعماري والتوسع بالأرض هو السكان القاطنين هذه الأرض. واذا كانت الصهيونية قد مارست التطهير العرقي بشكل جارف في السابق (عام 1948 ولاحقا 1967 بصورة مختلفة)، فان الطرف التاريخي والسياسي اليوم لا يسمح بذلك، كما ان المشروع الكولونيالي داخل القدس يمتاز ببعض الخلافات عن مجمل المشروع الكولونيالي في فلسطين عموما، كما ذكرنا سابقا، فهو يجري ليس في اطار فصل بين السكان بل في واقع مركب ومتشابك وثنائي القومية.

من هنا لا يبقى أمام المشروع الكولونيالي الى محاولة إعادة هندسة وتشكيل الأصلائي: وعيا، ثقافة وهوية، من اجل استسهال السيطرة عليه، وترويضه لما فيه من مصلحة تتلاءم والمشروع الاستعماري. واذا كانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تلفت الى هذا الشأن في السابق، حيث وكما جاء على لسان رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ايهود أولمرت ان ثمة مناطق كان اعتقاد انها بالإمكان ان تنتقل الى إدارة السلطة



الفلسطينية لذا تم التعامل معها على هذا الأساس، فان هذا الادعاء لا يسري في هذه الحالة، ولا مع الاستراتيجية الإسرائيلية الحالية الماضية في مسألة حسم ملف القدس نهائياً.

لا يمكن لمسألة الحسم ان تتم دون إيجاد التوليفة الإسرائيلية للتعامل مع معضلة السكّان، من هنا فانه يمكننا الإشارة الى عدة نقاط وتوجهات تشير الى هذا التحوّل في السياسة الإسرائيلية، وما توقيت هذه السياسات الإسرائيلية الجديدة بمعزول عن مجمل الرؤيا الإسرائيلية التي حاولت طرحها في هذا الكتاب.

بالتالي ومن هذا المنظور، يجب ان نقرأ محاولة تفعيل مشروع الخدمة المدنية قبل ليس أكثر من 4 أعوام وبصورة صامته ومخفية ومموّهة، وهو مشروع الأسرلة الأساسي الذي يعاني منه الشباب العربي الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة عام 1948، خاصة بعد انشاء مديرية الخدمة القومية في تموز 2007، تشير التقارير ان ثمة اعداد اخذة بالازدياد لانخراط الشباب في المشروع (ما يقارب مائة شاب)، وان كان ما زال الحديث عن مشروع غير معلومة تماما أسلوب العمل به.

كما ان الإصرار على تغيير المناهج وفرض المناهج التعليمية الاسرائيلية، بدأ يتناول ويتداول بقوة منذ سنوات، منذ عام 2011، أكثر بكثير من ذي قبل، كما اوضحنا وبيننا، من خلال اشتراط التمويل الحكومي للمدارس الحكومية وللمدارس غير الرسمية المعترف بها، ويتم اعداد كتب دراسية بعد فحصها من قبل مديرية التربية والتعليم في البلدية ووزارة التربية والتعليم ليتم محو كل ما تعتقد اللجنة انه " يحرض على العنف" او مضامين " تحرض على دولة إسرائيل"، ورأينا ان هذه المصطلحات المطاطة تستخدم كذريعة لتغريب التلاميذ عن تاريخهم وواقعهم، فجرى محو ابيات شعر لمحمود درويش وغيره، كما تم محاولة فرض بعض الطقوس، كتعليق وثيقة الاستقلال والنشيد " القومي الإسرائيلي-هاتيكفا" وغيرها من الخطوات، التي تهدف الى خلق هوية جديدة لدى المقدسيين وسلخهم عن هويتهم الوطنية الفلسطينية.

مؤخرا بدأ البعض يتداول مسألة التحاق المقدسيين في الجامعات الإسرائيلية (الجامعة العبرية)، خاصة ان ثمة اهتمام إسرائيلي ملاحظ للموضوع خلال العامين الفائتين، حتى الان المعلومات حول الموضوع شحيحة، الا ان بإمكاننا، كما اسلفت سابقا وبناء على تقارير معينة، ربط المسألة بهبة القدس الشعبية الأخيرة بعد



اغتيال الشهيد أبو خضير، كما ان الأمر يتم بأسلوب الترغيب وضمن خطة محكمة، الأمر الذي يثير عدة علامات استفهام حول التوقيت والمراد من الموضوع.

ان كل هذه المحاولات والاشارات تؤكد ان ثمة تحوّل ما جرى في السياسة الإسرائيلية ليس تجاه شرقي القدس فحسب، بل أيضا تجاه المقدسين أنفسهم، وفي جانب لم يحظى ولم ينل حقه من الدراسة، أي جانب التعامل الإسرائيلي مع العامل السكاني في القدس ومحاولات احتوائه وإعادة تشكيله من جديد بعد ان لم يكثر لهذه المسألة من قبل.

لو نظرنا الى اهم الملخصات لهذه المستويات لوجدنا ان ثمة تكامل يحبك ويجدل العلاقة بينها، فالمشروع الاستيطاني المدني يكمل الاستيطاني الرسمي كما انه يسير بخطى ورؤى تتواءم تماما والتحول في استراتيجية التخطيط، التي تسهّل التغيير في المستوى الديمغرافي، كما يساهم التغيير الأخير في المستوى القانوني في رقد ودعم المصالح الاستراتيجية الديمغرافية، ويشكّل الجانب الهوياتي-الخدمي من خلال إعادة تشكيل هوية المقدسي رداً و "حلا" وان كان بالمحاولة لمعضلة التوسع بالأرض واحتواء السكان. من هذا المنظور لا يمكن الحديث حول كل مستوى على حدة دون النظر من هذه الزاوية الشاملة والمتكاملة، والتي هي اعمق وابعد من مستويات تدعم احداها الاخر، انها مستويات في جدل احداها مع الآخر.

ان هذه الجدلية تؤكد وبصورة اعمق وأدق ان ثمة تحوّل يجري في السياسة الإسرائيلية تجاه شرقي القدس والمقدسين، تحوّل يصب في عمق سياسة حسم المسألة والملف من خلال فرض واقع لا يقبل القسمة ولكن في مستويات متشعبة، واقع ينضح بكل تجليات رفض القسمة المستقبلية وحسم مصير القدس على الأرض، وفي أكثر من جانب.



المصادر

المصادر:

- (1) جبارين، يوسف، 2016، التخطيط الإسرائيلي في القدس: استراتيجيات السيطرة والهيمنة، اصدار مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية. رام الله.
- (2) سائد، الغول، خالد، هتيت، الممارسات (الإسرائيلية) لتهويد مدينة القدس بعد عام 1967، بحث غير منشور، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر بغزة، يونيو-حزيران 2001، (بحث غير منشور) ص 26 وما بعدها.
- (3) الأسطل، كمال، 2007، مستقبل مدينة القدس في ظل السياسات والإجراءات (الإسرائيلية) الهادفة لتغيير الواقع الجغرافي والديموغرافي في المدينة بعد عام 1967م.
- (4) السمان، ديمة، 2012، التعليم في القدس المحتلة، تحدٍ وصمود...معركة المناهج الفلسطينية معركة تاريخ وثقافة وتراث، وزارة التعليم العالي، رام الله.
- (5) جواد سليمان الجعبري، خطة الفصل (الإسرائيلية) الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية 1995.
- (6) نحو إستراتيجية فلسطينية تجاه القدس، د. صالح عبد الجواد منشورات جامعة بيرزيت - مركز الدراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني - جامعة بيرزيت.
- (7) دائرة الإحصاء الفلسطينية، 2016، كتاب القدس الإحصاء السنوي 2016، رام الله، فلسطين.
- (8) مؤسسة حقوق المواطن، 2013، القدس واقع وتحديات.
- (9) غانم، هنييدة، 2015، تحويل القدس الى اورشليم عن سياسات التهويد، المحو، الاحلال والمقاومة. اصدار مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله.
- (10) سعيد، ادوارد، 2006. الاستشراق: المفاهيم الغربية للشرق ترجمة محمد عناني، القاهرة رؤية للنشر والتوزيع.
- (11) أنا لومبيا، تعرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الادبية (دمشق: دار الحوار للنشر والتوزيع، ترجمة محمد علي غنوم، 2111). 94.
- (12) تماري سليم. القدس : 1948 الأحياء العربية ومصيرها في حرب . 1948 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- (13) "الفلسطينيون في إسرائيل ومشروع الخدمة المدنية: قراءات اولية"، مدى الكرمل 2014.
- (14) قواسمي، هنييدة، 2014، الخدمة المدنية في القدس المحتلة، تقرير ومعطيات، اصدار جمعية بلدنا، حيفا.
- (15) بارود، نعيم، 2005، القدس الاستيطان والتهويد. جامعة الأزهر القاهرة.
- (16) الهندي، عليان، 2007، جدار الفصل العنصري في القدس الواقع العملي لفرض حل إسرائيلي نهائي.
- (17) الجعبة، نظمي، 2013، القدس: خمسة عقود من القهر والتهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله.
- (18) أبو ارشيد، سليمان، 2015، القدس تحت وطأة التهويد: الجمعيات الاستيطانية تنشب مخالفا في لحم المدينة الحيّ. اصدار مركز مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله.
- (19) سمير، جريس. (1981). القدس: المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد. مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت.
- (20) معهد الأبحاث التطبيقية- أريج. (2010). التخطيط الجيوسياسي للقدس "2010 - 1948". http://www.arj.org/files/admin/Policy_brief.pdf
- (21) حوليات القدس. (2010). الخطة الهيكلية الإسرائيلية لمدينة القدس لعام 2000 حتى 2020. العدد التاسع، ص: 59-60.

- (22) الجديبة، فوزي. (2011). الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس 1967-2009 دراسة في الجغرافيا السياسية. مجلة جامعة الأقصى، العدد الثاني. ص 98 – 125.
- (23) تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية-الأمم المتحدة. (2009). أزمة التخطيط في القدس الشرقية. تقرير خاص: القدس.
- (24) أبو ارشيد، سليمان. (2015). القدس تحت وطأة التهويد: الجمعيات الاستيطانية تنشب مخالفاً في لحم المدينة الحية. قضايا إسرائيلية، ص: 40 – 48. مركز مدار: رام الله.
- (25) الزغير، هنادي. (2007). التهجير الصامت: الغاء الإقامة الفلسطينية من القدس. اصدار الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق المقدسين في القدس: القدس.
- (26) محاجنة، علاء. (2015). القانون الإسرائيلي آلية لإحلال سياسات الاستيطان والتهجير في القدس وتنفيذها. ورقة في اطار مؤتمر "المشروع الوطني الفلسطيني": الدوحة. <http://www.dohainstitute.org/file/Get/1978373d-31f9-4f6f-8fd6-aaa1ac6f5c89.pdf>
- (27) نابلسي، رازي. (2015). قانون أملاك الغائبين في القدس السيرة الذاتية لتشريع النهب. قضايا إسرائيلية. اصدار مركز مدار: رام الله.
- (28) مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان. (2015). اعتقال الأطفال تدمير ممنهج للطفولة الفلسطينية. <http://www.addameer.org/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%88%D9%86>
- (29) مؤسسة باسيا (2016). التعليم في القدس 2016. http://www.passia.org/images/meetings/2016/edu_Final.pdf
- (30) قواسمي، هنادي. (2016). طلاب مقدسيون.. الاحتلال يستقطب الفلسطينيين إلى جامعاته. العربي الجديد.

باللغة العبرية:

- (31) يفتيحيثيل، اورن. 2013، "تهويد وليس يهودية"، ملحق هآرتس، 5.12.13.
- (32) عميراف، موشيه. 2007 سيندروم القدس، 1967-2007، القدس: الكرمل.
- (33) كوليك، تيدي، 1989، ص 22.
- (34) الموقع الرسمي لسلطة الخدمة المدنية-القومية الإسرائيلية: <http://ncs.gov.il/ncs/Pages/defaultold.aspx>
- (35) حوشين، مايا، 2007، " جهاز التعليم المميز للقدس"، داخل: اورا احيمائير ويعقوب بارسيما طوف. 40 عام في القدس- 1967 – 2007. معهد القدس لبحاث إسرائيل، 2008، ص 284-257.
- (36) مراقبة بلدية القدس، " جهاز التعليم في شرقي المدينة"، تقرير مراقب للعام 2003\04، المجلد ب.
- (37) مركز البحث والمعلومات، الكنيسة، 2010، جهاز التعليم في القدس: صفوف ومناهج. القدس.
- (38) مركز البحث والمعلومات، الكنيسة، 2006، جهاز التعليم في القدس: الصفوف والمناهج. القدس.
- (39) عير عاميم، و، سلام الآن. (2016). ضربة بالبطن، حول تدخل الدولة في مستوطنة بطن الهوا في سلوان. : القدس.



(40) المركز الإسرائيلي للديمقراطية. (2015). من هو المواطن في إسرائيل؟.

<https://www.idi.org.il/parliaments/11099/11103>

(41) ازولاي، موران. واينت، (2014). على الصفر: أيضا قانون الاستفتاء العام مرّ.

<http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4498353,00.html>

(42) مؤسسة حقوق المواطن. (2015). القدس الشرقية. <http://www.acri.org.il/he/36507>

(43) حسون، نير. (2016). هآرتس: <http://www.haaretz.co.il/news/education/1.3108705>

(44) حسون، نير، (2016). هآرتس: <http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2984715>

[1.2984715](http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2448526)

(45) حسون، نير. (2014). هآرتس: <http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2448526>

[1.2448526](http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1282582)

(46) حسون، نير. (2009). هآرتس: <http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1282582>

(47) حسون، نير. (2015). هآرتس: <http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2585214>

[1.2585214](http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2585214)

باللغة الإنجليزية:

(48) Wolfe, Patrick, 2001. "Settler Colonialism and the Elimination of the Native", Journal of Genocide Research 8, 4. 388409.

(49) Abu Sitta Salman. 1998. The Palestinian Nakba 1948: The Registered of Depopulated Localities in Palestine. London: The Palestinian Centre.

(50) Jad Isaac, Yosef Jabareen, Ahmad El-Atrash, Suhail Khalilieh, Issa Zboun, Stijn Denayer and Souhier Edelbi. Evolutia contextului spatial si geo-politic al Ierusalimului (1974-2010). ARIJ, Palestien. (In limba romana editata si distribuita de Asociatia Campania Europeana de Solidaritate cu Cauza Poporului Palestinian, Strada Bradesti. Nr. 9, sector 2, Bucurest. 2012.

(51) Gad Yair and Samira Alayan, "Paralysis at the top of a roaring volcano: Israel and the schooling of Palestinians in East Jerusalem", Comparative Education Review Vol. 53, No. 2, 2009, pp. 235–257.

(52) Said, E. (1978). Orientalism. London: Penguin

(53) Halper, J. (2000) "The 94 Percent Solution: A Matrix of Control". Middle East Report, 216, pp. 14-19.
<<http://www.cbs.gov.il/ishuvim/ishuv2006/bycode.xls>>